









ترجمة المؤلف

اسماعيل بن ابي بكر بن عبد الله بن محمد اليمني الحسيني بلد الامام شرف الدين ابن المقرئ صاحب
عنوان الشرف عالم البلاد اليمنية قال ابن حجر ولد سنة خمس وستين وسبع مائة ومهر في الفقه
والعربية والادب وولي امان بعض البلاد وكان يتشوق للولاية القضاء فلم يتفوقه وقال
الحزرجي في تاريخ اليمن وهو اغنى الحزرجي من تقدم الوفاة عليه بكثير سمع على الفقيه جمال الدين الزنجي
واخذ النحو عن محمد بن زكريا وعبد اللطيف والسراج وكان له فقه وتحقيق وبحث وتدقيق
درس بالمجاهدية بشعر والنظامية بربيد فافاد واجاد وانتشر ذكره في اقطار البلاد ولم يزل
السلطان يلحظه بعين الاكرام والاحكام والاعظام وكان غاية للذكاء والفهم صنف

عنوان الشرف كتاب بديع الوصف مجموع في الفقه وفيه أربعة علوم غير تخرج من رموز
في المتن عجيب الوضع وهي عروض وتاريخ ونحو وقافية وهي خمس كرايين في كمال الشامي
قلت وقد عملت كتابا على هذا النمط في كراسة في يوم واحد وانا بمكة المشرفة وسميته
التحفة المسكية والتحفة المكية جعلت مجموع في النحو وفيه عروض ومعاني وبدع وتاريخ
والتشريح شرف الدين ايضا مختصر الروضة سماء الروض وجزء من الخلاف ومختصر لهاوي
شرحه ومسألة الماء المشتمل لبدعية شرحها وديوان شعيرات كما ذكر ابن حجر سنة
سبع وثلثين وثمان مائة ومن شعر لم استطع انهاء التي انهلته من دمع بعد ليلتي التي
هوائى واعراض ولا صبر لي فجع التي هي الاصل في عنتي ومقلة شهلاء مكولة لله ما اشغى
التي اشغلت فلا تلوموا في خضوع جرى فذئ التي قد اوجبت لتي لو انصفوا العدا الاموال التي
صدت ولم تهر ولا ملت في ايات آخر نقل من طبعا

التحفة للعلامة جلال

الدين

الاسيوطي



٩٧



أمرنا بغير هذا الكتاب وجميعه من الأمانة

المكتبة الأميرية في القاهرة

المكتبة الأميرية في القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده	الحمد	و مستحقه الذي لا يقوم	محمد	هـ	أحد من خلقه وفنهدان لا
معبود للخلق إلا	الله	ولا اله طه سواه صلى	الله	ع	على سيد البشر رسول
دنيا ما رفع منار	حق	فلج واضاف نور علم وسطع	ا	ح	علم ان العلم مصباح
تستضي به الامة قد	حمد	الله وانني عليه واشرفها	م	م	به من العلوم علم
الفقه فمن صام	وصلى	فضروره اليه واملونك	و	د	طلق فهو كل عليه فلا يبد
للعباد بما حفظ	الله	به عليهم كان الامام كالحج	و	ل	والصيام ومنقول ومعقول
يعسر تحصيله	على	الانام الابعلاء اعلا بدلوهم	على	ل	الحلال والحرام وكل
فضل يروي عن سنة	محمد	نبية المختار من البرية	و	هـ	المعوت باكرم سحيفة
هذا نفعه وصفته	والله	اهل الله وخا هم تحفظ شريعة	محمد	ا	وسنة التهم اجعلنا
اليك هادي لاضالين	و	لامضلين واخذنا في حمتك الجعنين	وبعد	ل	فهذا كتاب جليل
كتبته لم أسبق اليه	بعد	اللفه فخصرا في الفقه	فا	د	ناعان الله وتم حبشه
امره على هذا	فقد	نعمه من الله لا يوفي شكرها	قوله	ي	ولا عمل وضعته بمعاني
بديعة بليغة منها	نبذ	من تاريخ الدولة الرسولية وثمن	الكلام	ع	في معاني العربية بدعج
واحرز معدودة اذا	جمعها	من ابل سطوة نظم هذه	اشياء ثلاثة	ل	وعلم راج يحصل
جمعه من اخر كل سطر	وطرف	في علم القوافي وافقت هذه	وهي	م	خمس علوم
من ناملتها عجب	احسن	لا على منوال ورسم لها مر	اسم	ا	على غير مثال فجامقها
وجا مودبا وجاء	موجها	كان الطهارة لما ظهور وظاهر	و	ل	نجس فاسم الظهور حاصل
لكل ما باق على صفة	دو	ن غير ونعني الظاهر استعمل	فعل	ا	الطهارة او خالط طاهرا
الحسن تعين وليس له	اليه	ما فاعتبر بالخاصة	و	ن	ما استعماله ولو كثر وان
نا له ولم يغيب فعند	ائمة	العلماء من القلتين والمعرو	ف	ن	ان المتشكك من الانسان
ال استعمال له في جميع	الذين	وقيل في التصفية خاصة الآية	ولا	ما	ستعمال الطاهر منها ليس محتملا
سوا كانت خشبا	ومظلم	الانفة وكما التصيب الابر	سم	ل	الحاجة اذا قل
لكنه وان كان	ما	ما فظها فتقون تعجب اولم	عرف	م	توضا بما تقدم

كتاب الطهارة

طهارة

طهارتنا باب السوا	ك	يستحب السوا لكل من هم	يقول	ي	في الصلاة وتغيب في
الفم وما يودى	الشام	والجليل عرضا و	الا	ع	ذلك اولى اذ كان بابا مع
نداوة وكل خشن	و	مزيل يجزي باب الوضوء لا يخاف	لف	ل	في استحباب التسمية قبل
الوضوء لما فيها من	اليمين	والبركة ثم ينوي رفع الحث	والله	م	زمان يقارن اول جرم
مغسول من وجهه ولو	بف	على نية فادنى المضمضة	م	و	الى غسل الوجه ولو
لا ومنها الى ان فرغ من غسل	الر	جليل فهو من يتنقى الكف	والا	هـ	ستنسأ والمضمضة ثم للبالة
كرهت للقائم اقتداء بر	سول	الله صلى الله عليه وسلم	ض	د	الاستنثار اليها والجمع قد
اقواله بثلاث غرقات	افضل	ثم يغسل ذلك وجهه والكف	والا	ا	شاهدة بوجوبه بلا
لو كان في منابت اللحية	ملو	فما من الشعر لم يغسل ما تحته	عنه	ن	من الشعر وبابن
الوجه وحدوده فكذا	ك	يجب غسل ظاهره يدي مع رقبته	و	ا	يان الماء على الاعضاء
شعر او بشرا ولب	الا	الرأس ففرسه المسح والشعر	هـ	ل	ويست مسح كل
رأسه ولا يجزى ما اخذ	د	عن حدة من الشعر عليه	والا	ل	هذه ترتيب العمل
فيها كلها فر	ض	وتشرا ولا وعدا لا شعاعا فمائه	بد	ن	والثلاث وتخليل المنايت
اما التنشيف ففيه وجوه	الاول	يكف وقيل لا يكف بعد	خول	ي	الحر لا البرد وفي
سبيل الله قل	السلطان	لنا ان الوضوء مسح تحفة	الناس	هـ	مة للمقيم بومة ولبلة ومدته
مسافر اثنان ولا بشرط	للك	بل يجزى نصف مغسول ولا يجوز	السا	ي	ترلقدم ولا يجزى
على الخرق في القول	للصو	حجته ولا يلبس بعد الطهارة	لا	ا	لا تحسب المدة حقا
يحدث مسح مسافر اثنان	نو	ولا اقامة او مسح مقبلا	ولم	ق	يقم بل سا فر لم يق
له الامدة مقبلا وظهور	د	الرجل من الخيف مباغرة النجاسة	وكف	و	انقضت مدته او اجتب او
بدا بالمرأة المساحة	الد	م من صين ونفا كل ذلك	امر	م	بوجبا لغسل شدة
ندب مسح خطوطا واء	ين	ما مسح من علا الخلف اجزاء	ا	م	ن قل وحين مسح اعلا قدم
الحف أسفله وبقليل الماء	عر	له فليعلم باب ما ينقض الوضوء	وهو	ن	الخارج التسيلين ان لم يكن
عادة وثلاثون مرة للمرأة	ابن	وامرؤسا سائر المحارم	قا	س	لوا وروا العقل الامم جالين
بجمل الحدث	على	الارض نام ممكنا مقعدا ولو زالت	ل	ن	احدى يتيه عن المكان

باب السواك

باب الوضوء

باب مسح

باب انقض الوضوء

ادام الله آياته وبعث في هذا الكتاب

الوضوء في العز والحر والبرد

الوضوء في العز والحر والبرد

الوضوء في العز والحر والبرد

ا	انقص ومث قرع	الر	جل والمرأة بطن الكف	و	احد بفرق فيه	هـ
س	سواء الصغير والكبير و	سو	القبيل والدين من الحي والميت	والامر	فمن يتقن طهرا او حدثا ثم	م
ا	استراب وشك انه يرجع ا	لى	البقيين انما هو الاصل يقال للحدث	اترك	الصلاة والطواف ومسح	ح
د	دقة المصحف طيل وحمله	وهو	سواء حمل في كلبه وصدق واذ	اكب	في مثل الداهم	م
ا	أبج للحدث حملها	باب	الاستطابة بقدر داخل خافضا	وما	صحيحة من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة وسند بالهادي	عدها	حرام وهذا فضل خض	ص
الله	الله به هذه الجهة و	فحة	لنا وان استقبل القبرين او تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	او تغوط وفتح فليحمد	الله	ولا يبول في ثقب من بيت	وحرف	من لا مكنة فوي	ي
ي	يرش عليه البول ولا	على	طريق وناد وساقط الثمر	والا	ستجبا واجب ولاولى ما	ا
ا	اشى الله به على	اهل	فياجمعون الاستنجاء بالماء والمجرى	سم	الاستنجاء يقع بكل	ل
م	منها والماء افضل و	الا	جكا كما كان لا ينجس بالمطعم	نكن	له الاستنجاء بالماء فليستعمل	ل
هـ	هايساره والآنجار	ر	وكل جامد قايح لحكم الحجر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فمن اراده	م
و	واكتفى بالحرف فالغرض	ض	الانفا وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الآية	او	توصل البول ولم يجاوز القطع الخلقى	صاحبه	الحجر وان زاد عليه	له
ع	عاد الى الماء ولم يجز الحجر	بعد	ما يوجب الغسل يجب بالانز	ال	وباب لا يجز شقفة فرجا ولو	و
د	وراء انزال	و	الابلج يوجب على المرأة والفروج كلها	موتنه	من آدمي وغيره ويحضر ونفاس	س
ف	فلونام وحده ووجد	لا	له في رقبته تشبه للمنى تشبه للذنى	فهو	خبر بينهما واما من لا فعال	ل
م	تجمن على الحدث فهو حرا	م	على الخبز مع اللكت للحيضة القرا	يكن	له عبور مسجد لا اذا رآه	م
ذ	ذلك لغرض ولو ذكر النعم	ونور	ها فقا الحمد لله العليل لا يضربا	و	صف الغسل	وهو
ا	امر شرطه التنية فيجب	على	مرتين الغسل ستبامة واحدتين	جملة	ملا يسبح الابعده	بعد
ا	الغسل ولا يصح الا من	للسنة	فبعد اذا اتم والغسل يتعبد	المعا	طف فينبغي	فينبغي
ل	لكل ان يتوضا قبل	الا	غسل ان يغسل ويصحب الماء واما	د	الشعر ويخلل	لل
ك	كيفية يغسله ثلاث	كرا	ت والفرغ غسله واحدة وسنة	خمس	غسل الأذى ان	ن
ت	ناظحه به والخشو اما	م	العسل الرابى الثلث والتلث والتلث	للضم	من الشعر ثم الغسل اذا	ا

باب الاستطابة

باب الغسل

باب وصف الغسل

اجتمع

ا	اجتمع مع الوضوء ندا	خلا	والحيض والجنابة يتداخلا واما	مثل	الجنابة والمجعة فلا يتبعى الظن	ظن
ب	يدخل الاخر الا اذا عر	قه	معه بالتية باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه ولجب في	ف
ال	الاحداث كلها بالظاهر	من	التراب الخالص خالط بالطين	و	ان يكون بغير تيمم للجمع	ع
ف	فضاء اذا قل له الى	سنة	وجهه ويديره ونقل كمن عند اهل	العلم	ويؤى استباحة الصلاة اول	ل
ت	تيممه وفرايض التيمم	ست	نية الاستبالة ان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النقل كما تقدم	م
هـ	هناك وضربان فصاعدا	و	مسح الوجه وتقدم به ومسح اليدين	زيد	ت المولاة ايضا	ا
في	قول ومباحاته	عشر	عدم الماء او كونه تحت اليه مع	و	جوده لعطش محرم او تحصيل	ل
ال	التفقة ولغضا الد	بن	ببيعه او وجده ولم يجد	ما	يشتر به اوو الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غنى او كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل وشي عدا	دخل	اليه واشتر منه عروا	وا
و	وعده او مرضا وبما قا	ست	نفسه التلف او برد الخشى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجه صحيح ومضج	مايه	في الوقت يتيمم ويقضى فلو تيمم فر	ال	العذر بطل تيممه الا	ا
ض	ضابرا في الامر قد حرم	اذا	كانت صلاة تسقط بالتيمم ثم بطله الوهم	مثل	رؤية الركبة شرطه الوقت فن	ن
ا	اراد التيمم لصلاة لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطلوع لا يصلى	الاشا	به اكثر من فرضة ويصلى	ي
و	ورأها وقبلها من النو	ا	فلما شأوا وكبر على الحجر بالماء او تيمم	والجل	الحجر يغسل ما عرف	عرف
له	له من الصبي وتيمم في	لو	وجهه اليدين للحجر باب الحصى	واسم	الحصى يقع على الدم المقيد	المقيد
ب	بصفات نذكرها	قا	لو او اول سبعة تسع ليوم ليلة و	الا	كثر خمسة عشر كاطهر وهو	و
ح	حد اقله وما لا اكثر حدشا	يج	فان عبر الاكثر فقدم الحصى	اشارة	تيمم فليرجع اذا	ا
ر	رجعنا اليها والصحيح	المشهور	ان التيمم مقدم على العادة فا	ذا	فقدت ردت الى عادتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترة الى اقل الحصى	وهذه	تسمى في مطلق	مطلق
ل	لفظهم المبتدأ	والانكا	المعول عليها كمن الحصى وقته	وغروها	التيمم اذا استتمها ثم	ثم
ط	طلبت الخ لاص	ا	خنا طكت وغسلت كذا في صلتها	وما	للزواج ان يطأها	ا
وي	ويحرم وطئها في هذه الحالة	للدنو	ويحرم بالحصى ما يحرم بالجنابة و	اضيق	ذلك عدم التحليل	ل
ل	لعبورها في المسجد	ولما	تحت الارض والقصور واذ انقطع	واحدة	منها وهو الصوم	م
و	وبقي سايرها حتى تغسل و	د	مر النفا من حرم ما يحرمه الحصى	هذه	واقلة حجة ولا اكثر	د

باب الحصى

وهو فصول في غايته اجتناب

في فصول العزلة من غير ان يفسد

هو	هوسون وغالبه	ا	درجته في القدر المعتبر	المعاد	من العادة والقياس والرد	د
ف	في من كا	نت	مبتدئ الاقل ولا يتعدى الاصل	ولم	وفانها تحفظ وتظهر ولا تنق	ف
ع	عن الصلاة مبادرة	لص	باب النجاسة وهي الكلاب	ب	ولمنازير وما تولد منها	هنا
و	والدم والودي و	الر	جميع ولولا الفقه والحج والميت	وهو	فيما عدا السمك والجراد ثم	ثم
ل	لا يجزى لادى كرامته	قا	لو لا بطن النجاسة بالاستحالة الا	شئ	جلود الميتة اذا	ا
ن	نقبت بالديار الكلاب	ب	والخنازير والحمير اذا خلقت فاطم	الاسم	عليه فيها ما يخل	ل
م	من الحكم بطهارتها	و	نجاسة الكلب والحمير لا يطرأ الا	المتن	سبعا احدا من الرعا	م
قا	فاما مساوها	فاذا	انفا الغسل عنها ولو بواحدة كفى	والفعل	هذا حكم وليس هو	و
ع	على بول غلام ما اعتا	دت	معدة الطعام واجبت له كفى	للشئ	للمغسل وليس	س
ي	يجزى بول الجارية بل لا بد	له	من الغسل باب الصلاة	وما	بوجوبها والفتنة ليس	س
ل	لها موجب سوى	الا	لام ولبول من عاقل طاهر ما	عد	المرتد والسكران ولو	و
ن	ناه لم ينسقط عنه	وا	باب الاعذار هذه لا تنقض من الصلاة	ا	لا الصبي فانه يوربها	ا
ثم	ثم وقت الظهر	من	الزوال الى عصر ظل الشئ مثله	ذلك	سوى ظل الاستوا ولو	لو
ا	اذا زاد في زيادة	حضر	وقت العصر فاداء الظل متلبس	فهو	اخرا لا خيار وتنقل	صل
ن	نوبة الجواز بالغروب والمغرب	مو	قته بقدر ضوءه اذ انبى وحسن	مبنى	هذا على ما يروى ا	وا
ي	يومين جبريل الاوقا	ت	والعشاء فخلل الغروب التفق الاحمر	ولا	نسبها العمة وثلاث الليل	ل
ه	هو آخر الاختيار والجوار	الى	طلوع الفجر الثاني ثم بدلت الصبح	ولقاء	الفجر والعداء وخروج	خروج
ا	الوقت منه بطلوع الشمس	حرم	اخراج صلاة عن وقتها واول وقت	رفع	درجة وبقيت الفاتية ثم	ثم
ج	جملة القول انه ان عصى	الله	بما خبرها فحرم ولا يغلظ الاخرى	و	يستحب ترك القضا اذا كان	ال
ز	ومن الحاضر متسعا فان	اشتد	ضيقه بناها باب الاذان	نصب	المؤذن سنة وترتيب حروف	حروف
ا	الاذان شرط ونسب	ذلك	للذان والاولى والاولى	و	لا تؤذن للمراة وتقيم ولو	و
تعمل	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاختلاف في الصلاة	جر	ت السنة بتريله وادراجها	ا
م	مع تشبه لفظ الاقامة	وصا	الصوت الجمهوري اولى	وجزم	العلماء باشتراط ذكر عاقل	ل
ق	قابل بالاسلام ويؤذن في	ديار	ه وسجد عمامة او سجد	الرفع	للتصوت به ولا يصح	ح

بالحاجة

في فصول العزلة من غير ان يفسد

في فصول العزلة من غير ان يفسد

ب	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير يد للسجدة فان لم يستغن	بضم	لاثنين اليها لم يضتر	ر
و	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل يستحب فيه الحرية والعدالة	والنصب	له بصيرا فان ترك	ك
ض	ضربا جاز لكن	الكامل	اولى ولفظ تكبير لا ان ساكن وقد	بالفتح	ويؤذن متطهرا جاعلا	ا
ا	اصعبه في صماخيه فان ابا	قال	يديه لم يضتر ويؤذن مستقبلا	و	في الحجلة يلتفت	ت
ل	للهميم والشمال ولا ينكلم	الى	تمامه وينتظر الوقت وينتظر	ا	لصبح بعد ذوال	وال
ع	عماد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدا المقطوعين بضد الامام	الحج	بان رزق المؤذن ويحل جعل	عل
ر	مرزقه اجزء وقيل ذلك من	الحرم	باب ستر العورة لا يخطئ	بالحج	عن نظرها بل	ل
و	واجب عليه سترها	سرا	وعلانية وقيل لا يجب للفقير	والحرم	بوجوبه الا في موقف	ف
ض	ضرورة اصح وليس ان	با	في الى الصلوة في غير ذرية	بازالة	ثياب الجبروت عما في الحروف	الحروف
وال	والاطراف منه وللرا	ه	لبسه عورة الرجل الميرة الى الركبة	الحرم	ماعد الوجه والكفين ليست	ست
ع	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجذرفة ستر قبله ثم ذرية وليس	ركه	وستر غيره فان عورته	ه
ر	ربا يشرى صلى ربانا ولا اعادة	عليه	ما طهارة البدن وما يصلي فيه	و	عليه تبطل صلاة للصلي اذا	ا
و	وقعت عليه نجاسة و	الهدنة	لا تنسقط عن عظمته	نصب	في نزع الا اذا حصل	ل
ض	ضرب منلف وعنى عن قليل	من	دليل غيبته وليس وكذا كثير من	الحج	الاصح وكثر فيما يروى	دوى
ه	هنا الصلوة في طريق وتمام	د	ح الا نعم في بعض الجبروت	الاناء	ونص في جميع الاحوال	وال
وال	والاشياء اذا تجسدت فوبه	جا	ذلك الاجتهاد بالاستقبال	كسر	البيت لانه للصلي وتركه مضر	د
جز	جزما الا في شد الخوف وبياح	له	تركه في مائة سفره او كان سفره	ه	طويلا او قصيرا واستبعد	د
الاخير	الاخير في وجه	فا	ن سهل الاستقبال على المشغل	مثل	الما ومن يعطف	ف
م	مركوبه وبستره حيث	ا	رزمه الا بالاحرام والركوع	والحج	والفرض اصابه العين فلو	و
ن	نأى عنها الرزمة ذلك بالظن	مكة	بل رزمه ذلك بيقين	وا	البعيد اذا اخبر عالم وقال	ال
ن	نزع القبلة هنا قبل	الجزر	وان اخبر مجتهد فلا ومن	بو	سطة الكعبة او عليها صحت	ت
ص	صلاة اذا صلى	و	سنة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سنة فلا ومن لم يخطئ	ا
ف	في استقباله اعاد	و	الله اعلم باب صفة الصلاة	وا	لصلي يعين الغيبة بالنية وناس	س
ا	الزمن لا ينطق ويعين الرابطة	لما	فيها ويكنى لغيره هامة الصلاة	خو	ف اللبس ويواذى	ي

باب ستر العورة

باب طهارة البدن

باب الاستقبال

باب صفة الصلاة

البيت واليمين الاخير الذي يسمى الضيق

منه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

والفضل سقا الخليل الكافي في المدينة

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

ل	لفظ التكبير بالنية ونُدب	رفع	الدين بالتكبير إلى المنكبين وبعد ذلك	ك	بضعها تحت صدره ولا بأس	س
ب	بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم يأتي بعد الاستفتاح	و	يَعْدُو وَيُقْرَأُ الفاتحة وهو	و
ي	يرتل وقراءتها فرض والحسين	اليه	في السورة فاتحة السورة والمؤمنين	هو	نه في الجهر على قرائتها واما	ا
ت	تلاوة الفاتحة فلتزعم واذا	وجد	الا من يعلو الفاتحة يعلوها وذلك	ك	واجب ان يجزئها ابدك	ل
وال	والبدل ان يقرأ قدرها من	سائر	القران فان عجز فذكر فان عجز	فو	قولا بقدرها وعليه ان يردد	د
جزا	جزا حفظه ثم يركع	ان	يتلوه يدرك ركعته مطمئنا وذلك	ك	هو الفرض وما عداه وحيل	خيل
لا	لا اكمال الاجر مثل	ا	التكبير ورفع اليدين ووضعهما على	و	يقول سبحان رب العظيم فهو	و
خير	خير ويكره ثلثا فاذا	في	بذلك اعتدل حتى يطمئن و	د	لك فرض والوصل	الوصل
ل	لها بالتحديد والذكر المعروف	الى	الآخر ثم يجدها وتقفه وتكون	وما	على جانب كرس ولو	و
ل	لم يسجد الاعلى الجبهة كفى و	الر	جل تسجده الجأفا وقلل البطن	رفعها	عن الفخذ والنساء	ا
ب	بعكس ذلك ثم	يا	في التسبيح المشرقة بما شاء	بالو	لدوا لئلا يلبسوا بالخروج	خروج
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	هه	ان يجلس مطمئنا ويد اخرج اليمنى	انفسها	وافترش اليسرى ولا يخفها فا	فا
ت	تلك الهيئة فلما	خرج	برجليه من تحت الا في آخر الصلوة وما	بالا	ذكر ثم يسجد ثانية وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	للص	ح باستقبائها الاكثر ولا يخاف	لف	ان الثانية في جميع ما روى	روى
س	سنة وفرض كالاول لكن لا	يو	فيها بالاستفتاح وحيل للشد	وجر	ت السنة ان يشهد وهو	هو
م	مقبوض اصابع يمساهدو	ن	المسجدة فخذ وليه مقبوضه وتشر	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذي	الحرف
ي	يشت فيه كلمة الشهادة	منه	والشهادة الاولى سنة يأتي فيه	با	لصلاة على النبي وهي	ي
ا	ان يزيد عليها وقبل هي	فقط	التي يضاف لتلك وتشهد الاخير فرض	ليا	ت بالصلاة على الالهيه ويستحب	ب
ل	له ان يدعو اخوها ولا يزال	وما	حتى يسلم قبض المخرج وسلام الحاضرين	شأن	سنة وفي وجه لنا	نا
ض	ضعيف يجب الاول	وفر	بين الركعتين باخصاص الاولين بالسورة	الرفع	للصوت وزيادة على	على
س	ركعتي اخريها وثانية الصبح	فيها	الصوت بعد ذلك واذا نزلت	بالا	يام ناذلة استقبلوها	ها
ب	بالقنوت سواء اصاب	اموا	او ادبانا في صلوة التطوع محالة	لف	في ان الصلاة من افضل	ل
و	وجوه القرب وانما	عظيمة	التواضع والتجمل والتبذل افضل	والضرب	بقيام كل التلذذ اطلق	ق
ال	الكل القول كبراهيته	ولب	التفضل في غفلة الناس واخفاؤه	للتفضل	به افضل ومنه ما خصص	ص

قيامه

ق	قيامه وشرع في	جمعا	وافضله العبد انم الكثرة الاستسقاء منها	كسوف الشمس والتاكيد	يد
ب	بعد هذه الرواب فيأت	من	قبل الصبح ركعتين وبعد الظهر ركعتين	با	ربع قبل الظهر وقبل العصر وهذه
ض	ضابقت اثباتها بعض	ا	العلماء ركعتين بعد المغرب وبعد	ليا	ت بالوتر واذ في الكمال هو
ا	ان يأتي ثلث واقل	لاما	ان يصلية واكثر احد عشرة و	ركعتا	ركعتان ولفقت بعد الاعتدال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من وضوءا والصبي وهو من	ركعتين	الى ثمان ونحوه من ورد
قا	قادما المسجد ركعتان	ما	لم يجلس في ركعة وفي ركعة منها	تجدد	في الحج ومن يعرف
طا	طالبها انها للشكر فان	ن	سجد آخره مكررا ابدن سجدة لا	تجدد	وفي القول التراجيح
ل	لا يشهد بل يسلم	ونهم	من قال يشهد من سجدة في الصلاة	والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر
خا	خارجها ومن فاجأ نعمة	كبير	لا او اندفع عنه ضررا وعدو	تجدد	شكرا ويشترط فيها ما سلف
م	من الطهارة وجميع	الامرا	المشرقة في الصلاة باب ما يفسد	ا	الصلاة من السجود والعامد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرع الحائض وقعية فافادها	ها فافادها	منها وبطلت كسنة فلو
ا	اذا التها مرج فستر الباس	مذ	على الفور لم تبطل وتقطع التبة	بالو	عد بقطعها الى
ل	لقيا غايب وبالحج من	الدين	فلو ترك وضوءا من وضوءها عامدا	او	زاد ركعا ففعلت من
س	سائرهما او تكلم بحرفين مثل	بن	او حرفين مثل ق عامدا بطلت	فقط	تا انعت اذا ضمتها في
ا	الصلوة او تخلف فخرافا	بر	وحرفين بطلت وتطل بطلت	وجن	لا يأنما عليه ولو يكون
ك	كثيرا بطلت وقبل لاوان	طا	ل وكذلك تبطل بغير اكل و	با	لفعل الكثير غير المفترق
ن	نعم سهو كعده ولا بأس	س	باصلاح الرد ونحوه ولا لائقا	ليا	تها وهو فارق القلب
ت	تأب الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه منع الخشوع وذلك	مثل	من خضعت الطعام فاقبل
م	مصلبا قبل الاكل	منه	نفسه او يدفع الاجنين كره و	للاشوا	امامة ان را وا
ال	الشنة بين يديه	وا	ركبوها انما والاف لا تم على	الاشين	واذا نصب عصا او جعل
م	ما بين يديه خطا كفى و	كر	نظره الى الثياب يجوز ان يمشي	وتو	جل عماما البقين ولا عذر
د	دونه فمن شك في عدد ل	مه	الاخذ بالاقبال كافيا ونبا	ن	يسجد للسهو ولو
ي	يسهر زيادة فعل لقيام	و	دكوع ويجوز ان يكلام بسجدة في	الاشين	وانهض ساهايا الى
د	دون القيام ثم عاد و	لم يترك	لم يسجد في المسئلة ولا في حجة	مكرو	انه يسجد ولا شيء

باب سجدة التلاوة

باب ما ينسب للتلف

باب سجدة التلاوة

فَاعْلَمْ أَنَّ قَاعْلَمَ ثَمَانِيَةَ إِخْرَاسِ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ
الْجَزَائِرِ

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ
بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

فاعل	فَاعْلَمْ عَلَى مَنْ	بَعْدَ	الْإِمَامِ وَأَزَاهَا إِمَامَهُ سَجْدَ	وَنَوَ	جِبَالُ الْفَرْقَةِ بَيْنَهُمَا	بَيْنَهُمَا
أ	أَنْ تَرَكَ إِمَامَهُ قَرْضًا	هَآ	كَذَا سَجْدَ مِنْ رُكْعَتِهِ الْأَعْيَا	وَ	كَانَ عَامِدًا ثَمَ	ثَمَ
ت	تَنْفِخُ الْقَوْلِ الْقَصِيحِ	مِنْ	الْمَذْهَبِ أَنْ يَحْلَهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ	بِجَمْعِ	وَخَالَفَ بَعْضُ الْأَقْوَالِ	الْأَل
ث	ثَبَّتَ بَيَانَهُ أَنْ كَانَ	هَنَّاكَ	زِيَادَةً وَارِدَتِ السُّجُودَ لَهَا	جَمْعُ	مَحَلَّهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَمَتَا	تَا
ث	ثَبَّتَ السُّجُودَ فِي صَلَاةٍ	أَحَدٍ	وَسَجْدَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ جَازٍ	بَا	دَرْقُ طَوْلِ الْفَصْلِ وَلَيْسَ	س
م	مَعْرِفَةُ طَوْلِهِ وَقَصْرِ بَا	لِقَا	دَرْقُ طَوْلِ الْعَرَفِ بَا	لِقَا	بَابُ الصَّلَاةِ فِيهَا وَهِيَ	ي
أ	أَوَّلُ الْأَسْتِوَاءِ إِلَى التَّزَوُّجِ	وَ	لَوْ بَعْدَ صَلَاةٍ صَحِيحَةٍ رَفَعَ الشَّمْسَ	وَإِذَا	صَلَّى الْعَصْرَ تَغَرَّبَ وَلَيْسَ	س
ن	نَعَمَ بِالْهَيْئَةِ جَمِيعَ صَلَاتِهِ	تَه	بَلَا يَكُونُ مِنْهَا شَيْءٌ يَكُونُ وَلَا مَا	أَضِيفَ	إِلَى الْبَيْتِ كَالْهَيْئَةِ وَجَانِ وَلَوْ	و
ي	يَصَلِّي فِي أَسْوَأِ أَيَّامِ الْجُمُعَةِ	وَلَمْ يَزَلْ	الشَّمْسُ يَكُونُ بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ	وَ	لَا يَجْمَعُ فِي رُكْعَتَيْنِ وَفِي	هَو
ه	هَيْئَتِهِ وَأَقْلَمَ اثْنَاتِ	الْأَل	مُؤَلَّفَاتِهِ وَبَنِي الْجُمُعَةِ تَلْزِمُ الْمَوْتُ	وَحَدَ	وَيُسَبِّحُ لِلْإِمَامِ وَاجْرُهَا	أ
أ	أَزِيدُ الْجَمْعَ أَفْضَلَ	وَقَدْ	مُؤَلَّفَاتِهِ وَبَنِي الْجُمُعَةِ تَلْزِمُ الْمَوْتُ	وَحَدَ	وَيُسَبِّحُ لِلْإِمَامِ وَاجْرُهَا	أ
ج	جَمَاعَةٌ بِهِ وَتَقَى	أَر	أَدْفِئَتْ بَطْنَهُ وَالْإِمَامُ أَقَامَتَهَا	سَقَطَتْ	بِالْمَطَرِ وَالرَّيْحِ وَلَيْسَ	س
ز	زَمَنُهَا أَبَدًا بِإِذَا هَبَّتْ	مَسَا	وَكُنْتُ شَدِيدًا وَخَوْفُ عَصْرِ غَيْرِ	وَرَفَعَ	إِلَى ظِلِّهِ وَأَكْلُ مَا يَبْتَازُ	أ
أ	الْجَلِيسَ كَالْبَصْلِ	وَعَدَ	مِنْهُ الْفَجْلُ جَنَّتًا وَنَحَقًا لِلْإِمَامِ	أَتَمَّ	الْقَوْلَ وَالْأَذْكَارَ وَلَكِ	ك
نعم	استعمل ذلك مع من يرضى	لَا	وَلَدَ الْجَلِيسَ وَالْقَوْلَ الْفَجْلُ جَنَّتًا وَنَحَقًا لِلْإِمَامِ	أَتَمَّ	الْقَوْلَ وَالْأَذْكَارَ وَلَكِ	ك
ل	لَمْ يَطْلُ أَنْتَظَرِ الْإِمَامَ	لَهُ	وَمِنْ دَرَكِهِ رُكْعَتَا الدُّرُكَةِ	وَحَدَ	بِحَرَمِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ	بَيْنَهُ وَبَيْنَ
م	مَنْ يَأْتِي بِهِ رُكْعَتَانِ	فِي	الْمَسَاوِقِ بِنَا كَانَ أَوْ سَوَقًا	بِجَمْعِ	حَرَامٌ وَتَحْصُلُ لِمَنْ دَرَكَ مِنْهَا	أ
حز	حِزًّا الْفَضِيلَةَ وَلَوْ أَدْرَكَ	مَا	قَبْلَ التَّسْلِيمِ بَابُ صِفَةِ الْأَمَّةِ الْأُولَى	بَا	تَقَدَّمَ ذَوُو الْكَمَالِ	ل
و	وَأَدَّيْتُمْ أَعْلَى الْوَالِي	بِقَدَمِ	بَعْدَ إِمَامِ السُّجْدِ وَجَلَبَتِ ثَمَ	لَوْ	ثَرَا لَفَقَهُ غَمُّ الْأَمْرِ وَرَوَى	وَرَوَى
و	وَجِهَ أَنْ لَفَقَهُ وَلَا قَرَأَ	بِقَدَمِ	أَنْ عَنِ الْأَوَّلِ وَالْقَدِيمِ لِلْمَذْهَبِ	أَنْ	الْأَوَّلِ بَعْدَ ثَمَ بَرَجَ	ح
ال	الْأَسْنُ عَلَى التَّسْبِيحِ وَمَا	أَحَدٍ	تَقَدَّمَ بَفَضِيلَةٍ مَخْفُوفَةٍ وَذَلِكَ	مِثْلُ	أَنْ يَكُونَ الْفَاسِقُ أَعْرَفَ	رَفِ
م	مَنْ الْعَدْلُ بِالْفَقْهِ فَنَزَى	ي	تَقَدَّمَ الْعَدْلُ عَلَى سَوَاءٍ مِنْ وَجْهِهَا	بِقَدَمِ	وَكُنْ لِلرَّجُلِ وَلَوْ	و
ج	جَمْعُ تَقَدَّمَ أَنْ يَتَقَدَّمَ	وَحَدَ	بِصَلَّى إِمَامًا بِقَدَمِهِ وَكَانَ لَهُ	بِقَدَمِ	وَلَا يَتَقَدَّمَ إِمَامُهُ وَكَانَ ذَلِكَ	ذَلِكَ
ز	زَالِ الْعَقْلُ وَغَيْرُ هَذَيْنِ	عَشْرَ	كَأَوَّلِ رُكْعَتِهِ وَتَلْعَاقِي وَفِي	وَحَدَ	الْحَتَّى فِي مَقَالِ الرِّجَالِ	الْأَل

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

وَالْخَنَائِي

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

و	وَالْخَنَائِي وَالْمَرْأَةُ فِي حَقِّهِ	مِنْ	وَالْمُتَخَسِّصِ وَتَحَا بَعِيرُ الْمَغْنَى كَمَا بَدَأَ	النَّصِبُ	بِالْحَتَّى فِي حَقِّهِ	حَرَفِ
ال	الْكَافِ مِنْ بَابِ كَ	وَ	دَالِ الْمُؤْتَمِّ بِمَا يَحْدُثُ فِي الْأَقْوَابِ وَجِهَةً	وَحَدَ	السَّرْدُ فِي	ي
ذ	ذَلِكَ أَوَّلُ سَوَاءٍ عِلْمِ الْأَلَا	مَا	مُؤْتَمِّ نَفْسِهِ لَا يَبْقَى لَذِكْرُ الْوَالِدِ	أَحَدٍ	بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْأَخْرَافِ تَبَعِ	ع
ي	يَقِفُ عَلَى بَسَارِهِ	وَنَقَلَ	كُلَّ شَيْءٍ خَلْفَهُ وَيَصْطَلِفُ	وَلَوْ	ضَحِيحُ الْحُكْمِ إِذَا حَضَرَ	ر
ذ	ذَكَوْرٌ وَغَيْرُهُمْ فَلَا قَرِيبَ	إِلَى	الْإِمَامِ صَفِّ الرِّجَالِ ثُمَّ صَفِّ النِّسَاءِ	ن	ثُمَّ الْخَنَائِي ثُمَّ التَّسَاقُطُ وَيَقِفُ	ف
ه	هَوَ لَا بَوْضُوعٍ مَقَامًا	ر	لِلْإِمَامِ الْقَصِيحِ لَا يَكُونُ	وَحَدَ	بَيْنَهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ ذِرَاعٍ وَلِغَرِّبِ	ب
ب	بِالْمَسْجِدِ غَيْرَ لَازِمٍ	ضَا	قَامَ أَسْعَى لَكِنْ يَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ	الْأَمَامِ	وَأَنْ هَالِجًا بَيْنَهُمَا	أ
من	مَنْعَ الْأَسْطَرِاقِ نَظَرَتْ	أ	زَكَوْنَا أَوْ حُدُودًا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ	وَحَدَ	الْمَسْجِدِ فَكُلُّ بِنَاءٍ وَكُلُّ	ل
ع	عَرِصَةٍ مِنْهُ فِي حُكْمِ	لَهُ	مَوْضِعٌ لِلْجَمَاعَةِ وَأَنْ يَبْعُدَ	وَحَدَ	أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْمَأْمُومُ وَوَرِ	د
و	وَجِهَةً أَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَتَقَفَ	مَا	النِّسَاءُ وَسَطَيْنِ بَابُ صَلَاةِ الْمَرْيُضِ	وَحَدَ	مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ أَوْ تَوَخَّى	خِي
ض	ضَرَرًا مِنْهُ جَازًا	ت	صَلَاةً قَاعِدًا فَاعْرِضْ عَلَى مَضْطَجَعِهِ	وَحَدَ	الْقِبْلَةَ وَيُؤَيِّ وَتَوَالَ	لَوَالِ
ه	هَذَابُهُ إِلَى أَنْ يَجْزَأَنَ	يُو	فِي بَرٍّ أَوْ فِي بَطْرِ فِيهِ وَتَوَقُّلُهُ	فَا	أَنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ وَهُوَ	و
و	وَسَطُ الصَّلَاةِ قَا	م	وَأَتَمَّ صَلَاةً بَابُ صَلَاةِ الْمَسَاوِقِ	وَحَدَ	فِي حَاجَتِهِ لَهُ أَنْ يَتَخَصَّصَ	ص
ضر	ضُرُوعَ السَّفَرِ	النَّا	أَوْ هُوَ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ فِي مَجَالٍ	لَا مِثْلَ	سَفَرِ الْأَبْقِ وَالْمَشْغُولِ	ل
به	بِهَذَا السَّفَرِ الشَّاسِعِ	سَع	لِغَيْرِ غَيْرِ فَإِذَا فَرَغَ بِنَاءَ الْبَلَدِ	صَلَّى	الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعِشَاءَ كُلَّهَا	هَا
ج	جَمْعًا رُكْعَتَيْنِ وَكُتِبَ وَ	مِنْ	سَفَرًا أَوْ قَامَ أَوْ عَكْسَهُ	وَحَدَ	هَلْ أَمَرَ مَسَافِرًا أَوْ مَقِيمًا أَوْ	أَوْ
ز	زَا حَمَ مَصْلَبًا غَيْرَ	ذِي	سَفَرًا أَوْ لَا يَعْلَمُ حَالَهُ فَيُصَلِّي خَلْفَهُ	وَحَدَ	لَمْ يَتَوَقَّعْ أَنْ يَمُوتَ وَلَوْ نَوَا	وَا
ن	نَا وَهُوَ مَسَافِرٌ	الْقَعْدَةُ	فِي بَلَدٍ أَوْ بِرُكْعَةٍ أَيْامَ صَحَابَةِ	وَحَدَ	حَاجَةً يَتَوَقَّعُهَا إِذَا لَمْ يَتَوَقَّعْ	و
ثم	ثُمَّ أَقَامَةً بِقَصْرِ وَلَوْ	سَنَةً	وَمَا كَثُرَ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ	بِقَدَمِ	إِلَى ثَلَاثِي عَشْرَةٍ لَيْلَةً هَذَا	أ
ال	الْقَصْرِ إِلَى	سَبْعَ	عَشْرَةٍ فِي وَجْهِهِ لِلْمَسَافِرِ الْجَمْعُ	وَحَدَ	بَيْنَ ظَهْرِهِ وَعَصْرِ كَمَا رَوَى	وَي
ب	بَوَقْتُ أَحَدَاهَا وَمَغْرِبَ	وَحَدَ	عَشْرًا كَذَلِكَ وَلِلْقَدِيمِ شُرُوطٌ	وَحَدَ	أَنْ يَكُونَ الْأُولَى مِنْهُمَا	أ
س	سَابِقَةً وَأَنْ يَتَوَقَّعَ مَا	أَر	أَنْ يَجْمَعَ قَبْلَ فَرَغِهِ أَوْ لَا يَفْرُقُ	وَحَدَ	بَيْنَهُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ لَا	أ
ي	يَلْزِمُهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ	بَعِيْنِ	بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْأَوَّلَةِ قَبْلَ	فَوْ	أَتَمَّهَا وَالتَّقْدِيمَ لِلثَّانِيَةِ أَوْ لَوْ	و
ط	طَرَاتٍ وَهُوَ سَائِرُ آخِرِ	شَرِيْدِ	نَابِذًا لِكُلِّ سَنَةٍ بِأَصْلِهِ وَفِي	ع	فَإِذَا كَانَ الْقِتَالُ	الْأَل

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

بَابُ تَعْلِيلِ جَزَائِرِ

مستفاد من فاعل ثانٍ يعمل بحسن العمل

من غير فاعل ثانٍ يعمل بحسن العمل

والضرب الجنب لساناً التماسك

من غير فاعل ثانٍ يعمل بحسن العمل

٢	من القبلة وحارب عدو	أقله	مبايع ربه الأماصفين صلى	ثم	إذا سجد في ركعة بصف	ف
س	سجد في الثانية بالآخر	و	من لم يسجد ثم لم يركع	له	العدو ولم يك	يك
ت	تجاء القبلة أحرم	و	صلى بغير ركعة ثم فارقته وتو	أخر	مت بعد الأخرى ثم يقوم	ون
ف	في تشهد فخرجون	ما	بقي عليهم يسلم ثم في وقو	ف	الانظار بقر أو في المغرب	ب
ع	على الصبح بالاولين كعتين وبالأول	لك	ركعة والبراقعة كعتين كعتي	نو	جب حمل السلاح ووقع	ع
ل	لنا قول نوجه فيها	و	له مستند من الكتاب ما إذا	ا	التم القتال واشتد	د
فاعل	فاعلم أنهم به لون رجالا	و	ركباً استقبلين حجج وان	ص	جرحه دماء عني عنها	ا
ن	نعم لو نطق بها شيء	و	كان عنه الجمعة وجوبها	له	شروط التكليف المعقول	ل
ثم	ثم الذكورة وان لا يكون	م	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط بأعذار	ر
ا	الجماعة ويكون المذود	محسناً	إذا صلاها وهو غير ومخالف	الامر	فصل الظهر وهو	و
ن	نفي من الأعذار وفي	ظنه	أن الجمعة لم تقعه لم يصح في قول	مخرج	بصحة بل يجره عليه في	ي
ي	يومها التفرح حتى تقرب وتبكي	فهم	جماعة أربعين ذكراً مكلفاً حراً	و	متوطناً نازكاً للظعن والخروج	مخرج
هـ	هذا الذي تعادله	اد	بالبادية ولا يكون في الجماعة	والفعل	لها بخطب قبلها	ا
ا	ان كان اماماً خطبتين	شا	ملتين للصلوة على طهارة	مرفع	بذلك صورة وبقراً في احد	حد
ح	جزء وشها اية والاذا	رة	بالدعاء المومنين الثانية بشرط	اداو	ابها طهارة وسر ولا يفتح	ح
ا	الخطبة إلا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المعروف	بين الخطبتين شرط بحروف	دوف
نعمل	استعملتها العرب	و	هل يجزئ الترتيب الصحيح لا يجب	نصب	منبر وان قبل على الرجال	ال
م	مسلماً ويجلس الاذان	و	قد نذر على سيفه في ولا يترك	ابدا	وبعصرها والمند	مد
خ	خير في الصلوة ولا با	س	بأظهار الغضب للبر والجمعة كعتي	مثل	الصبح لا القنوت ويصلي هو	و
ب	بالجمعة والمنافقين	و	الله اعلم باب هيئة الجمعة يستن	غسل	للبسم لها حال	ال
و	تجته للخروج ويجزئ بعد	دو	ية الفجر والسهة ان ينظف لها	الرجل	بسواك وخم ويزيل	ل
ن	تسناً وتطيل عند روا	حه	وباحذ من ظفر شعره وبليسان	ثبابه	ويكثر ويمشي	ي
ال	اليها يسكنة وبقرا الكف	في	يومها ويكثر من الدعاء فيها	دفع	فيها الدعوات ويصلي	ن
ع	على التمسك عليه ولم فيه	والجنة	والمغفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون	يكون

دعوة

د	دكوعه الآخرة المسجد	ثم	ليخففها ويستوعب أوتيه	الآلة	يستوش القلوب	ب
و	ولو ادرى جماعة ركوع الثانية	لحقوا	به واتوها جماعة وعندها	القال	لذلك ظهر في وجهه شاع	ع
ض	صنعته بجره بالظهر والذى	فتنا	بين العلماء صفة انه يجر للجمعة	و	ان لم تقع له فقد دم	د
و	وافق امامه في الحما	ل	ما صلا العبد وهي الشستن	نصب	شعاراً للاسلام يحضرها	ا
ال	الرجال والنساء والصبان	وبا	والاعوان في اظفار الزينة	النفا	ووقتها اذا تكامل	ل
ض	ضوا النهار بطول الشمس ثم	بعو	دعته الى الزوال ويستقبلهم	لانها	مراحة لا ضحية وصلا	ول
س	مركتي الفطر وقت اد	ا	الضحي اكل قبل الصلوة لانها	مفعول	من الاضحية فاذا	دا
ب	بان الصبح لم يرد اجراً ونقراً	بابكر	اليها وهي ركعة الاولى بكثر	لها	سبع تكبيرات	ت
و	وفي الثانية بكثر خمساً	و	يرفع اليد ويصلي بها واقتربت	و	يتبعها بالخطبتين بالجمعة بجر	حرك
ا	المخاطر فيهما با	لد	عالي التوبة واخرج الفطر ان	الض	عندها وامسا	واما
ب	بالاضحية في عيدها ونذ	ا	ن يستغفر الاولى بكثر	ب	في الثانية سبع وكذا	ا
ن	نذ التكبير ليلي العبد وسو	خيه	في وقته بكثر في المأزول	الز	حام والمحرمان	حكا
ا	الى الاحرام يصلوا العبد القول	الحسن	الصحيح بالزيادة الاضحية	يد	من التلبية فهي	فهي
س	سبيله الى ظهر الفجر	وما	ج وكر من ظهر الفجر الى	بين	آخر التشرع بوظفها صلا	ا
ق	قضا كانت او اد الاحا	صر	لذلك لا ينقل وسواها يفضي	العر	كله وقت للقضا قابل	ل
اطا	اطا الله في ملا	ز	مة طاهراً صلاة الكسوف	ان	نصلي جماعة وهي في الظاهر	و
ث	ثناية بجره بهار كعتين	بيد	انذار في كل بغيره من ركوعين	و	اذا قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قد يقرأ بل يستحب وفي الشاف	قد	رأى عمران وثالث النساء وهو	و
ي	يكون اول الثانية	ثم	في الرابع قدره المائة والركوع	مت	ادبعة يسبح في الاول منها	ا
ال	الى قدر مائة	ا	وقدر ثمانين في الثاني وسبعون	المفعول	في الثالث والرابع وأصل	ل
س	سنة الكسوف	ن	يجزئها لكان الكسوف يخطب	واخر	ي بعدها ويختمهم ويصلي	ح
اك	اكثار الدعاء والتصدق من	الملك	بشي فان لم يصل على الكسوف	ت	وان غريبا حدها فحينئذ	ذ
ن	نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلا الكسوف في الشروق	الفا	بمنه لا يقضى ولو	و
ث	ثابت اوقات صلوات معافا	الظفر	بالصوت يقرأ فواتح	عل	الحجارة قبل الكسوف هو	و

لنظف

ما صلا العبد

ما صلا الكسوف

ثم الوافق على شئ آخر استعماله مطلوب

في كل صلاة ركعتين

العرض والضبط والفظف اسقاط

في كل صلاة ركعتين

باب الاستسقاء

باب الاستسقاء

٢	مصيبان لجمع الوز والكسوف	قدم	الكسوف بصل الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر وما
١	الاودية والانهار	من	الناس امره بالتوبة والخروج	نما	تكل الفضيلة بالتوجيه
ل	لهم المصلي بعد	سره	صوم نلأ أيام ويخرجون في الرابع	قبل	صايبين بختنج وشكو
وا	والشيوخ والصبيا ولا تدر	د	اهل الذمة ويتميزوا بآدابهم	ضر	ويخرجون البهاية فاذا
فر	فرغوا من الاجتماع	وكا	الصلوة صلواتها كالعيد	ب	خطبات كالعيد الا
م	ما كان من التكبير قبيل	له	استغفار او يرفع يده بالذم	ولم	بشهرته ويستحب الاشباع
ف	في الدعاء بسط الرحمة في	اقط	الارض من قبل الخطبة	ضر	ون يحولون ثم تركوا
ا	اربعينهم لا يجدون لها اثر	عنا	ولا مع غابهم من قبل الصلوة	بوا	بها شكرا ويبقى لجرى
ع	غير الماء اول المطر	و	يغسل بابل الحيا زوا	لا	ولي لكل ان يستعدوا
ل	للوت ويرتدون مظا	لما	ويجده وتوبة وود للمريض	ن	حضرته الوفا والمستحب ان يحول
ت	تلقا القبلة و	اقبل	عليه بعضهم لقنه الشها وتكن	الفعل	من الملقن برفق فان
ن	نزع روحه وهذا	علوا	موتهم عن غيبته وتبين	فا	فعل هذا واكفنا
س	سجاء وفعل ما بين	به	من دونه وشرع في تحميره	نقدم	في غسله وحينئذ
ت	تترتب العولابة فاذا	تختلفوا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنته	وقد	ترتيب العولابة كالنكاح ولا يخاف
ه	هذا ثم الرجال الاجانب	وكا	نكحوا بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل
ا	الفصل للنساء الاقارب وتر	تبو	كالرجال ثم النساء الاجانب	واخر	الزوج بعدهن وناخر
ج	جنس المحارم بعد	ه	وعند المذبحين ثم الميتة	نقى	طريقه ويد عن نظرو الميت
ز	زوجا كان ام لا وغسله	سر	شعره ثم الايمن ثم الايسر	وجمع	بينهما بغسله ومسح
ا	احناه وعصرها هكذا	ا	ثلاث بفعل كل غسلة كافي	الابتدا	فان لم يطهر
است	استدعى بالماء	واذا	غسله يطهره ويكره تراويح	كل	غسله كاهرا وذلك
عمل	عمل سخي على النكاح	ر	ونحوه وانما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحل بغسله
م	مرة ولا يجز استيناف	العمل	بالماء ولا يصير	ا	لميت طيبا اذا مات محرما
قط	قط واذا الغدا الميت	حتى	شوق غسلة ثم بابل	بتدا	بتكفنه وتبين من ماله قبل
و	وصيه ودينه وان كان امرأة	لزم	زوجها والفقير اذا ما	ت	من يارمه نفقته وان كان رجلا

فلا فضل

ف	فلا فضل ثلثة اثواب فمن	ابا	الاحسنه وثلاثة لقا وان زاد	به	فقيصه عمامة والافضل
ا	ان تكفن المارة في خمسة	بكر	اكثر ثوبا اذا جاز فقيص	ولم	يخادوا الا اليسا وطيبت
ل	لان الحوط والكافور	وقا	بته نفقته البدن فيدق فيها	عمل	حوطا في قطنه ويضعها
ع	على المناقد والمواضع التي	تلى	مواضع سجدة والفرص ثوب واحد	فيه	ذكر صلاة الخانة ليس
ر	رجل اولي بالصلوة عليه من	ابيه	ثم جده ثم علي بن عبد الصافات	عا	دل رجل رجلا في
و	وجوه القرب	و	تعار فلا اولي الى الامام الكا	مل	فضلا له في مجلس
ض	ضم جناز او قدموا	د	فعله توبوا فقام بغيره	من	باعتلى صلى عليه وله بغيره
و	والمناثور اولي فان	ضل	به بغيره بغيره بغيره	العو	د الى الشانية سنة اما
ا	لذي هو فيها لا	ز	م فالتبينة والتكبير الارب والصلوة	ا	تبنى وانما الدليل والتم واصلح
ل	لها كل موضع من	بيد	او سجدوا عليها المسبوق	مل	له ادراك التكبير يحدو
ض	ضرورة حد وامامه	ثم	اذا سلم الى ما بقى من البا ومن فاته	وهو	من يارمه فرضها ابيع
ب	بان يصلي عليه ابدا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهر ولم يجز تركه
و	وصلى عليه ودفن	وسنة	رسول صلى عليه وسلم على الغالب	خبره	مع الجاشي مشهور وحكم
ال	السقط القدر لم يترك له مائة	نما	تتبعه بغيره ويكفن بغيره	منه	كفن ودفن والشهيد اذا
ق	قضى في الحرب ما افرق الفريقان	نوار	اذوا والصلوة عليه لم يجز	اذا	بقى حتى انقضت لم يبق
ط	طريقا لا غسله وان اختلط	بعين	موق المسلمين كحار ولم يميزوا	كان	المصلي بيوى القلب
ف	فرض الصلوة على من	حظ	قبله ان كان مسلما	الدفن	اذا حملت الجنازة فلا فضل
ا	المتشي امامها والدفن فرض	على	الكفاية والرجال بغيره	سما	يهم في الغسل كما
س	سبق والتعقيب سنة لانه	حسن	ويكفون من رأسه	و	يضع على يمينه مستقبلا
ق	قالبين تحت رأسه فلا	تغير	ذهبا بل بغيره بغيره	احدا	واحدا ولا يردف
ا	اثنان الاضرون ويقدم	في	الحداد اذا دفن بلا فاعلم	نقول	ينشأ لم يتغير والتوجيه
ط	طريقا القبلة واجب والمخا	ر	انه لا يستقبل بغيره	زيد	ارتفاعا على الارض بغيره ولا يباح
م	مظلة ولا يستأوترا	بيع	ولا يحضرون مكره وزيارة القبر	سائر	الرجال ويستحب غير الذكور
ت	تركها ورسم عليهم	والاو	لان باقي المناثور ويستحب الغيرة	يرفع	بعد ثلث والحلوس لذلك

باب في ذكر صلاة الخانة

باب في ذكر صلاة الخانة

باب في ذكر صلاة الخانة

متكررين من الفاضلة الصغرى حتى يكون ثلثين
بعدهما

المتكررين من الفاضلة الصغرى والاشياء الصغيرة
ما في الاصل وهو متفاد على سنة

ما في الاصل وهو متفاد على سنة

المتكررين من الفاضلة الصغرى والاشياء الصغيرة
ما في الاصل وهو متفاد على سنة

ح	حتى تقصده ترجيا	ل	يكن والتغريه على العمل على الصبر و	زيد	فيها الدعائيت وله
د	دعابة للبت وجبر هذا	و	يعزى المسلم بقرينة العمل على الصبر	ا	لعله للسلام وجوز واما
ك	كان من البكال جزي	استولى	عليه لئلا يجره الذنب والظلم	بالا	يدى وغيرها وسوا قبل
ي	يموت الميت وبعده	و	عليه ان يجتنب الجور والهل في ابتداء	ا	خزنها ان يصنعوا
ن	نوع طعام لهم يفتنهم	في	بؤسهم وهم باب الزكاة	وسا	اركان الاسلام من قال
من	منكروا جوبها كفترا	اجما	علا ولا يجزى اعلى مسلم حر لا العبد لانه	ر	لا يستقل بملك ولا الكافر
ال	المرتد فحيات يؤ	دى	وكاذا البقينا وفيه خلاف	و	واحكامه تزوي
ف	في بابيه وفي المعصوب	ولا	جزة قبل استيفائها قولان	و	تجزي الموشى والنبات وفي
ا	التاض وعروض التجارة	ولى	الضمان يخرجها من الملهما و	حر	م منعها ويجب ايضا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العين فملك الفقرا القرض للمع	وف	من النصاب فمن كل
له	له نصاب ولم يخرج منه	دخل	الحول الثاني ولم يلزمه بآية	ا	لموشى لا يجزى في النعم
ال	السائمة لا تصنع	صنعا	اذا تم عليها الحول ولا للشك الا	بجر	في حول الامتهات وقيدوا
ص	صورة الوجوب	في	ذلك بلوغ النصاب في خمس	وهي	اول نصاب الا بل
غ	غيره في وعشرين ثمان	والحجة	بل السنة وفي خمس عشرة	من	الابل اربع شيكاه فاذا
ر	رضي ان يخرج بعبرا	من	ذلك كل خمس وعشرين بنت خاض	وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع
ا	القول فيه ان بنت	السنة	بنت لبون وبنت السنتين بنت خاض	وعلى	ست واربعين حقة
و	وهي ماله ثلث سنين	و	حققة لا تحقها الضراوا ابغت	الى	احد وستين فحقة وهو
ك	تكون سنين اربع سنين	وفي	ست سبعين بنتا وفي ست وتسعين	وعن	مأواحد وعشرين نصح
ث	ثلاث بنات لبون ثم يتعبر	سنة	في كل فيجب في كل ربعين بنت لبون	و	في كل خمسين محض
ح	حققة والوقض عقوبات	اتع	النصاب اتفق فيه فضا كالماتن	الك	بن فيها اربع حقا ومعل
ر	دوس خمس بنات لبون	و	دات اخرج احداهن الا يعطى وصير	ف	في ثلثين بقرة
ك	كاهل تبغ وفي ادر	بعين	مستة للبيع وللسته سنين	البا	في يكون فيه اخذ
ج	تبعا في كل ثلاثين	واخذ	استة كل ربعين لا يتغير الغنم	وبا	في قسام نصبه اربعة اول
عد	عدد اربعين وفيها شاة	وبعد	ه قسم ومأواحد وعشرين في شتان	القسم	الثالث مائتان وواحد

هذا

ها	هذا فيه ثلاث فان جاوز	ذلك	ففي كل باية ولا شاة يخدم	ومن	اكبر ولا معيب ذبل في
ن	سليمه فان حصل	التفكر	من الواجب كالماتن او ذكور اقل	و	ان كانت كلها صغارا
ا	اخذت صغيرة واذا اشتركا	في	نصبا ولم يشتركا الا اتهمها	من	دخل الحول ان المال
ك	كله مشترك في المراح	و	ا	ل	مطلق
ن	تكل نصابا احدهما بالآخر	الحرم	لو كانتا ملكهما في صغرهما	م	الحظية لا يحدث
ت	ثبوتها الا في العام الثاني	وفي	ما بعدة فيما بين الساعى	وت	المال لا يلزمه تسليم
م	من خياره ماله فان سمح	اخر	ج كريمة قبلت باية كالتبات	هذه	الزروع ما اتخونها وحصل
ال	الاقيتات به وجبت الزكا	ه	فيه ذاك ما بينت لادمين و	كلها	سواء في الحكم
كا	الحظية والتعبر وخوفا	قد	الحقوا بذلك الفضة في	تجر	في هذا الحكم وتجوز
م	منها الزكاة لكن لا تلزم	م	الا في الرطب الغنم ولا في الخبز	ما	لم يبلغ نصابا والقدر
ل	له ببقية الحب	عما	بخالطة وفي الثامنة اوسق و	بعدها	ذاسا يدخر في
و	وعائيه وقشره كالارز وخو	ه	فضا عشرة ويكمل النصاب غنم	فقد	العلماء الا صح
ه	هذا اذا حصدت فيه	ا	البوا عشرة فيما بالمطر وخو فان	ظهر	لتصلي السقي اشتر
و	ومونة مثل السقي	بو	ضع الذوا وخوها فضع	من	هذا وهذا اخرج ذلك
م	مقسطا على ما سقى	بكر	او غيره باب زكاة الد	راهم	والدنانير الذهب والفضة
ت	تجب فيها الزكاة	و	ذلك اذا بلغ نصبا فاذا دار	الحول	وفي ملكه امسا
ف	فضة مايتا درهم	ا	وبعشرة ومثاق الزمعة العز ولا يلزم	الى	تكميل احدهما بالآخر بل
ا	الردى من انواع بكل با	حسن	منها ولا ذكا في كل مباح باب زكاة العر	و	ومن اشترى للتجر
ع	عروض نصاب	من	الانما يحوط على حول الثمر وهذا	ص	في الاثمان وروى
ل	للإصطفي وجه	مصر	ح بالواشاة نصبا سائمة بني عليه	و	لو كان معه عرض للقبية او
ن	نقد دون النصاب	فا	تحوطه بغيره وقت الشراء و	كذلك	لورق الى النقد في اشنا
س	سنة نقد دون النصاب	فا	للتجارة واشترى به سائق الحول	سائر	يقوم برأس المال ان حصل
ت	تملكه بقدره والا فبقدر	ا	بلد يخرج نابع للصل ما يقص	واذا	ملك ماله او باع من
ة	هذه السائمة نصابا وقصدا	كله	كوه وان الحول ولو اشترى بعض	اضيف	الى التجارة اصنافا

باب زكاة التبات

باب زكاة الدار والاشياء
باب زكاة العز وروى

أخذوا بعد الجزر مستغفان سنة أخذتم

أخذوا بعد الجزر مستغفان سنة أخذتم

أخرى لها ما ينقطع الحول	و	الله علم باب زكاة	أ	لمعدن والكاز من أخذ	د
جزأ من التقدين وكان ما	قضى	نضام من معدن في ملكها أو لم يقع	ا	الملك عليها الأمد فلا صح	ح
انه يلزمه في الحال ربع عشر و	على	القول الآخر الخمس ويضم بعضه	الى	بعض لا كمال الضاب ان استمر	ر
و لم ينقطع العمل وان كف	ايد	الى العمل بعد زكاة وان كان	ا	ك لعذر ضم فاته لم يترك	ك
بعد بعد ومثله الكاز وساو	بها	في شرط النضام عدم الحكمة و	ا	الزكاة يقع على ما دونه	ه
ه هلاك الجاهلية ووجدت	وا	ن كامن في الام فهو لفظة	فان	كاجاهليا واحيا	ا
الرجل الارض ملكها	ود	خل الزكاة في ملكه فاجله باعها	القائ	وواجه الخمس وهذا القول	ل
جزر العلماء به بلاد فا	ع	ومصر الزكاة الفضل و	جر	ي وجوبها من هو	و
س مسلم خرف من قوت	الكل	من لزوم نفقته او نفقته بعضه	ور	ان المال النصوص	ص
ت تقضى انته يباع	في	الفضة ولا اخرا الا عن مسلم	بالا	ل للوجوب قبل	ل
ف في الفطرة على المؤد	دا	عنه ثم محل المؤدى ثم ان	نقولا	الصحيح انته لو	و
ع عجن ولم يقدر	والا	على البعض بدائنة بوجه ثم	ابن	صغير ثم اب وقالوا	ا
ل لا يلزم روجه معسر الكل با	د	لها ان يخرج نفقته او ما فطره	فلا	تجب على الزوج مع	ع
ن تشور ما ثم وقت الوجوب	وهو	حاضر في السنة العبد والفضل	ن	ياد ربا خراجها ويجعل	ل
س ساعا للصلوة ويجوز	في	سائر نضام اخرها عن يوم	ودار	ك الامر بالقضاء والاصاع ثم	م
ت تقدير بالوزن	ا	و حوط ستمائة ثمانية و	زبد	خمسة اسباع فقله وكان	ان
ة هذا مؤقر البلد فان	تقر	زكاة في العين من الاواني	جس	فيها وجوب الزكاة اجزا	ا
ا اخراجه ويجزى الاقط واللبن	المحرو	ضبطا باي اصاع اقط فلو نضو	ر	زكاته من قوت فعدل	ل
ج جودا الى اعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز خنسا واحدا	فلانا	خضاعا من جنسين وان	ن
ز زاد احدهما مما عكسا	سنة	على ايجاب قسم القصد من ثمنها ثم	ونيدا	دبا في قول مغلظ	ظ
ا احدها ونصف ماله فمن	خمس	دبا في خمسة عشر و	لا	كن الاصح لا يلزم	م
ثم ثمة ان ادعى عدم	و	جوابا عليه وذكر ذلك سببا	ضاه	الى ما يخالف الظاهر لزوم	م
ا اخلافة في وجهه وان قا	ست	بالنفس او جهادها بالبركة	و	انما قوت على الدين مطلقا	طلقا
ل لتعلقها بالعين والا	ما	م اذا سلفها من غير ثمنها و	الحج	ج عليه ان لم يغرم وكو	و

أخذوا بعد الجزر مستغفان سنة أخذتم

أخذوا بعد الجزر مستغفان سنة أخذتم

هز هز الفقر للسعا	بة	في الاقر فهو من المالك فالمع	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج جمع اسئالوا منه	اخذ	فهي ضمان الفقر ولا تجزى الصدقة	التي	عجلها الا اذا اتفق	ق
و تجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الحول قاما قبل الحول او	ترفع	واستغنى عنها بشئ	ي
هو هو من غيرها فالعلماء فيما	ملو	ه يكون لا تجزى ولدان يسترجع منهم	الا	اذ لم يتبين عند	د
م ما سلك انما زكاة	ه	وتجملها الى الاما افضل اذا	سما	عانه فعل المعروف	ف
فا فان كان جارا فالفضل	في	ذلك ان يقر بنفسه ثم نقلها	و	الغير ببلد المال ولا	ا
ع عذر له من التبعة و	التا	خبر عن وقت الدفع من الزكاة	تنسب	وكيلا ونوب ولم	ل
ي ينوها جاز واهلها ثمانية لا تا	سع	لهم العمل ولا تجزى المرافقة	الا	مين ويكون من تحل صدقة التصدق	ق
ل له واحدا كات او	عشر	على قدر الحاجة وله امره ثلث	الا	في الفقير ومذهبنا في	ي
ن نعته انه من ليس له	من	ل المكاتب يقع من كفا فالحكم	بان	يعطى كفايته وللسلمين عند	د
س سائر اصحابنا من لم يقع العجز	الفقر	المبرية بل يجد بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون	يكون
ت تقول والبينة ممكنة فيلزمه	و	لو ادعى انه غير كسوب	وكا	قوت قبل منه مجرد	مجرد
ه هذه المدعى بلا بين	فيها	ثم لو ادعى انه كسب ضعيف التبعة اذا	ولت	اليه خير احسن سلامه او	او
ا اصل في الشرف برجي اسلام	اخوته	ونظرا باعطاء وقوة اذا اعطوا	وعد	في الاصحاب من هو مؤدق	مرف
جزا جزاهم باهل للضاح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هذا	ا
ا الصنف جمع بين	سنة	الغنى والمؤنة فيعطى بهما وبعضهم	يقول	ان المراد ان القوم	وم
س ساووا الطائفتين فيخير في	احد	العطيتين مع الغنى والمؤنة	ان	شأن المكاتب وليس	س
ت تقبل الدعوى من	و	احد كتابه الابينة او في ريشة	زيدا	على ما يؤدى فلو اسسا	سا
ع عليه مائة ووجد	خمس	زكاة مثله ثم الغنى وهذا المعنى	قائم	في كل من عليه دين ثم	ثم
م من عزمه مالا اصلاحه او	ادام	الناس مع الغنى لان المصلحة لا	نصب	لها الغنى والغنى المجرد	المجرد
ل لمصلحة نفسه لا يزداد فيه	على	ما يخرج عنه وسبيل الله الغنى او	زيد	هم وصفابا منهم الذين لا	لا
م مرتب لهم في الدين فبعطى	ا	الغنى غير ان السبيل في امره	بان	يسافر لغير المعاصي	ي
ج جاز ان يعطى مع الفقر	سد	احداها او اياها اذا ثبتت	ورفع	بها البينة ولا يجحد	ل
ز زكاة لمخالف في الدين	ولا شئ ولا مطلق باب	صد	قا	ت الطوق الصدقة لا يجوز	ز

باب صدقات النطق

ثم انزل هو فاعلان سنة اجن الاستعمل

ثم انزل هو فاعلان سنة اجن الاستعمل

ثم انزل هو فاعلان سنة اجن الاستعمل

ثم انزل هو فاعلان سنة اجن الاستعمل

و هو محتاج اليها المثل ا	بن	وغيره ممن يجب وان نفقه	بما	من الصبر على الازمة	مة
ا ثم اذا اتى على ماله و	عه	بالصدق وقضا الدين على الصدقة	لانه	لازم فان فضل من	من
ا لكافية شئ فالوجه	لكن	ان يصلي بالصيام فثبت في الخبر	كون صوم رمضان ركنا	ا	
ل لازما من اركان الاسلام	و	ويصلح لاولئك ما يستعملون	لان	يحصل الجوع فيقبل فيه عدل	ل
ر رآه فان قامت عند القا	ضى	بنيته يوم امسكوا وقصوا	وثله	في الامساك فمطر راح	ح
م مسافر الى بلد بعيد	عنه	في سفينة فجدله صام وثله	لعل	يصادفه لشهر او شهر	ر
ل لا يكون قبله فجزه	و	ان صادف قبله لم يجزئ منه النهار	بكر	ليها بل يجب التثبت المعروف	ف
و والنفل من نواه قبل الزوال	اعطا	حقه وفرض الصوم بالنية ولو	قا	لليلة الشك نوب الصيا اذا	ا
ه حجه عدوا صجوا صيا	ما	لم يظن بطله على خوف ولو	دم	الليلة بريقه مثله	لا
و وصل الجوفه افطره بلزم	لا	مساعين الجمع والى الاستسقاء	واما	ان كان عليه فلا جناح	ح
ف فان اكل او شرب	كثرا	او قليلا ناسيا لم يقطر اذا	ا	استمنى وكذا الجوع من اشر	ر
ع عناق وليس وقيلة	وفي	خروجه بالنظر ولا يقطر قبله	لحر	كحة مكروهة لا من عرف	ف
ل لنفسه بملك جارية كذا وفي	السنة	التي تجامه وهي مكروهة والمهر	وف	الجواوان اكل شاكافا قالوا	وا
ا افطره ما كان له وما كان له	التي	لا يقطر فيها اكل شاكافا في الفجر	التي	يقطر فيها ان اكل ولم يتضح	ح
ت تشككة في العرف فان اكل	بعد	الاجتماعا فابا غلظه قضى لو	تر	تج عند الفجر او شاهد	د
ن نوزة وبقيه لقة فرد	ها	من فيه او كاد وفتح امرته فر	فع	نفسه عنها لم يضرب ولو	و
س سافر فله الافطار	اخذ	بالخصه طال سفين ويقضى	الا	ان صومه اولى والمراة	ة
ت تجنب الصوم وجوبا	قد	يخضع لنقله ويقضى بطله ما يقع	سم	حظون ولو لحظة او	و
ه هذه الاغما الكا	ينه	في جميع ارقاها في اثنا	و	لوحظة صح ويقط عن الصبي فاذا	ا
ا افاق الجنون	او	الصبي الى سن البلوغ لم يقض	نصب	لصوم رمضان وهو مستكمل	ل
ج جميع غرائب العرب فامسد	ه	بالجماع فاما الزمة الكهارة الثانية	الخبر	وهي عتق رقبة كادوى ولا	د ولا
زا زاب عليها وهي عنه فقط	ثم	ان حرصام من شتا ثم فاطما	وهي	اطعام ستين مسكنا ثمة	م
است استقر وجوبها	2	وتنه المجد الشيخ الكبير اذا	كان	عاجزا عن	ن
عمل عمل الصوم فقد جرت له	سنة	للقه صلى عليه وسلم الافطار	وصا	فرضه ان يطعم مئتا	ا

م	من الطعام لكل يوم	وا	تسع	الموت لك فاجروا الفدية على الحال	و	الرضع اذا افطر فلا يحل	ل
حد	حدكما على وليهما	و	رمضا وكذلك من اخر رمضان حتى	ظل	رمضان اخر والا صح	ح	
و	وجوب التكرار فلو اخر مثله	فحين	عاما الزمة عن كل يوم سنون مئتا	و	نكره للصائم السلوك بعد الظهر	ر	
ف	في الصحيح من صام	ناهي	له بالجمود واخير فضل يستحب	اسى	وتحقق الغروب بان لا يترك	ك	
ال	المبادرة الى	لا	فطار ونكره لوصايا صوم القطوع	و	يستحب صوم ثنتين والجنس ويوما	ا	
عر	عرفة وعاشوراء كذلك وا	ذا	منه مستحبة ولا يصوم من شوال ومن	صبح	مستحب بصوم او بركات	ت	
و	قطع ذلك جاز ولو قضى	ونضبة	فرضية الصوم والصلوة ثم قطع عليه	و	فيل يجوز ذلك وهذا	ا	
ص	ضعيف ومن ضل في نطق	الحج	والعمر الزمهما والصوم في يوم فطر و	ضحي	وايام لتريق لا يحل	ل	
ثم	ان صامها لم يصح	و	يكره صوم يوم الجمعة الا في مكان هو من ايام	وبت	ويستحب كل وقت الا	ا	
ا	انه في العشر الاوا	خر	من رمضان افضل ليلة القدر وما	وما	التساعي حجة الله يرى انها	ا	
ل	ليلة الحادي والعشرين لا يخر	ج	منها ليلة والعشرين ونظرة النية وما	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل	
س	سواكا في نطق او	في	نذروا من نذر عتامة متتابعة	بر	عليها فان اوجبت	ت	
ر	رواحه عن المعتكف	شوا	غل كالمريض والاكل وكسب والتراب	ح	الى البراز او خرج وهو	و	
ي	يجب عليه الخروج لحضه لا يمكن زوا	ل	الاعتكاف عنه وعدة واد انعت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ح	
ع	عليه ولا بطلا وان خرج	في	امر له منه كالزنا وطلوع الجمعة	انفك	حكم التتابع وبطل فيه	م	
و	ولو خرج من المسجد الى	البر	او جازا امر عامدا بطل اعتكافه وما	وما	كان في حقه لا يضرب وذلك	ك	
هو	المنارة الخارجية	ولما	في على بابيه ونحوها لا يعتكف الا في	ففي	مملوك بغير قول	ك	
م	سوى وزوج وللمكاتب ان ير	كب	ذلك بلا اذن كتاب الحج هو فرض	و	الصحيح ان العن كذلك	ك	
س	سبيلها الوجوب وهي	سابة	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادا	الانسان لم يات بما	ا	
ت	نوجه عليه اداؤه	في	وضعه لا يجوز له ان يخرج بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل	
ف	في الحكم بل يصرف	ا	حرا الى الفرض ولا يجبا الا على	من	هو مسلم بالغ حر مستطيع	ع	
ع	عاقل ويجب فيه ركوب البحر	البحر	على طهر اذا لم يجد طريقا و	ذلك	اذا غلبت عليه سلامة والحج	ج	
ل	لازم للمرء وباتى الصبي	بما	يستطيعه ويؤثره لا فيما عجز عنه	كان	غير مبر فلو لبته ان يجزى	م	
ن	نيابة عنه والصحيح انما	يحتاج	من مؤنة الحج وكهارة ونفقة	زيد	على نفقة الحضر ويصرف	ف	

باب صغير

باب المعتكف

باب

سنة الفجر سنة الفجر سنة الفجر

سنة الفجر سنة الفجر سنة الفجر

سنة الفجر سنة الفجر سنة الفجر

سنة الفجر سنة الفجر سنة الفجر

من مال الولد	لا	الاستطاعة نوعا واحدا من كان	تأثما	نفسه صحيحا واجدا	ا
سائر ما يحتاج اليه من زنا	د	ونحوه ذهابا وايضا بمن مثل فان	دفع	قيمه عن ثمن المثل	ل
تعد الوجوب ولا مد	خل	للرجوع عليه حتى ما يكون ما يصرفه	زيدا	عزدين ونفقة يلزم	م
فعلها فان كانت	مكة	منه مساقعة فلامن راحلة	لانه	يشق عليه المشي والسقيم	م
تشرط له الراحلة وان كان	في	اطراف الحرم وكذا العائنه	اسم	الطرق امانة من غير	د
مختصه والتوقع الثاني شئ	عسا	وكبر او يضره من لا يستطيع الرجوع	كان	له مال استاجر به او	و
فعل الدولة لو امر ما	كره	في عليه ايضا التنا في الطلوع	و	يجوز كل يوم ان يثنى	ي
عمره ومن كان	حرما	بالجرح في غير ارضه لم يفتح حجه	وقد	نصبت له شهور شوال قالوا	وا
والفعدة وعشر الحجة فمن احرم	ملتبنا	من حجه غير قهره انعقد عمره ولا فضل	قا	لولا اذ اذ التمتع بالقران وقيل	ل
لا يلزم التمتع افضل ومن تمتع	وهو	اقا في فاحرمه بغير اشرع	لما	طلبل حج من عامه ولم يبرح	ح
الى الميثاق لزمه دم فلو	عا	والى الميثاق احرمه وكذا حاله بركته	لانه	لم يوجب شئ غير	د
ترك الميثاق والقادران الطلاق	دي	على بركته دون حاضره كالتمتع وا	خير	وان حاضره من كالمكة	ك
ساكنا وكذلك قرى	البد	وكذا ومن مساقعة القصر من حرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل	قبل
تمام الحج واستسكا	حج	يرجع الى اهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يعرف اذ اذ انتهى الثلاثة	ة
هذه في القضاء وبين ما	اقى	بعد السبعة بالواقعة ميثاقا	سائر	اهل مكة ميثاقا وميثاقا	ات
المدية والحليفة والشافعي	با	او يرضى والى الميثاق لا يحد وما والا	ها	حقة ميثاقا حتى يبرأ من الا	و
جا على غير ميثاق مريدا	النسب	الحرم ابعده ومنه الميثاق وفي	الحرم	مميقات موضعه ومن خرج	ج
زائر البيت فحسا	و	الى الميثاق احرمه ونزله من الحرم	وف	ان يسقط عنه ان عاد الى	ي
الميثاق قبل النكاح والاحرام منه	اتم	وقيل من وبرة هله الاحرام	التي	بتقيد الغسل ثم يخرج	ه
مكتوف الرأس بعمره او حجة	و	يجب ان يكون احرامه حين	نصب	له راحلة للارحال	ال
الى قصد بعد ان يطيب	ثم	بعد ان يلبس اذ اذ ابيض	والا	ولي ان يصلي ركعتين والاقراء	مقيد
عرفا ولا وهو الاخر	ا	ثم يبعث من مطلقا الى ما شاء من	فعل	الحج والعمرة ولو نوى	وا
ومن احرامه حجا وعمرا	جمع	له ذلك وتحت التلبية للاحرام بغير	المضا	يقه ونفاير الاحوال	ل
من مضى وهو عند اخلاط	الناس	يرفع بها ويحتجب له بعد المضا	دعة	بالصلوة التي صلى الله عليه ولم تمت	م

طرد

طلب من الله ما شاء من دفع	خطب	وجلب ولا يكون الطلوع او يحرم عليه	ان	يلبس الخيط مالم يضطر	د
ويحرم لبس الخف	و	ستر الرأس وتجلب ذلك الفدية والنسب	ولن	ذلك الا الفقاز بن السيد	د
هكذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم لبس ستر الوجه ثم الطيب	و	استعماله في بدن وفي	في
ملبوس حرام على	النسب	وكذا من شعر الرأس والحية لا شعر	اذن	وبذ والفدية فيه تلزم	لزم
وقطع الشعر ونفقة من	الناس	تبع وتعلم الظاهر ان يكون الفدية والحج	و	مقدما والتزويج وقوله	ه
يطلب ان عقد والناس	سك	بحرمه عليه القصد الذي هو ما لا	كي	لغيره ولم يعن الدارج	ح
فيه بشئ فان اضطر	د	عليه يبيع لم يملكه لزمه فان تلف	وجا	تفدية لزمه الجراوان اضطر	د
الى اللبس والقبيل او	ا	خلق او الى ذبح صيد ليلوع وعنده	قد	ة على غير جاز فان	فان
صريح القصد يقتله دفعا او سلبا	لبت	او غير فانه يجر في طريقه	فيه	جاز ولا كفارة ومن تاذا	ا
بنيات شعري عينه	وهل	نفسه تنقذ جاز ولا كفارة	وان	لبس تطيب هو ناس واجاهل	ل
منعه لم تلزمه كفارة بخلاف	القرن	الشعر وتقليم الظفر والقتل للصيد فانا	نقول	فيه جوب الكفارة بغير	د
طريان الفعل سوا كان علما	به	ام لا ولا الخيط والستر الى الوجه	اداد	ن السراشد ثوب بمخاف	ف
لا يقع شئ منه	على	بشرة باب كفارة الاحرام علم	ان	من شئ والفرج بشهوة او	و
يد من رأسه او يعلم من	يديه	وجلبه ثلا اظفار وخلق لا شعر	يطيب	اولس فليده دم ومع هذا	ا
مخير بين الدم	وا	لا يطعم ثلا مساكل نصفها	و	بصوم ثلثة ايام ومن قبل	ل
وجود التحلل الاول	فا	ن نسكه تقصد لزمه تاما مع	هذا	يجب القضاء حين احرم وروي	دوي
الائمة ان القضاء يفتر	ض	على الفور فاذا قضى المرأة معه	لن	يجوز ان يجتمع موضع الوطى ومن	ون
كان جماعة قبل التحلل	لما	في او لا كفارة فدية وما	يكون	بعد التحلل الاول فكفارة عندنا	ا
شاة ولا يفسد الحج	و	في الصداق اقل منه من التمتع	كذلك	يجب القيمة بما يسلمه مثل	ل
فجر النعامة بدنة و	جو	باو الغراب والاعاوا والبرقع	وما	كأن صغيرا وكبيرا وصحاح	ح
او مكسورا وذكر او	ا	نحو وجب وهو خير من يخرج ما	اشبه	اوقيته طعا او بصوم بقدر	د
عدد امداده والحمامة شاة و	نبي	العلما العلة وهي الغلبه ورواها	الحرم	مة تعم كل ما شارك	ك
الحمامة فيها وسائر الطيور	غا	به فيها القيمة كغيره من الصيد	وف	فيه جوب قيمته وسوا	ا
ما كولا كان الصيد او متنا	سلا	من ما كولا وغيره ويحرم القصد	الحام	والحرم وكذا ذكر ما من واجبات	ت

بدر خلع الاخرة

سابع من ذلك المسمى وهو مستفاد من
مفعولات

ثم ما بينه وبين ما بعده من
الاجزاء المستعمل في الكلام

مستفاد من سنة اجزاء المستعمل في الكلام

ثم ما بينه وبين ما بعده من
الاجزاء المستعمل في الكلام

ساد	سابقة في الحرم فهي	له	وجز قطع شجر الحرم وفي البكين بقية لا	زمة	وفي الصغيرة شاة وفي	ا
ع	عصفر غصنا منها قطعة	تقر	عليه ما انقص حشيش الحرم ليس	لا	فان قطعه فان تناول	ل
مت	فتناول منه ضمن قيمته ويجرم	يا	لمدينة الصيد لا يضمن ومن قصر الا	فقط	ولزمه دم فحل الذبح	ح
حر	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقر الحرم باب صفة الحج اذا	لم	المحرم مكة اغتسل حينئذ	د
ك	كغسل الاحرام وحمد	الله	ثم دخل من علا وفي الخرج يخرج من اسفلها	و	رأى البيت ومثل	و مثل
ثم	ثم باذائه اضطلع	وكسا	عائقة لا يستره او طامس الحجر	لا	سود واستلمه وقبله وذا	ا
ال	الحجر وجعل	البيت	عليه فاذا بلغ الركن البيا فاستلما	م	له سنة يطوف سعيار مل	ل
م	منها في الثلاثة الاول	ثم	يشي في اربعة وكلمات الركنين كان	الامر	التقبيل والاستلام	م
ن	نحو ما كان ويأتي بالاد	عا	والذي في طوفان لا يرسل للمرأة	ولا	تضطج واذا فارق	ق
س	سرة او طهارة او طاف	د	ابراشادوا الكعبة او على جدار الحرم	في	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام	ام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	يرا الى الصفا بابه وبيدائه وود	الذي	عن البداية بالمروة ولا	ا
ح	حسابا للبدن بالشروط	لما	في اوله ايا في الصفا فيبدأ به	و	الاولان يرتفع عليه الرجل	ل
هو	هو سنة مأثورة	و	بانه يرتفع قائما ثم يركع في الصفا	ح	كذاتيه وسعي ثم يرتفع	ن
م	مشيه الى المروة	وا	بشيء من المروة ثم يمشي الى المعرة	وف	في السعي ويسعى بينهما	ا
س	سبعا وفي سابع الحجة	و	في الظاهر خطب الامام بمكة وبكالسما	الحجا	وربما بعد الى منى ثم	م
ت	تقدم اليها في الثامن	و	لما حتى العصور العشاء والصبح	وا	وفي الليل كما قالوا	ا
ف	فاذا اراد ان يسير	مبا	ضوء الشمس الى الموقف اقام بمن	ه	واغتسل فاذا دخل	ل
عل	عليه الظاهر خطب وخفف	دكا	الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام	م
ن	نزول عند الصفا وكذا غيره	واما	واقفا من عرفه كفى	لم يند	احدا الى انه يتقيد	قيد
م	منها بمكان واستقبل القبلة	قام	عرفه الى الغروب داعيا معلنا	با	لتهليل ويقول اذا	ا
ف	فرغ من التهليل	له	والله على كل شيء قدير ومن كان	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال	ل
ع	علا وقبل فجر الصفا	قد	اذرك الحج ولا فقه فانه قد	ن	المغرب استحب له اراقة دم	م
و	ويبيت بالمروة وبيت الحرام	ر	الحصى ويجوز من غيرها ويصلي	البا	بها الصبح مغسلا ثم يغدو	و
ك	لنح فبقف ويكبر الله نقدا	ست	اسما وبيد الى الاسقام يدفع	فاذا	بلغ وادى محترقا باس	س

اذ نرس

ا	ان يسرع وقبة حجر	وا	هنا سنة ثم يرمي جمرة العقبة و	كان	يكبر مع كل حصاة وليس	س
ت	تلبية من ذلك ورمى الجمار	ربعين	الحجر شرط ولا يرمي في الجوف	في	الحلق من ثلث شعرا ولا يلزمه	يلزمه
م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى اطراف الزبا يوم النحر ويجوز ان يؤ	خر	واولوقه بعد نصف ليلة النحر	حر
س	سواء رمى ام لا فان	كان	قد سبق طواف القدوم كفاه ذلك	الفعل	وما شئ من ثلثة يحصل ذلك	ك
ت	فان تحلل اول وهي الرمي	و	الحلق وطواف	حر	ام بعد التحلل الاول والاحصلتان	تان
فعل	فعل النكاح وعقده فا	تحلة	النكاح طواف النكاح يصير	ف	الى معنى الرمي وليست وهو ثلث	ونكث
ن	نأمن ان يرمي فيها الجمرات	و	ثلث ووقته بعد الزوال وليس	عله	فعله قبله ويجوز رميها	ها
س	سائر اليوم ويخرج وقته	له	في الغربة والافتقار في اليوم الثاني	فجز	م العلماء بجوازها للراج	ح
ت	تجعله يعذر في نها ر	ه	وقبل الغروب الام يجوز تلبية في	م	فيبدأ بالاول وهي تعرف	رف
م	هناك ثم الوسطي و	الا	خير العقبة ومن ذلك الرمي ولو	باسقا	ثلث حصيا لزمه دم ويصرف	ف
ا	ان ترك حصاة مذوا	شرف	الاماكن لبيت فليست بان يكون	اخر	عهدك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الخروج وذلك	سنة	طواف الوداع وطواف الوداع اذا	ه	واجب يحجز بالدم ان اهل	ل
ا	اما الحايض فلا يجب	ا	لوداع عليها فاذا فلا يجوز الخروج	ولا نقول	بمنعة مطلقا بل لو تحركت	حركت
ا	او وقفت في	رج	مكة لطلب ونحوه من اسباب السفر	لم	بصرفها كالغيره اعدت فيما	ا
س	سوى اسبابه فلا يقف	وسعي	في تحصيله باب العن اذا ارادها لم	يكف	ان يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقا الحل وافضله الجعرانة	و	سنة الميقات ثم يطوف ويسعى بحلق	ولم يند	عليه شئ والمكي اذا	ا
عل	عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج من مكة والحج سنة	و	هي الوقوف والاحرام قبل	ل
م	مع الطواف والسعي والحلق	ما	الشأفالتريكة الواجبة الاحرام	كذلك	يجب في الاظهر	ر
طو	طواف الوداع وفي امسا	ه	بالمروة نصف الليل في ثلثي	جزم	الاكثر من وجوبه وليسوا	س
ي	بعدون ما بعد هذا	في	المناء والركن والوا اذا لم	يفعل	حاصل الامر لكن يحصل	ل
ال	الحجر في الواجبة بالدم والا	جا	ع منعقد الركن لا بد	ن	يفعل بالاحصار وكل من جاز	ش
ضر	ضرا لا يجب عليه ان يؤ	دي	الحج فان لم يجد حرام فهو محصر	و	بخلاله يح شاحيت محصر	ب
ب	بئ الشاة ان عديت وهو	الا	طعا بقيمة الشاة فان قصام كما	يفعل	عن كل مدي يوما	ا
ثم	ثم العبد اذا احرم بلا اذن	ولي	مؤجله والزوج خليل راءه حكوا	باسقا	القضاء عن محصر متطوع	ع

باب العن

باب الاحصار

مفاعيلن واجزاء سنة استعمال مجزوا

مفاعيلن واجزاء سنة استعمال مجزوا

ت	تصرفه	لزم	ما	سوى مكة لزناه وان افرد
ن	نذر الحج	عن	ذلك	من اطراف
ف	مفاد الحريم	الملك	الملك	لزمه الحذف من القنان او
ا	الشي من الابل والبقر	المو	صوفى المذكور للحريم	يباع فيه حكم الوصف المعين بحكم
ع	عليه بوجوب نقله	نم	فع الى قهر الموم كالببيع	ومنعو
ي	يكون غير مجبور عليه	وجعل	الايجار والقبول شرطاً فاذا ارد	ته
ل	للمشترى ويقول	في	البصا او يبعث ونبت الجار	في المجلس فاذا تصرفا لزم
ن	نعم لو اضاراه لزم مع	حبس	المجلس فاتباعا وشرطا	اعرا
واج	واجازوا الخيار فيه اذا	حصن	عدة ثلثة ايام فادونها الاثنا	به
ز	زمن الخيار العقد وقيل لا	يعز	ن الى المدة الا من التفرق	ونفر
ا	انه ان اخضع بالخيار	وا	حد الملك له كالمالك فوفوطا	يفه
و	وطائفة تختار بقاؤه وان	قام	البيع بد البايع فهو ضمانه	و
هـ	هو البايع قبل القبض عا	الملك	البه ونفس العقد ان تلفه	غيره
س	سواء من سائر	الا	جاءت فافعل في حيزه ان	يقو
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	او قبض الموقوف ففعله وقبض غير الموقوف	ل
لا	هذا هو القبض المعرو	ف	بالايجوز البيع في عين طاهره	قا
س	سبل الجواز فيه ولا	في	متجسسا يمكن قطعه لا ينفع به	م
تع	تعلق بحق ادى مثل	ا	الموقوف المهر والكاوم والولد	ز
م	من جانيته مال شاغل	الملك	دقيقه على القول الاظهر الجدل	يد
ل	لزمته جاز وكذا قصاصا	اشهر	لقولن لايجوز بيع ما لا يملكه	البايع
م	طريق نيابة	وا	قوله قد تم فمؤخر الفصول اذا	ر
ج	جاءوا الثابت ان	سنة	رسوله صلى الله عليه وسلم	ر
ز	زمان اجل ثلثه وفيه عز	ثم	بيع المجهول بصفة لايجوز	ز
و	ولا يجوز ثمن بمحصول	ما	قدرة او وبيع شاة الا	يد

ان يعلو

ورد وقبضه بين يديها عليا وكذا

ورد وقبضه بين يديها عليا وكذا

ا	ان يعلق العقد في المبيعات	ت	على شرط ولو باع عبده وعبدة	ا	بطلناه فيها على قول
و	والصحيح من مذهب الشافعي	وجه الله	انه يصح في عبده بقسطه لجمع	بفعله	واحدة بين بيعتين مثل
د	رجل عقد البيع	في	سلعة فقد او ثمن سنة لم يجز	و	لا يجوز التفرق بين الادبيات
و	واولاده من البيع والالا	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تحريمه وجاز بيع احدهما
ق	قبل الاخر ويطلب على الخناه	ربيع	لكنه شرط في العقد	البايع	او المشتري لا باس
فيه	فذلك مثل الخيار	الا	جل او ثمنه وان شرط في العقد	لا	عناق صحيح العقد وليس
ب	بحازر الامتناع من عقده	و	مطلبا له بالعقود ولا يملك	ته	اذا شرط شرطاً وهو
ين	ينافي مقتضى العقد ولا يثا	ل	العاقبة مصلحة لا يجوز واذا	نعت	العقد بالبطلان فلا
ي	يجوز للبتاع قبضه	لجمع	عليه ان اقبضه فانه لازم	له	ويضمنه ان هلك قبل
ا	ان برده بقيمة هي	كبرا	لقيم من يوم قبض الى التلف	و	ان كان مثله اجرة فلا خروج
م	من المطالبة بالتسليمها	و	ان كاجارته فوطه او حملت فالولد	حرو	يلزمه المهر بقيمة يوم الولادة ثم
ف	في موتها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها بالربا يخص	ف	والماكول المشتري ويجرم اما
ا	لخبره في النقدين	لة	علة واحدة وهو تمام الاشياء	ا	لما كول والمشتري مجرم لا جمل
ع	علة واحدة وهي الطعم	على	الصحيح فلهذا اقدم بوجبا	لطف	على الطعم الكيل والوزن مطلقا
ي	برحانه لا رباء	ا	لا في مطعم كمال او يوزن او ان يباع	الوا	احد منها بمثله لم يجز
لن	لنا التفاضل والنساء	خراج	الا بد من مجلس الخيار قبل التقاض	و	ان كان بغير جنسه نظر فان حرم
و	وجود البرا فيها العلة	ا	حدة كالدق والفضة وحرم النساء	وا	لتفرق قبل التقاض وان تجرد
ال	الثن والمثن من العلة	المو	جبة كالدق والشعر والفضة	لغا	لوزن جاز لجمع واتي
نو	نوعين او انواع	يد	خل لجمع منها ختم فجمعها في	و	احدا المعقلى والبرق يلزم
ن	نوعيهما اسم التمر	و	ان لم يجمعها ختم فكل خطبة	ثم	التمر والشحم والالبنة
وال	والكبد فهما جنسان	تقليد	العرف والصفة الصحيح ان اللحم	وا	لا با الجناس ولا يصح
م	مماثلة فيما كان في عا	ة	الحجارة لا ياكل ليا يوزن الا بالوزن	و	لاما ياكل ولا يوزن كتمر
را	رانج وسفرجل ولا يصح	الملك	فيه بيع بفضة على الاظهر	ولا	يغير المماثلة الاحافا
قب	قبل تعينه ولم يجز	و	ايبيع دقيق ولا يجز طب	و	لا يباين العرايا وكان

بأن لا يفسد ما لم يفسد ما لم يفسد

بأن لا يفسد ما لم يفسد ما لم يفسد

بأن لا يفسد ما لم يفسد ما لم يفسد

بأن لا يفسد ما لم يفسد ما لم يفسد

هـ	هذا خمسة لما اشكوا	الامر	ولا يباع بشئ من جنسه	بل	لا يباع نوعا جنسهما	وهما
ب	بقية مختلفة او متفقة	و	احد مثل او ان يبيع مدحجوة	و	درهم بمدحجوة ومما	ا
ي	يمثل للتوعين ان يبيع	لما	لك يبارا فاشا وتباور باقا شرا	ا	وتباور تبيع يبيع	ل
ن	فما كان ام غير	ولي	التوفيق باب بيع الاصول	و	ما يبيعها اذا باع ارضا وفيها شجر	ر
ا	او بداخلا	في	الملك تبع للارض	و	نورا تفتح كالورد وظاهر هو	و
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شئ	جعل	للمشتري اما الغيب والتين فماد	ام	حملة لم يبرز فهو للمشتري	ي
ح	حملة فان برز منه شئ كان	الو	جه ذلك البايح وتباور المشتري	و	القاح كالتاير ولو	و
ر	رام بيع الارض وهي	زار	عة فاكما تجزئة في البيع	حتى	ان لا يلزمه قلعها	ا
ف	الحال وان كانت تجزئة	ة	بعد من كذا الاصل للمشتري	ولكن	الجزء الاولى للبايع ولو	لو
ن	شئ البايح ثم رتبته	الى	ان حذر من اخرى	هذه	تلك فالظاهر المنصوص	ص
ان	انه ان سحاحا حقه اجبر	القفا	الارض على قوله ونشا فصح وقالو	الا	يجوز بيع التمار قبل	ل
ي	يبثا وصلحها الا اذا ازر	مو	القطع ويبدأ الصلاح اذا ازر	حرف	الحبة او اصفى او	و
سقط	سقط الحلاوة منها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجش الساجا زبيعه	بصر	كانه قد بدأ صلاح	ح
ا	الجميع ولا يجوز بيع الذرع	ا	لا حصر الا بقطع فاكاله ارض	لها	زرع لرجل آخر	ر
ح	حاله شراؤه بلا شرط	لد	خوله مع الاصل باب الخيار	الثا	بت بالغيب من دخل بملكه	كه
د	اينة مصراة بعوض الخيار	بن	فيها على في القويين وفي التا	في	يمتد الى ثلث فلو	و
م	هة بردها فليكن راد	الصاع	تكون معا بد اللين والحجارة	فما	ن ليرد مع واحدة	احد
م	منها شيابدا للين ولصا	حب	اللين الخيار بين اخذ اللين وا	لا	حد للبدل ولو انه	م
ا	اشترى جارية جعدة شعرا	و	سود ثم بانها سبطة الشعرا	و	بيضا و ثبت الخيار للمشتري	ي
وثبت	وثبت له اذا بان	ساد	قة او زانية او بقة او غيره	ل	في الفرائض وثبت ايضا	ا
ال	الخيار بالجماع والمغص	في	الدابة وفي كل العين والقيمة	في	العرفية وفي بعض عرض كامل	ل
ا	اذا غلب	في	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	الا	م مقارنا للعقد ام	م
خ	خرج به الغيب	ذلك	بالعقد وقبل القبض ومن	عر	فالغيب واخره حتى خرج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الرد ووقته الفوق فلو علم	ا	وفي الصلوة والاكل فاخر	ر

للبيع

ل	للبيع وللضمان المأكول و	المش	وبله يصير عليه	غاب	فليرفع الامر الى	ي
ا	الحاكم واعلم ان الحق	ق	في العا المنفصلة ملك للمشتري ولا	نقول	انه اذا فسخ الملك	ك
ي	يردها بل تسبق له	وا	ان اشترى عبد فوجده عيبا	عاد	وصده وفي قوله	قول
سقط	سقط عند الاكثريين الا	خذ	بما يجوزون عند المشتري	ز	داد فحقه من الرد يسقطه	ه
هـ	هذا وله لا يرض وان كان	حصو	للعرق بالاعيب لا يعيب يبدو	مد	البطينة لا تعرف الا	ا
م	من يقو برها لم يضرب	ان	كره الحجة وانواع البيع	و	شرط البراءة من	ن
ا	لعيوب فظاهر الاقوال	حمه	انه يبرأ كل باطن	غيره	ماد	اذا
م	ملك شيئا بعوض	ثم	ان يبعه مائة اذا تبين	ر	أس المال وقدر البيع واذا	ا
ع	عمل واستاجر من عمل	في	المبيع به فلو اشترى بكذا	ففت	اجرة كذا او علفت مع	ع
ا	التمن بكذا ولا يخبر بآت	عا	مئة لئن وان اخذ شيئا من	ر	وايدع الموجودة حال	ل
و	وقع لعقد وجب الاعلا	م	به ان اشترى عبد نصفه	يد	عما في المراجعة بالنفسي ثم	م
ل	لو قال اول الثمن	احد	عشرة ثم قال بل عشرة	الا	ظهر انه يصدق وفي قوله ضعيف	ف
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشترى بمائة او قبة	ثم	او رد بعد ذلك شهودا	ا
يثبت	يثبتون منراة بمائة	وسبع	لم تسمع دعوا ولا بينته	و	فاعل الجش اقر فاعلم	لم
هـ	هذا وهو ان يكون الثمن	مائة	مثلا وسيا وما لكها فيها	كث	وعرضه ان يرى	ي
م	من يطلبه ذلك فيعقر	خالف	الامر وان لم يبيع على سبع	غيره	وهو ان يقول لا امر	م
ا	اشترى شيئا بشرط	ا	لجاء البيع اشترى منه	لا	يدخل على يوم اخيه وهو	و
م	من حجي الى سكاوم فا	شر	السلعة بل قد انتم له فيزيد	فا	نه بانتم وبيع الحاضر للبادي	ي
ع	عندنا حرام وهو يقدم	ا	لبد وسلعة يحتاج اليها	مطو	التمن فيقول الحاضر هو	و
ا	الى ويامر بالوقوف	ف	ليبيع فله لا قليلا لا يجد	فعله	ومجره ان يتلقا	ا
ال	الركبان وتجبرهم بكساد ما	جا	وابه وشرى منهم فلو قدموا	و	بانهم الغيب تكلو	لو
م	مقدم فانه يجوز	زان	بفضولها اذا اختلف المتبايعان	مثل	الاجل وقره او يعيده او	او بعدا
ق	قد رتب الثمن وصفيه فظرت	فا	لم يكن لها بينته بخالف	ذلك	على أصل	صل
ت	تلك الدعوى التي	ما	هنا صا على انبات قوله	وا	الاخر فليخلف ايضا	ا

التي على مفعولات مستفعلن

سنة اجزاء مستعملتة العرب نحو ما يطوي

ض	ضد بين صاحبه مره	ه	واحدة لا ينسخ العقد بفسخ و	ا	ان اختلفا في عين البيع فلا يقول	ل
ب	بالتخالف وان اختلفا في	ا	مر مفسد كالشرط القاء وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	مطلق
ال	الصحة على الصحيح عند اهل العلم	ل	فان قال البائع لا يسلمه الا بعد	التو	فيه وقال المشتري ما انا	ا
م	مؤلفك حتى يقض المبيع	قا	نه يجبر البائع المشتري عليه تو	كيد	باب التسلم التسلم	لم
ب	يج ثبت فيه خيا	ر	المجلس لا يثبت فيه خيار الشرط	و	بشرط فيه ا مو	ر
ن	نقد المال في المجلس فان ار	سل	العقد انه لا ينفذ بغيره	ا	سر المال لم يجز وقد	د
ي	ينقد البعض بطل فيما بعد	بعد	المجلس ولا يقبل التسلم الا فيما	حر	ذبا الوصف فلو اسلف	ف
علم	على مثل الدنانير والدررا	هم	وليس بالادق والعطر واضنا	فه	والحيوان والحكمه جاز وبزومه	يلزمه
ف	في التسلم انما في جميع	الا	وصا التي لم يعصم وما كان	عينه	من اجناس لصنوج	ح
ع	على من طاب وند و	تر	با ولا يقبل التسلم الا بقبض	نفسه	بالصفة كالجواهر	ر
ولا	ولا مداخله النار مثل	ا	التسليم في المجلس لا يثبت	وكل	مخلط بضبط كقوب كنان	كان
ت	تكون حتمه بيمين او كذا	ك	عكسه لا يجوز التسلم الا في قدر معلوم	جميع	الامور التي تضبط بها	ا
م	مقادير اثنا اربعة الكيل	وا	لوزن والعدد ويصح في الكيل وزنا	وا	لموزون كبل ولا يصح	لح
س	سلم موقلا في موضع	لا	يصلح للتسليم حتى يوضع وما	جمع	مثله او كان لو طلب يومئذ	د
ت	تقدر تحصيله فلا	مرا	في بطلان التسلم وان لم يوضع	و	انقطع عند المخل هو	و
ف	فيه بالخيار بين القصر الى	الى	وجوده او حو ون الحضر على	ما	وصف او اخو كد وهو	و
ع	عين جنسه لزمه القبول	ا	ان حضر المحل له الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال	ال
ل	له بعد قبضه منه	لو	اجبا غلطت لم يقبل فيما	منها	مقدرا ثمة	م
ن	نقبل منه قوله	لو	كأقبضها جزا فباب القرض	بقوله	انه مندوب اليه تجرى	جوى
م	تجرى القرب ونحو	ه	في كل ما كان التسلم فيه	جا	بزا الا في شيء وهو	و
س	سلف طاريزه كحل للقرض	وا	تلا يجوز ذلكم على الصحيح في	في	بالقرض فكان له مثل	ثل
ت	توجه على المقرض	ا	طوبى تسلم مثله انما مقبولا	ز	ر مثله الصورة والبلثة	ثمة
ف	في الاصح ولا يحد	م	بشرط التسلم في الشرط	يد	فعله مستقرض وايدا	ا
عل	على المقرض لم يجز	عليهم	ذلك هذا اذا كان مقبولا	نفسه	ولا ينس ولو احرق	حرف

مؤخر

سنة اجزاء مستعملتة العرب نحو ما يطوي

سنة اجزاء مستعملتة العرب نحو ما يطوي

ن	نحو غير بلد الاقراض	وا	هنا طلبة نظرت فان كان لا	رفع	الاموتة فلا	ا
س	سبيل الى مطالبته بالاد	د	البلط بقبضه في بلد الاقراض ونحو	د	مطالبته بما لا يؤثر في النقل	ل
ت	تلقاه اذا نقلة	وا	لله علم باب الرهن من ان يقرض و	يدا	ان صح رهنه ولا يرد	رد
ة	هذا الرهن الاعلى	ا	لدين الا ان يقرض المبيع بغير الحيا	لا	لزام كالتن في الخيار ولا خلاف	ف
ا	انه لا يصح	لطا	ليسه لا يباح والقبول ولا يحد	نه	لا زما الا بالقبض ولو	و
ج	جر العقد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما جاز وان كان الحاكم	فاعل	ذلك واما	ا
ز	ذوايد الموهون التي لم	بو	جلد العقد في خارجة عن الرهن	و	ما بطل ببعه بطل	ل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل وان رهنه ثم لم يرد	ير	هنا عمل وهو غير موبر	ر
است	استاثر به الرهن	في	احد الطرفين وانما الشرط المتأخر فيه	رفع	صحته وبطل في القول القوي	وي
ع	عقد المبيع المشروط في	هذ	الرهن كفا ولا ينفك من الرهن	نفسه	شئ قبل قضا الدين ولو	و
مل	ملكه الرهن غير	ا	ونصر فيه تصرفا ينعقد لم يجز	لا	باس استعماله فيما لا	ا
ت	تحصل منه مضرة في	العا	جل كالموت والاستخدام وغيره	نه	بشرط في اجل	ل
ه	هذه الاجارة ان لا يدو	م	بعد ولو رهنه من الرهن بدو	نو	بعه له لم يجز ولو	و
ا	اعنفه وهو موسر و	الش	ع يقرضه ويجعل هنا ويدي عليها	كيد	على الرهن هذا خاص	ص
لح	لحق الموسر في قول من	تف	يقبضه الغير ولو حتى اقض منه	وكذ	لوانلف مال	ل
ر	رجل او حتى جناية ثوب	ا	المال في جناية واجبي عليه كان	ما	يوجد في ذلك	ك
ب	بطل بقران رهنها وا	بو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	الرد فالقول قول	قول
م	من ينكر ما	في	البند باب التعليل لا	شبهة	ان المؤجل ليست لمطالبة به	ه
ج	جائز حتى يحل ولا يمنع	صا	الدين المؤجل من السقوط وان كان حالا	وا	مكنه الوفاء لزمه الوفاء	ا
ز	زمن الامكان والغريم منه من سقر	مكة	وغيرها وانما حكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل	بل
و	وامتنع باع ماله	و	قضى به دعي لا عشا وقد عرف	ل	حيث حتى ثبت بفساغ	غ
ا	البد من الملك ولا يقبل	في	ذلك خبره وان لم يعرف حقه لم	يتبع	وظفر بالسلامة	سلا
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالجبر على المدبون اذا كانت	ما	له يعجز عما	ا
طو	طوب به وسال	ا	الغرم الحاكم ذلك فيستدبره فيما	قيله	من المال لا ينفذ الى ان	ن

باب الرهن



باب الرهن

الارض والقبور وقبورها

الارض والقبور وقبورها

الارض والقبور وقبورها

الارض والقبور وقبورها

ي	بَيْعَكَ عَنْهُ الْجَحْرُ	الثا	بِذَا ارَادَ الْحَاكِمُ بَيْعَ شَيْءٍ مِنْ	ماله استحب له التصبر	الصبر
ال	الْآنَ بَحْضَرَانِ كَانَ لَهُ	نية	فِي مَقْصُودِهِ وَكُلُّهُ وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ	في سورة وما خاف فساد قديم	م
ع	عَرَضُهُ لِلْبَيْعِ	و امر	بِقِسْمَتِهِ عَلَى قَدَرِ الدُّنْيَا وَمِنْ	فَعَيْنُ مَالِهِ وَهُوَ فَارِغٌ	غ
و	وَلَمْ يَسَعْ لَهُ بَأْسُ خِفَافَتِهِ بَيْنَ	ان	بَيْعِهِ وَبَيْنَ بَيْعِ الْفُورِ فِي	لَا يَصِحُّ وَفِي قَوْلٍ	ل
ض	ضَعِيفٌ بِدَوْمِ ثَلَاثًا ثُمَّ	يبي	عَلَى ذَلِكَ لَوْ تَوَقَّعَ اخِذَ وَضَاءً	بِالسَّاقِ وَلَوْ	و
و	وَجَدَهُ زَيْدًا تَمَيُّزًا كَالْقَطْرِ	المؤ	جَعَلَ فِيهِ الزَّيَادَةُ أَمَّا غَيْرُ الْمُؤَبَّرِ	و الجمل فأكثر الاصحاب	ب
ا	اِخْتَارُوا رَجُلًا فِيهِ وَاتَّه	بد	خَلَّجُوا الْمَذْهَبَ أَنَّهُ لَا	يَجُوزُ لِلْغَرَمَانِ أَنْ يَحْلِفُوا	وا
ل	لَيْسُوا بِالْفُلَسْ دِينًا أَوْ	يه	وَاللَّهِ عَالِمُ بَابِ الْحَجْرِ لَا يَصِحُّ	أَبَدًا تَصْرِفُ صَمِيحًا وَخَوْنٌ فِي حَالٍ	ل
ض	ضُرُورٌ وَلَا غَيْرَهَا وَيَتَصَرَّفُ	في	مَالِهِ بِالْأَبْدَانِ ثُمَّ لِحَدِّهِ الْوَصِي وَقَا	بَعْضُهُمْ إِنْ أَلَا	م
ب	بَعْدَ الْجَدِّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا	يعز	يُزَالُ إِلَّا بِالْإِذْنِ وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا	مَعْرِ	ط
و	وَيُتَّخَذُ بِالْأَجْرِ دُ	و	نَ الدُّنْيَا لِلْبَيْعِ وَلَا لِحَاجَةٍ خَوْ	فَة	ل
ر	رَجُلٌ مَالُهُ إِذَا قَرَضَ لَهُ	في	حَتَّى يَحْضُرَ مَالُهُ لِلصَّلَاةِ نَسِيَةً	مِنْ	قا
و	وَلَيْسَ عَلَيْهِ وَزَرٌ كُلِّ	سنة	لَا يَنْفَقُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا بَلَغَ وَانْكَرَ	دَعَاؤُهُ لَاتِّفَاقِ الدُّنْيَا	لدي
ق	قَدْرُهُ وَقَالَ انْفَقَتْ مِنْهُ	ثلاث	ذَلِكَ أَوْ نَصَفَهُ إِنْ كَانَ أَوْ جَدَّاهُ	ب	
ب	بَعْضُهُمْ إِلَى آتٍ يَصْدُقُ	نوع	فِيهِ قِيلَ لَا يَصْدُقُ وَبَلَوْغُ الْقَبِي	و هُوَ شَيْءٌ يَجِبُ الْخُرُوجُ	حروج
فيه	فِيهِ مِنَ الْحَجْرِ وَالْبُلُوغِ	2	بِالْإِخْلَافِ أَوْ ثَمَانٍ عَشَرَ وَالأَبْنَاءُ	مَعْرِ	ي
ب	بَلَوْغُ الْغَلَامِ وَبِالْحِضْرِ	و	أَوْ أَشَدَّ مِنَ ذَلِكَ وَلِلْمَالِ وَلا بَدَ	مِنْ	ل
ي	يُخْتَبَرُ قَبْلَ بَلَوْغِ الْو	لد	وَجِهَانِ الصَّحِيحِ قَبْلَهُ وَحِصْلُ	مَعْرِ	زم
ن	نَمَطُ الرِّشْدِ وَلَا يَفْعَلُ بَعْدَ	الملك	بَلْ يَفْعَلُ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ السَّغِيَةِ	و كَسَاهَا طَلَاقُهُ وَحُلْعُهُ	ه
فا	فَاتَّهَمَ بِصَحَاتٍ وَبِأَذْنٍ	ا	لَوْ يَصِحُّ عَقْدُ الْكَافِرِ وَبَعْضُهُمْ	يَقُولُ أَنَّهُ يَصِحُّ بَابُ الصَّلَاحِ	ح
م	مَنْ جَاءَ إِلَى الصَّلَاحِ فَهُوَ	الملك	وَهُوَ بَيْعٌ وَحَاكِمُهُ أَهْكَامُهُ فَانْ	جوا	ر
ف	فَهُوَ صَحِيحٌ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ	و	صَاحَ عَنْهُ بَعْدَ بَيْعِهِ فِي ذَلِكَ	بِو	ك
ع	عَلَيْهَا الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ فَلَوْ أَنَّ	د	أَنْ يَصَاحَ عَنْهُ وَكَانَ الْمَدِينَةُ	ك	ت
و	وَأَنْ كَانَ عَيْنًا	فوق	جَنْبِ يَمِينِهِ لَوْ كَانَ وَقَدْ كُنِيَ	زبد	ان

لاسان

لا	لَا نَسَانُ دَارَ حِذَا	ه	طَرِيقًا فَذَافِشَعُ إِلَيْهِ جَنَاحًا	و	كَانَ عَالِيًا فِي الْحَقِّ	و
ت	تَمَرَّخَهُ الْحَامِلُ	2	ظَهَرَ الْحَاكِمُ الْجَازِ وَلَيْسَ لَكَ	جا	بِرَأْفَةٍ غَيْرِ التَّافَةِ مِنْ حَيْثُ	ث
و	وَقَعَ الْمَلِكُ عَلَيْهَا فَانْ	ا	ذَنَ أَهْلَ الدِّينِ جَازٍ وَانْ صَالِحًا	ا	سَرَاعَهُ بَشْيَ لَمْ يَحِلَّ	ل
و	وَجُوزَ الصَّلَاحِ	المو	ضَعُفَ عَلَى ضَعْفِ الْجَدِّ عَلَى جَدِّ سَوَاكَ	حو	ضَاوِغٍ غَيْرِ الْقَبْضِ وَكَانَ بِحَيْثُ	ث
ا	أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى مِلْكِهِ	او بد	حَلَّ مَوْلَاهُ لَمْ يَقْطَعْ تَقْطَعُهُ هُنَا	ك	دَارِ فِي دَرْبِ لَا يَنْفَعُ لَهُ	ه
و	وَبَابُ فِي أَضْرَ	و به	أَدْرَكَ تَقْدِيمَهُ إِلَى أَوَّلِهِ جَازٍ	و	إِنْ أَرَادَ أَنْ يُوَجِّعَ فَلَا	ا
ه	هَذَا مَنْ كَانَ لِبَيْتِهِ	مد	خَلْفَ الدِّينِ فَإِنْ كَانَتْ ظَهَرَتْ	حل	إِلَى الدِّينِ فَلَا رَادَّ أَنْ يَفْضَحَ	ح
ا	إِلَيْهِ بِأَبَا لَمُرُ	ر	فِيهِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِالْمَجْلِسِ وَالْمَحَالِ	صا	حَا الْحَقِّ فَلَا يَفْتَقِرُ	ر
ا	لِرَضَا الْحَالِ عَلَيْهِ وَقَا	سنة	بَعْضُهُمْ عَلَيْهِمْ بِصَحِّحٍ عَلَى كُلِّ	ح	لِلْبَيْعِ وَبِالْأَمْنِ الْمَوْقُوفِ	ف
م	مَدَّةُ الْخَبَرِ وَعَلَيْهِ	و	يُحِلُّ الْكَاتِبُ بِالْجُودِ وَلَا يَحِلُّ عَلَيْهِ	و	لَيْسَ لَهُ بِالْمَجْلِسِ غَيْرُ مَعْرِفٍ	ف
ج	جَابِرٌ وَقِيلَ يَصِحُّ فِي أَيْلِ	الد	كَانَتْ مَجْلُوزَةً وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحِلَّ بِالدِّينِ	الحا	عَلَى كُلِّ وَلَا عَكْسَهُ وَكَذَا	ا
ت	تَجِبُ عِنْدَنَا الْمَسَاوَا	ه	فِي مَجْمُوعِ جَنَسٍ أَوْ قَدَرٍ أَوْ صَفَةٍ	منصور	صَرَحَ بِزَادَةِ الْحَمِيلِ	ل
ت	ثُمَّ تَصْبِرُ الْحَقَّ	و	أَجْبَازُهُ مَحَالٍ فَإِنْ تَعَدَّى الْقَلَا	ب	لَهُ فَوَجَّعَ عَلَى الْحَمِيلِ لَمْ يَصِحَّ	ح
و	وَلَوْ جَحَّ الْمَبِيعُ الْكُذَى	كان	أَحَالَ مَسْتَحَقًّا لِحَالِهِ وَكَذَا	ا	إِذَا رُفِعَ بَعِيبٌ فِي الْأَظْهَرِ	ر
ه	هَذَا إِذَا أَحَالَ الْمُشْتَرِي فَلَوْ	ا	حَالَ الْبَايَعُ لَمْ يَبْطُلْ وَقِيلَ يَبْطُلُ	ابدا	ضَعِيفٌ لَوْ أَنَّ الْحَمِيلَ وَكُنْتُ	ك
و	وَقَالَ الْحَمَالُ بِلِ الْخَطِّ فَا	الملك	لِلْحَمِيلِ وَلَقَوْلُهُ بَابُ الْقِيَامِ	كل	مَنْ صَحَّتْ مِنْهُ تَصَرُّفَاتُ	ت
م	مَالُهُ صَحَّ ضَمَانُهُ	و المو	أَنْعَ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ فِي الْمَبِيعِ مِنْهُ	ا	الْمَجْزُورِ بِالْفُلَسْ فَلَا	ا
ب	بَطْلَانٌ فِي ضَمَانِهِ فَلَوْ بَر	يد	لِلضَّمُونِ لَمْ يَطْلُغْ مَا دَامَ فِي	سم	الْحَجْرِ وَضَمَانُ الْعَبْدِ لَسْنَا	ا
ن	نَجِينَ بِلَا أَذْنٍ وَلَا يَشْرُطُ	ر	ضَمْنُ الْمَضْمُونِ لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ لَا يَكُونَ	نكر	وَفِي الْمَضْمُونِ عَنْهُ لَمْ	لم
ي	يَشْتَرُطُ ذَلِكَ بِلَوْ رَأَى	جلا	أَوْ سَمِعَ بِهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ وَلَا ضَرْأً	جا	ذَوَا الضَّمَانِ إِذَا جَرَى	جري
على	عَلَى دِينَ	لازم	لَتَمَرُّ الْأَشْيَاءُ دُونَ أَوْ يُوَوَّلُ	معه	إِلَى التَّزْوِيمِ وَهُوَ	و
م	مَنْ تَلَمَّسَ الثَّمَنَ فِي بَيْعِهِ جَازٍ	ملا	لِلضَّمْنِ مَالٌ لَمْ يَلْمَسْ بِهِ وَضَمَانٌ	ا	لِلْمَجْزُورِ لَا يَصِحُّ بِحَالٍ	ال
س	سَوَى ضَمَانِ أَيْلِ الدِّينِ	و	لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ	سم	الْحَاجَةِ وَلَا يَنْبَغُ فِي الضَّمَانِ	ن
ت	تَخَابَرُ وَكَذَا كَيْفَ يَضْمَنُ	قا	لَهُ مَتْنٌ فِي الْبَيْعِ عَلَى ضَمَانٍ وَلَا يَشْرُطُ	معه	الْمَالُ قَدْرًا وَوَصْفًا	فا



فاعلم ان فاعله في اجزاء سنة استعماله

فان كان فاعله في اجزاء سنة استعماله

فان كان فاعله في اجزاء سنة استعماله

فان كان فاعله في اجزاء سنة استعماله

فعل	فعل هذا الوقت الغلام	م	وعلى مائة فاعقه لزمته واداً	قد	تحت الضمانه بحد حيث	د
ن	نوقع المطالبة	في	المال المضاعف فاعله في الاجزاء	م	وبرى الكهل كما قالوا	وا
فا	فان ابر الكهل بقي له	الملك	في طب الاصيل للضامن الرجوع بها	د	فع ان ضمن باذنه والآ فلا	لا
عل	عليه رجوع فاذن عن	خمس	ثوابه عشرون رجوع بعشرين	و	ان قضاء وسامح	ح
ا	اليه زيادة لم يعدها و	عا	بالاصل تصح الكفالة بالبد الا	نه	اذا تكفل بيد مفرق	رف
ت	تعين عليه فاعله تعال لم يجزوا	ما	الكفالة بيد من عليه فاعله في الاجزاء	يقول	بصحتها واداً	ا
ن	نبتة على مكات التسلیم تعين	وا	لا تعين الكفالة فان تكفل به	من	غير اذنه فقد قيل	ل
ف	فيه انه يصح والآ	شهر	خلافه فان نفسه بر الكهل	ذلك	وان غاب امره قدر	د
ا	المضى والاباب وان مات او	ا	نقطع خبر بطالب الشركة	جا	بزه ولا يشترط الترادف	دف
ع	عندنا الا في الجنس	و	الصفة للقدح في كل مثلي ولا يجوز	د	الاقتصار فيما عقد وا	وا
ل	لشركة على لفظ الشركة	كانت	شريك بل يشترط في التصرف ولا	يد	خلان في حكمها قبل	ل
ا	تخلط فان كان المال عمر	و	صاع احد نصف بصف الآخر	د	الاذن بينهما ولو	و
ت	تساويا او تفاضلا	فا	لرجع على المالين ولو عدلوا منهم	جلا	وقالوا الرجح الحاصل	صل
ن	نعطيك اكثر لم تجزعد	نه	وبطل ان شرط فيه ذلك و	نصبت	لكل واحد اجرته قالوا	وا
و	ولم يقسم المال والا	بدا	نشرهما بالمال وكذا القفا وشا	ر	كة الوجوه ومتى عزك	ل
ا	احدهما صاحبه انفعله	ر	الاخر باقيا بقدره ومن شاركه	جلا	وادعى عليه خروج	خروج
جز	جز من المال بتفريطه امرنا	ه	ان نقيم بنية فان التبرك يمين	على	المال بالوكالة اعلم	م
ا	ان الوكالة تصح	في	كل ما يملك الوكيل ولو كان مباشرة	كالا	وذلك مثل	تل
و	كالتة في المعاملات	الشهر	والخصومات والعود والفسوخ	ومثله	تملك المباحا في قول	قول
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأة	ه	والمرأة النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء الشابة	ه
س	سلك مسلك غيب	في	الجوا كالحج وزكاة وبقية الحدود ولا	ز	الا بالاجابة القبول فلو	و
ت	تاخر القبول لم يفتر بل	قباله	على ما وكل به ولا يجوز ان	يد	هان تعلقها بشرط ومع	ع
ه	هذا الوعد بها بشرط	بغير	عليه فاعله في الاجزاء	هنا	ه واذنه ولم تجزها وعلق	ق
استعم	استعماله فيها لم يفتر ومن	المهر	ان يوكله امر ولا مثل فاعله	مكا	مه الى غير ان فعل ذلك	لك

غير

ل	لغير عذر وان	و	كله الباع ان يبيع من به وابنه	وهذا	للكبريا الصغير فلا يتجبه	جه
و	وجه صحته لنفسه ولا با	س	بالبيع من مكانه وليس للوكيل	ا	ان يبيع بدو من المثل ولا موقلا	لا
ه	هكذا قالوا ولا يغير بنقد	ا	لبدا لا باذنه ولا يبيع من المثل وقد	بو	يع باكثر ولو قال بكذا	ذا
م	موقلا فباعه بماحا	ولا	حالا جاز لا ان يكون له عذرا	ك	او كان له غرض ومتى ما	ما
ج	جري الاذن بالبيع في	ليلة	معينة او مكانا معينين تعين	مطلقا	ولو امر بالبيع لشخص وهو	و
ز	زبد مثلا فباع	من	غيره لم يجز وخالفه في بيع ماله	وفي	الشرايعينة باطل وحيث	ث
و	وجد الشرا في الذمة مع	ذي	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشترى	اله	نا برشاة ووصفها حق	ق
ا	الوصف فاشترى شايين	الحجة	الا ان يتو احد اهما دينارا و	ا	الا فاعقد غير ثابت	ت
ثم	ثم لو امره ان يطلق	ر	سنة في البيع الفاسد لم يجز	ر	صحيحا ولا فاسدا ولا يعيب	ب
ا	اذا اشتراه لموكله	احد	ولم يعلم جازله ولموكله له وجو	ز	للوكيل في البيع قبض الثمن	من
لم	لموكله وان وكله ان يشتر	ي	عبدا فليذكر بوجهه و قدر ما	يد	فعله في ثمنه والوكيل ليس	ليس
ت	تقبل عليه دعا	و	في الحيانة الا يبيته والقول قوله	قا	لبيته بالثمن الذي	ي
ق	قد اذنت فيه	عشرين	وقا اذ ثلثا ثلثي فاقول قول الموكل ولو	يما	ر به دعوى الرقة ولم يؤمن	ومن
ا	الموكل بدعواه صد الوكيل	و	لكن يبيع وان ادعى انه سلك الى	و	يكله لم يقبل ولو سلم	م
وب	رب المال اليه مثلا	سبعا	لبيته ففرضا في غيبته ولم يشهد	عند	القضالا منه من عدوه	عده
و	انكر ضمن لتفريطه	و	سوا صد الموكل ام لا ولو فعل ذلك	ك	بحضرة له يضمن ومن تخاخر	و
هو	هو لا ذكر انه لو قال	كان	بعضتك فاعله في الاجزاء	عمر	ان زيد وكله في قبض مال	ال
م	مع شريكه فصدقه	مشا	كجهما التسلیم ولا لا لانه يبيع	جا	زيد ونكر الوكيل مطلق	مطلق
ب	برأيه بعزل نفسه متى	كا	له غرض فاذا عزله الموكل لم يعلم	لسا	عة فالتصرف الذي	الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان خراجهما	وعليه	كل شيء	ي
ي	يخرجهما عسدا هل	العلم	على هيئة التصرف باب الوديعة	واعلم	انه لا يحل للرجل	لا
ع	عاجز عن حفظها قبولها	و	من قدر سخر شرط المودع والمودع	ان	يكون ممن يجوز	ز
ل	له التصرف فان	كان	الا بداع من صبي الوديع ولا يبرأ	ا	لا اذا سلمته	مه
ي	يومئذ الى وليه يحل	يحفظ	الوديعة في خزانة من لا يمكنه	الظفر	والوديعة امانة فاذا	ا

باب الوكيل

فعلون غامضة اجزا واضحا بعضهم من

المتفان جنباً آخر ليشي الحق والحب

المتفان جنباً آخر ليشي الحق والحب

ف	فوطاً ضمنها ويجعل عليه	مقد	درة المظنون عيني خزانها في	على	منه او مثله فان حصل	ل
ع	عليها التلف بسبب اقدار	مه	على الخافه والافلا له لو اوردعه	و	قالا لترفد عليها فكابر	ر
و	ودقدان ككرت فالتلف	طا	دقته وان يرت لم يفكر حفظها	هين	وان اراد سفر اصدق	د
ل	لما كرها فان لم يكن ظا	هر	لما لم يفرق ليرتد او لو دفع	ظف	الوديعه وهو	و
ن	ناوان يا خذها	و	لم يرها حتى لم يلف الوديعه	زما	حفظه حتى هلك ضمنها	ا
ثم	ثم ان نهك عن علفها و	كفا	امرهم لم يظا لانه لم يضمن ولو	و	ديعه بما له بحيث لا يحصل خروج	خروج
ا	احدهما من الاخر ضمن ويتعهد	ا	لثنا الصواب بالنشر لاحت	ظف	الوديعه كذا لك بلزمه	بلزمه
في	نيابة للمالك كما يفعل	المعقل	لنفسه امتنع تسليمها عند لا	مكا	ضمن ولا يحد ففعلها واذا	ا
ه	هلك احدهما او جن	و	اغى عليه الوعد والعهود	فا	لفوق قوله يمينه وان ذكر	ر
ا	انه سلمها الرسول فقطع في	التبني	انه بلزمه البينة وان لم يلقها	لن	سنة يمينه ان لم يكن السبب	ب
ج	جليا وان ذكر	في	كها ظاهرا كالحرق والتهب و	ما	اشبهها لم يسمع	ع
ز	دعاه لآبئته موا	فقه	لنحو المحذور بعد	في	ما جحدتها بل نسيتها	ا
او	اخطت لم يبرأ	الا	ان يصدق باب العارية هي	مثل	غيرها لا تصح الا من يفتح	ح
ا	الصرق منه ويقع في كل	ما	يتمتع به مع بقا عينه ولم	يو	جها واجه جواز لمن يعير	ر
خ	خادمه من اجل غير محر	م	ولا يملك الا من يملكه	م	نعم اذا كانت لا يخاف	ف
ر	وايضا فبينة فلا شبهة	النشأ	جوانها اذا استعانتني فله فعله	و	فعل مثله ودونه فلو	و
ج	جرت العارية للغراس فغرس	ا	زرع جالاليتها ولو استعار	ساة	استعار للزراعة فليست	ث
ب	برهة ثم رجع قبل	اخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو يصل حصده والا	لا
ع	عليه تركه الى ان يبلغ	الحده	الاحتياج لانه يتركه جانا بل	بكر	اولا يجوز الرجوع في الحديث	ث
ض	ضرورة والتدفن حد	يث	حتى يملك الميت او الغراس	و	اخذت بعدها ينشأ	ح
ه	هدمه وانما ما بقي	من	تلك المدة شرط انه يقع جانا	حين	يرجع لزمه ولا فان اخسار	ر
م	مستعبرها القلع قلع	ا	لا يبرمه او يبرمه من غير	و	اختاره المالك	ك
م	منه قلنا له اختر	لثنا	ان يقيم او يقطع بنفسه	شهر	وقبل او يسلم قيمة البناء	ا
ن	نعم لو نشأ فاشبو	خ العلم	بجنادون او من غيرها	و	للمعير خولها او يثبت	ت

باب العارية

ا	اذا شابها سوء	رضي	الستعير والمستعير ان يمنع من	عام	القول والا يصح له الاختلاف	ف
لم	لمنافعه كالسقي وخوم و	الله	اعلم ويجوز ان يستعير لغيره	و	هو في قول عارته اذا	ا
ت	تلفت او بيعت	عنه	ضمنها بالقيمة ولا يظلم الا اذا	وقت	العارية ان لا يجمل	ل
ق	قدر الدين وصفته	و	جسسه فان تلفت مع يمين	و	ان بيع في الدين رجع بما	ا
ا	ابتاع به ولو	كان	له ما فاعا لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاصح	ح
ر	رجوعه ولا يهدم جانا	و	لكن يجزى ان يقع ضمن النقص	و	بين الاجرة وضمن المستعار	ر
ب	بقيته يوم التلف فان و	لد	قال ولد امانة سقاها فسا	بعد	ها الولد والمالك واقف	ف
ج	جاز قبضه وكان عند	ه	امانة ولا يخلو فافا لاجرتك	وما	اعرتك وقال اكسها	ا
ن	نعم اعرتني صدق صاحب	للك	على المذهب لوقال غصبني صدق	ا	المالك ايضا ولا خلاف	ل
س	سبيله ان يصدق	ا	للمالك باب الغصب الا شبه	شبه	فيما وصفوا	فوا
ا	ان حذر على الحقيقة لا	لما	ذ هو لا يملك الغرض وان كان	ذ	اغصب يستحقه له جمل	ل
ا	امساكه الا اذا	ز	فيه ما وان كان محرم كان	لك	ترعه ان لم يكن اشتر	ر
خو	خروجه مضر ولو ادخل	في	سقيته معصوبا وفيها محرم	ولما	ن لجة البحر فهو	و
ي	يمنع حينئذ من	قلعة	وان يمسح فقصص البيا	في	لم يبرع وما بقي	ي
س	سوى تسليم اكثر قيمة	تغر	اليه وان تلفت المعصوب او تلفه وله	مثل	ضمنه بمثله عدموا	وا
م	مثله او وجدوه	ولم	برضا يضمن المثل ضمنه قيمة الى	حيث	غصب ما يملكه مثله	ل
ي	يضمنه بقيته	ولا يترك	له ان يملك اكثر قيمة بين الغصب	و	التلف واذا وصل	ول
الم	المالك وطالبه	و	للمعصوب يضمن بدله فاد	اما	عاد اليه تراذا ولو	و
خ	خرج به عيب	لد	ضمنه الا لو تلفت قيمته ما	م	اخذها فصار قيمة ما	ا
ت	تبقي رهين	لزمه	ان يعير ثمانية ووزن قطع بد	و	جب اكثر من نصف قيمته بعد	ل
ر	رقبه او ارش النقص و	سوا	غصب ام لا وانما نقصا	فوق	ذلك الى تلف الاخر	خ
ع	عددناه بالغاء والزمان	ه	الضمان اذا لم يخطئ	ا	و خطا المأ بالثب ولو	و
و	وقع مع الغاء ماله اجرة	فا	لاجره لادمة له مدة اقامته	تحت	بين ولو او الخ	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	استقر	عليه المهر و ان طاوله	عنه	عند بعضهم يجب ولو	و

وركن الخيل وهو فاعل على

من استعمل فاعله هو المالك

من استعمل فاعله هو المالك

من استعمل فاعله هو المالك

ح	خلط المغصوب بلامتن	له	لونه وماله على الصحيح	و	قيل لا ولو خلط	برأ	ا
ب	بذره لم يقبل منه	الا	التميزون بين ثم هو لم يميز	مولا	هز بلا ضمير التمين وقيل		ل
ب	بل يضمن اكثر	مر	بين منهما واحد في كمال الصبح	وما	اشبهه وامكن ان يبرح		ح
و	يفصل الجبر عليه وان	بعد	فصله بزد قيمة الثوب فلا يثقل	ا	ن نقصت قيمته خبير		ر
ر	غايته له وان زادت فالزيادة	ة	بشركا فيها وان قصرت او صفكها	ذلك	فلا حقه في ذلك		ك
ك	كما اذا صاغ الفضة	ا	وكا خشيا فعملها باا وان شرب في الدية	و	نقد الدرام المغصوبة فلا		ا
ض	ضما في الرجح والواجب	فيه	رهن الدرام واشترى الرجح	هو	يعلم وتلف		ت
ال	العين عنده فهو ضا	من	والفر عليه ان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتمضا ضامنا بالبيع فلا		ا
خ	خلافاته لا يرجع به	ا	لمشركه قيمة نعم في الاخر خلاف	منصور	ص عليه ذاتلف لا يفعل		ل
ي	يكون منه ولقبي ليس له	ا	جوع وما لم يلزم ضما بالبيع وقد	با	شركه منفعته كالمهر فالصحيح		ح
ل	ليرجع به ايضا فان لم	با	نه فيه نفع كقيمة الولد رجح	اذا	الفاصل باقطاع الماء خوذ		د
و	واكله الضيف لزم ار	سه	ولا يرجع على الغاء وكذا الوقت	به	لما لكة فاكله ولو		ا
ه	هتج طاربا بعد ان كمل	و	ناؤه ضمه وان لم يكن فمعه	ظرفا	او قفصا فان تولا		وا
و	ووقف قليلا لم يضمن	و	ضمن عقيب الفسخ وان فسخ	في	الارض مطروحا فاسال		ل
ف	فيها او منصوبا سقط بالا	قدام	على الفسخ ضمن وان سقط من	ضعف	بعارض اخر فلا تهم		م
ا	الحول يضمن غايته	ما	فيه من المنافع اذا استوفوا	يقول	ان يخرج اصيله ويجزئ		جزئ
ع	عود الله وكل ما	لا	يحل الا به اخذ الارش على	من	يكسر باب الشفعة والتفاد		ونقلا
ل	لها مخصوص لا	يكون	الا في جزئ شاع من عقار اذا	ذلك	الجزء القسمة فاذا ملك		ك
ن	ناجا قد قسم	فا	لا شفعة وفي الغرض البناء	نوع	مع الارض بلا قول		قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معا واما ما ينقل	عنه	بوصية او هبة		ة
ا	الطلق فلا شفعة	هنا	لك ليس لغيرك الوقف شفعة	ا	لاخذ يكون ضمن المبيع		ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غيره في اذن بقيمة الثمن ذلك	اليوم	المعقود فيه ولو ان قسا		فتا
ي	يشترى شقصا مولا فلا	شهر	من خلا ان يخرين بين الثمن الذي	نفس	ويأخذ في الحال		ل
م	منه او يصير لغيره	بن	وتمام الشفعة القودان طلبها	عند	البيع ولم يجد		د

بها

د	ربها ينافيه امها تلت	ثم	اذا علم وهو اوفى تمام او صلا	ه	امهل الى		ي
ات	اتمامه ولو ادعى اته	زل	به الجور لم يصد عنه الا ان	و	يقفه وان كان الاخبار		اد
ا	ان الثمن الف وكان	د	ونفذ بسقط وان دل ذلك	اليوم	البيع ضمن الثمن شمة		م
س	سأله لشفعة جاز ودرك	ا	لشفقة المشتري ومنه فلو	ات	ترك القبض لم يحل		حل
ت	تركه والجبر على القبض كا	د	هنا يأخذ من الثمن ان اشترى خا	ظ	بعض الشفعة لان بعضه		ه
ع	عليه بضربه	و	الشجرة اذا انبت بعد الشراء الموصو	ف	فعدده يؤخذ غيرها		ا
م	ما كان باردا لم يدخل	و	ما لم يبرز في الشفعة هناك	من	الشفعة جماعة فكيف		ف
ل	لهم الاخذ اذا	كان	ان يضمن فيه قولنا ان يضمنها	ظ	الى الانضبا في قسم		م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثا على قدر الوثوق فاعان	وف	ان من قام		قام
خ	خير بين ان يكون اخذا للكل او	تا	دكالة من غير ومنه ثم الى	الكا	ان يرضى عنه ولو غرسها		ها
ب	بعد ان اقل الشفعة طلا	بك	بها وتقطع ما غرسها لانه شريك	و	لم ياذن لك ولو		و
و	وقفتها فله فسخه	و	خذا فباعته اخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شأنا		ا
ن	نقص بيعك واخذ من	جنا	بك ولو اختلف في الشفعة	و	الثمن صدق قول		ل
ا	المشتري ولو انكر الشرا فسا	د	غا الباع اخذ منه القيمة	التي	باع بها وان زعم		م
ه	هو ان المشتري اوفاه	يو	فهنا القاء وحفظه معه	للمر	الذي بعثه فيه ام يطلو		طلق
د	ذلك تحت يده حتى يبيع	الا	عزافا بالشراؤها النافي	و	الذي من الجواد المؤسس		المؤسس
ه	هو خيار الرد بالعيب فقط	و	ان الشفعة لو ردت المستحق	مثله	كالشرك في الشفعة يلزم		يلزم
ا	الطامنة ان يقطع الا	نجا	ن با الكل او يترك باب القرض	و	لا يصح العقد فيه		ه
ب	بغير التبرين بلا ترا	ع	الا ان لا يبيع في غير الجور	فقت	الشفعة فيه على تعبير ما		ا
ح	حصل عليه القراض	الد	في عقد ومشرطتها والاشراك	اما	لوقالا على انه يصبر		د
ر	دجه للثاود مع ما يبيع به	بن	لك فهو راض فاسد اذا نص فيه لز	م	نصرت وجره المثل بضيب		ب
ال	العام فان باع بما لا يتغاي	بن	الناس لم ينفذ بغيره ولا يجوز	د	الا على جز معلوم كرجعه		ع
ش	شطره وفي وجه صحيح	منصور	طوقا والرجح بيننا وحكمائنا	يد	نصفين ولا يصح الا فيما		ا
ع	عرفاته يعم ولا يند	ر	جوده ولا على معاملة	و	تعلقه بشرط لا يصح		ح

باب في ما يملك من الزمان في عهده

باب في ما يملك من الزمان في عهده

ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تبغ له بغيره واذا اذنا	ح	لا تبغ له بغيره واذا اذنا	رف	لا تبغ له بغيره واذا اذنا
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يبيع له بغيره ولا يبيع له بغيره	يو	مربا لا يبيع له بغيره	و	مربا لا يبيع له بغيره
س	سلامة المبيع من العين وسواها	اه	كالبيع فلا يبيع له بغيره ولو يبيع	ام	بأذن وله شر المبيع حيث	ت	بأذن وله شر المبيع حيث
ر	دائى في شرائه غبطة	ح	ان المالك فيه غبطة لا يجوز	حد	هارة حتى يتفقا او لا	لا	هارة حتى يتفقا او لا
ه	هما على ردة وما	قبض	للقرض لا يفسد بغيره فان اذن	وسا	فرجاز وحيث	ت	فرجاز وحيث
ا	انفق العامل من المال	على	نفسه لا يفسد بغيره وكذا في الاسفا	ر	على القوال الصحيح	ح	على القوال الصحيح
ثم	ثم تصيب العامل فيما ر	عه	بعضه من ماله من يظهري	ج	ولا تبغ له بغيره	ر	ولا تبغ له بغيره
ا	القيمة والصحيح ان	الملك	في ثمنه من ماله لا يفسد بغيره	بعد	نصيبه من الزرع وكذلك	ك	نصيبه من الزرع وكذلك
ن	نتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقولون ان المالك لا يفسد بغيره	هذا	المال وكان قبل تصرفات	ان	المال وكان قبل تصرفات
ا	العامل فالأصح فيما	صر	حوايه من ماله ما يفسد	وسر	قمنه بعد التصرف	ف	قمنه بعد التصرف
ن	خبر من السرخ	وا	ان يفسد بغيره من ماله	ف	قبل ان يفسد بغيره	ا	قبل ان يفسد بغيره
ذكر	من الثمن فقد قيل لا	مر	فيه لم يفسد بغيره من ماله	فر	وبعضه من ماله ان يفسد	ل	وبعضه من ماله ان يفسد
ال	الشر فالعامل يطالب	به	اما بعد فطال من ماله	تخبر	له من ماله	ا	له من ماله
ز	زال عقل جدهما او مرض	الى	ان اغنى عليه انفسه العقد	واذا	ختلفا في قدر ربح	ح	ختلفا في قدر ربح
ح	حصل وقدر من المال	عد	فالى قول العاينين وكذا ان حصل	غر	م فيما اشتراه وانكر	ر	م فيما اشتراه وانكر
ا	المالك كونه للقراض فا	ن	القول والعلة وكذا اذا اذ	يت	اليك المال ولم يعترف	ف	اليك المال ولم يعترف
ف	فان عين جزء للعامل	وجرت	المناذ في ماله ولم يملك له	بشي	غير الاجرة بار اذا كان مأدونا	ا	غير الاجرة بار اذا كان مأدونا
في	في التجارة فما يلزمه	من	دين التجارة بغيره من مال التجارة	او	من كسبه فان لم يفسد	ل	من كسبه فان لم يفسد
ح	حتى يعق ولا يطالب في	هذا	استبد ولا الا اذ له وان	حذر	من شي اجتنبه ومسا	نا	من شي اجتنبه ومسا
ر	دست له التجارة لم يجز له	الا	جارة ولا يملكه ولا يفسد	ت	ولا يصدق على الناس	س	ولا يصدق على الناس
و	ولا يبيع بغيره وليس له	مير	ان يفسد بغيره من ماله	منه	شيئا وان خرج شي	ي	شيئا وان خرج شي
ف	فيما باعه مستحقا طوبى	ا	لعبد وان يفسد بغيره	فا	ليبيع باطل وليس	س	ليبيع باطل وليس
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لان كان قد ولا يفسد	نصيبه	لذلك نعم بطالب لو	و	لذلك نعم بطالب لو
فا	فارق الدوق وصا	ر	خرابا المثل ان يفسد	و	بما يردى معها او مؤدوها	ا	بما يردى معها او مؤدوها

الحل

باب في ما يملك من الزمان في عهده

باب في ما يملك من الزمان في عهده

ال	الحل والكرم لا	غير	وان ساعى في الميتة و	الع	فبقي بانه لا يحصل	ل	فبقي بانه لا يحصل
ح	حملة فيها او كانت لاحتمالا	ت	مستعالم بغيره ولا يبيع له	ب	مستعالم بغيره ولا يبيع له	د	مستعالم بغيره ولا يبيع له
ر	رسم بده بعلم	الناس	ان المعقود عليه في ماله لا يجوز	لا	على جزئ من عب وخبيل	خيل	على جزئ من عب وخبيل
ف	في نفسه معلوم كالتلث	و	لو عين من ماله لم يجز لان فيه	مر	بر او يلزم بالعقد والزموا	وا	بر او يلزم بالعقد والزموا
ال	العامل كل ما	حصلت	الزينة في الثمن من التلث والتسقي اذ	ي	بحتاج وصلاح المسائل لروى	لوى	بحتاج وصلاح المسائل لروى
ا	التاجر كالسواق وما	بين	الاجاجين على بيت المال ما يحفظ به	الا	صل مثل الجيطان والدلو	و	صل مثل الجيطان والدلو
و	والرشا وحفر التهر والمصر	ض	لواشترط يستعين العمل	بثلاثة	الوقل او اكثر ارقا	ا	الوقل او اكثر ارقا
ل	لرب المال جاز و	ر	بالمال بتركه اليد هو امين فيما	ا	دعى عليه من خيانة فلو لو		دعى عليه من خيانة فلو لو
ي	ثبت انه خائن ضم	ا	لثمنه من ماله فان لم تحفظه	حر	اسه استوجر من يحصل	صل	اسه استوجر من يحصل
د	دفع الضرر به و	بو	الاجرة من العامل كذا اذ اهرى او خا	ف	فيسير يستاجر عامل ولو	و	فيسير يستاجر عامل ولو
خ	خرج فقيرا انفق ر	ب	المالك كالمالك فانفق بغيره	وهي	لا يلزم العامل فاذا ا	ا	لا يلزم العامل فاذا ا
ل	لم يجز من يرضه فله	ا	نفسه للعامل كذا اذا اذ التمر	عند	ذلك ظاهره فيحصل	ل	ذلك ظاهره فيحصل
ه	هناك الشركة مع انفسا	خ	العقد المالك او يشترى ذا	ك	او يصير وانما وسم	ح	او يصير وانما وسم
ال	الوارث بائنا فليس لصاحب	الملك	منعه ولا الا على من ماله	و	بملك العامل حصته من ثمر	ر	بملك العامل حصته من ثمر
ح	حروج مال الخروج	المو	جود منه باب المزارعة و	عليك	اذا اعطيت ارضك	ك	اذا اعطيت ارضك
ر	رجلا ليزرعها و	يد	خل معك فيما يخرج ان يكون ذلك	و	ارها على ارض فيها	ا	ارها على ارض فيها
م	مغار من نخل او كرم	وبين	تلك المغار بين بائنا فزارعه فيه	دو	ن المساقا بل اذا ساقبت	ت	ن المساقا بل اذا ساقبت
و	وايت بالمزارعة ببيعاجاز	ا	ذا كان البند منك بار الاجارة	نك	تحكم حين تناصل احوال	ال	تحكم حين تناصل احوال
ه	هذه الاجارة بائنا تبغ	للمالك	هو المنافع وتنقذ او بمعناه	كذلك	اجرتك واكرتتك الفرس	وس	اجرتك واكرتتك الفرس
و	ونحو سنة بكذا و	و	نقوبك ونحوه من ماله لا يفسد	عليك	فلا يبيع في الزمر ونحو	و	فلا يبيع في الزمر ونحو
ح	حمولة خمر وخنزير و	الامرا	ذا كان على منفعة معينة كاستاجرت	وندا	للح والذابة لا يركبها	ا	للح والذابة لا يركبها
ذ	ذكر وافية الجواز ولا	مرا	في صحها على منفعة معلومة	نفسه	لهادته ويتغلها يحصل	ل	لهادته ويتغلها يحصل
ف	فرس يركب او	سلة	يحفظ فيها فاذا استاجرا لاجل	ذ	داعة فليكن مسافة او لها	ا	داعة فليكن مسافة او لها
ه	هناك ماعد واذا	و	فقتل على معينه فلا ان يفرق	يد	هالركوب او حمل يا شيب	ش	هالركوب او حمل يا شيب

باب الاجارة

والجواب هو زيادة حرفين وثلاثة اعراف

والجواب هو زيادة حرفين وثلاثة اعراف

ب	ما بالعل كج وركوب	ا	معرفة قدر المنفعة وهي تقدر	لنوا	والجواب هو زيادة حرفين وثلاثة اعراف
ا	حدها ولا يخفى انه اذا اخرجها	با	لستكي فان قدر بها معا كالبنا	ا	دفعه واما بالزما مثل
ع	جان وركات كالبيع	لا	في المنفعة تبقى للسا ولا يثبت با	ا	مدة تبقى فيها صح
وال	ولا بد لها من سوال	غر	للجمل بمعرفة جنس والقدر والصفة	ا	واتما هي بيع بحكم
جزى	لتشرط لا يجوز وجرى	ا	ما لا جرافا وعقد جاز وعلقه على	ا	هذه المعرفة فلو شا
ك	فاذا اسمها اليك	ومعنا	البيع بالعقد وشرط الاستيفاء	ا	وجوب الاجرة جري الثمن
قول	م اجرة المثل ونقول	الز	ع اجرة المثل ونقول	ا	رمان الاجارة استحق بالاجرة
ه	لجل وخزانته وقبته	ا	ما يحتاج للتكرار كفتح الدار وما	ا	يحب على المكثري ان يؤ
ول	المسح البالوعة في اول	و	نقاع كالحمل والقطا فعلى المستاجر	ا	اما ما يحتاج اليه لكمال
ي	بتفريغه على الاصح وعلى	حد	ادامها المستاجر فاته يؤ	ا	جوله بغيره المالك في الا
س	لواكب ويترك لمن ليس	ز	للكارة من رفع والمطوعة لانا	ا	هذا المكثري ما جرت به
ع	عليهما وان ائتم الى موضع	يد	جا ان يركبا مثلها ودو مثلها من	ا	حركته فانه ائتم على واحد او
ل	لما لك حاضر فهلك قبل	ا	اجرة المثل للربد ولو تم المظروف	ا	فجاوزة لزمه المستمي
ي	هذا هو الصحيح وفي	و	مثلا فلتبين لزمه ثلث القيمة	ا	يضمن القسط فاذا شرط
الايام	بل ينفسخ في الايام	مثله	له يحضر من الكل ويكلف استاجر	ا	نفسا جري القسط
و	عيب قديم ففسخت جاز ولو	عند	في العقد صحيحا ففقت او بان به	ا	الباقية دونها سالفة وان
ا	كالا يكون ملتزما	بكر	عنا منع الحضي المنفعة لزم	ا	وفعت العين المستاجر في
ل	اخصر قبل الاحرام لم يحصل	ا	الى اليه واما الامير في الحج	ا	فمن سبيع يكف قبل قبضه و
د	تمام الامر كان المقصودة	دو	الاجرة واما المالك وان اخرج	ا	له شيء بعد ان يثبت
ر	انما فقه فالتظن	نك	نالمسا ان يتسامح عنه خا	ا	ثبت له اجرة عمله و
س	الى المكثري وبسائل	نسرا	ما من مال او بغيره من لو يدفع	ا	هناك للفاضي بنفقتها
م	العاقدين مات فظم	ا	عليها بنفقتها ولا ينصب نفقة و	ا	ان كان نفقة جمع له
وا	العين وتلف ايضمن وقالوا	خذ	سموا المستامين والامير اذا	ا	حكم الاجارة باق و
مطلقا	ان القول مطلقا	ونقول	على المستامين وتلفا فانما	ا	رد العين المستاجر

قارة

او اربعة فقط واما الحاشية

والجواب هو زيادة حرفين وثلاثة اعراف

ف	في آية قول الموجد و	جج	بعضهم ان القول قول المستاجر و	في	ما اذا باع العين قبل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينفسخ كذا لم يقع	ا	لشترها ثم علم
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعنا الموجد ولا يخفى على يد اقل	الا	مرين من اجرة او
ر	راتب نفقة له و	صر	حوا منع تجوز العين المستاجر و	سد	يدان عقد المستاجر لا بأس
ب	به وعليه القضا و	من	عقد على الدمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس
ع	على الصحيح وان	عد	مت المعينة في اجارة الدمة او	سد	غيرها سندها ولم يحكموا
ه	هنا بنفسها والمكثري فيها	ان	هرب اكثرى عليه فانه رد ذلك	وا	غبا على المكثري بالتدري
ف	في شهور انشاء فسخ	ا	حتى يجده ولو حاله فافقال	ناك	امرك ان تحطه فمضا فكتب
ق	قوله وقال امرتي ان	قد	ه قافلا تصدق المالك ولا يستحق	الا	جرة ما الجعالة وخروج
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيد الايقين او بنيها فطافا	مل	غلبا بالمتاع فله كذا فليزمه
وا	واتما يلزمه اذا عمل و	اشهر	الوجهين وانها على عمل معلوم وقيل لا بد	بريد	على الجعالة ولو اشترى خمسة
م	مثلا في العمل جاز	حصل	الشركة بينهم في الجعالة وط الجعل	ا	ن يكون معلوما
ا	الا انهما اذا اختلف الا	مر	بينهما قدره كالحاقا بغيره	حد	ف ذكر الاجرة لم يصح
ا	ان بطلانية باجره و	ا	لله ابا بالنسبة هي بعض كالا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف
ل	لازمة بالعقد وقبل مر	سله	لا يلزم كالجعالة والا صح	الا	ولا يجوز على الرمي بئيل او
ح	حرب على آلة الحرب كلها و	بين	خيل او بغيرها وقيل والكا	مل	لا يساقون اقصا
ر	رتبة اثنين من ان يسابق و	احد	يشترط الغرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوي في القرب
ف	في الابتدأ وانها وتعين	علما	يركونها لا يشترط ويجوز لغيرها	ان	تحجج العوض في دفع
ال	المال على انه يكون	الملك	فيه تساو ويجوز من احد ما اخرج	كل	منها اشترط لتصح
شا	ثالث فسه كغيرها في	الحا	ذاة ولا يخرج شيئا سابقا او	شي	له وان سبق هو او الآخر
ن	بجمل المشروط السابق وان	هد	اهم لانهم الى المسارح خرج	ذكر	ان المسبوق شريك
ي	ياخذ مثل السابق فسد	ونقص	ما لا جاز الاصح والسبق اعتبر	ته	العلماء بالاعتاق هذا
ف	في الجمل وفي الابل بالكو	اهل	وموت المكيين بطل العقد دون	ما	ن الركبين فان كانت
ي	يومئذ المسابقة على	ا	لرمي فلا بد من تعيين ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف

فيكون فيه الحد وهو نصف النصف الثاني

فيكون فيه الحد وهو نصف النصف الثاني

فيكون فيه الحد وهو نصف النصف الثاني

فيكون فيه الحد وهو نصف النصف الثاني

ج	جعلنا عوضه وبادئنا	لقلعة	وسقط من الخوف واحد وثبت	الحيار للزوجة لاجلها	ا
و	يشترط معرفة عدد الرؤس	وا	لاضا وصفه ومذاق سذكا	توليا	لا
ز	رغمهم ان الرقي الذي	ظلو	عليه حيا او ميتا او مناضلة	ثم	ح
ف	فيهم بيان البادي	ليلا	يقع التنازل في غير فاذا	منه جاز فليعرف	ف
هـ	هناك انه فرع	و	حرفا وصف او حرفة ولا	يكن	ا
ا	اذا شرط شرطا و	لم	يفي فان شرط الاضا الحنف	وكان	ل
ل	لما حرقه سقط حسب لانه	يعلم	انه لولا الحذف لم يعلم	الميز	ت
خ	خطاته او نقلت الغرض	النص	او تلف القوي لور فاخطا غرضا	منصوبا	ا
ذ	ذا نعم لو اصاب صا	و	بحسب الوضوء فوضع بالرجل فاننا	نقول	س
ف	فوقه بصدمة تضرب	حتى	لو اصاب الارض فارد لف فاصاب	من ذلك	ي
م	هو لا الذين عقدوا	ظلوا	بطل الوارث انكار في ذ	للك	س
و	والارض ميتة ان تحق	ولزم	ان من جاسا نالا يجب عليه اخراج	خمس	و
ح	حوز المسلمين حرموه عليه	و	له ان في التركة وكذا السلم وان	عشر	ا
د	داب عنها من المتزكين	واذا	ظهر	اخر العاقل في الارض لا عليها	ل
ف	فلا يظهر انه ثبت فيه	الملك	لا يحيا ولا يميتا فان	تختلف طلب الذريعة وحرا	د
ال	المطيق محوط ونصب على	المجا	والباب دارا فان	وتسقف	خيل
ت	ثم العمود للزيادة اذا كانت	هد	ها الطريق في الغنيمة المأبوا حياء	على	و
ا	المعاد والتشجير وغيرها	ولعل	ونصت فيها ويجوز بدل فضل للذو	لا للزورع	ا
ن	نزل بموت وتنجس	ولا	قد شق في حيا او علم عليه	القبير	ل
ي	يؤثر به	لكن	ان النجس لا يمنع لما نجس	وذلك	د
ال	العار وطالت المد	و	لم يغير قبله اما ان نجس وتترك	عند	و
سا	سأل مهلة قليلة	لد	دام ولا قطع كالتجرع للشروع والتا	ي	و
ك	كرام وابل والاما كن	لنفس	لما لا ينجس من شئ منها	او	و
ن	نوم فهو حق بالقر	وفي	ما سبق ان لم يقض للباراة وان	ملا	ال

باب العات

ونقل

و	ونقل مساعه جاز	الد	خوله كانه لم يرد جوعا ولم	ز	عم ان يبعده وما وصل	ول
ج	جسامه الى ينقطع معا	ملو	عنه ومن باطنا هو مالا	يتا	تا الوصول الى ما هو	و
و	وسطه الا بالعمل	فا	لنقله لا يملكه اذا احيى الرضه	ستو	لي عليها ولا يرد عن ملكه الا اذا	ا
د	ذات الارض فلو ان	مر	اذا اذن بشر من بعد دو	ن	الارض لم يصح وقيل	ل
ف	فيه انه يصح	وا	لا يوافق المحدث ان يكون	الفا	بذ منه سرلة الخروج	خروج
ا	اذا طلبت كالبلور و	لد	تروا البيا والنقط والموسيا	و	الكل في اخذ شيئا منها فهو	و
ل	له وان ضاق وشارعا	هـ	فالسابق احول فاخذ قدر حاجته	فلا	يعطى اكثر منها	ا
ا	اصلا وكذا الحكم	ان	كان الموجود كالماء والخطب و	ن	كان قولا يحصل	ل
ض	ضروور الا بمؤنة	بسلما	كالواضع التي الما فيها ملحا	والناس	بجها فانه يصح	ح
م	مضى بملكها بالاحياء	و	ان حي الامام ضا لبرعا بل	ملا	يطبق اهله سفر	د
ا	التجعة جاز ذلك اذا	لم	بضربا بالنقطة لا لقاطعا	وا	ما يكون لمن ذكا	كا
د	زائد في بنة فستحت انت	يفعل	ذلك ثم قد جازها في	الناس	ويعرف جنس اللقطات	ت
و	وعفا صها ووكاها	ودعا	بتعرفها في الاسوق او بالسبا	وجها	ت امكنتها	ا
هـ	هكذا سنة بنادي في	الناس	كل يوم ثم من ثم اسبوع ثم ثم	واعلم	ان من ينقط يحفظ للمال	ل
و	وسيله عند الوجود	الى	ماله لا يرد التبرع بل يجب	وان	كانت مما يحتقر	د
ا	او نجسا تعرفها مادام صا	نفسه	متعلقة بذكرها فاذا اظن	كل	انه قد عرض ونش	س
سك	سكت وتملك فاذا نادى	واجبا	صاحبها قبل التملك اخذها واخذ	ما	حدث من ذوابها سوا	وا
ا	المنفصلة والمتصلة و	ا	نفسه ولم يطلب بملكها ضمن	يعمل	منه الحكم بآنا لا	لا
ن	نضمت قبل التملك بله	لما	داه حتى يملك تلك خاصا اخذها	منه	زيادة متصلة والنش	سب
ال	القضاي في الحرم ليس	ليك	النقا لا يحفظه للتمليك و	بما	قبل عوان واما العبد فما	ا
ث	ثبت صحة التقاطه	وغير	هذا قول يجيز فان النقطة	فهو	معتد بذلك فليبرع	ع
ا	اما باذن السيد فيصح و	م	برو حيند ان المنقط كذا هو	منصوبا	ص عليه والكتاب قالوا	وا
ن	نجس لقطته	و	من القولين قول من ينجس من الفاسق	ا	الجار الى لم	لم
ي	بحرم وطنها اذا وجد	ت	لا يجوز طهرا للتمليك بل للحفظ	ومت	وجذضا له بالجرى	جوى

باب النقطة

المالك وجوزية الوقف هو اسقط

المالك وجوزية الوقف هو اسقط

استناع كالظبي او له	قوة كالغير والفرس ويطايرا فكل ذلك لا يلتقط للمالك ولو	و
ل تقط للفظ من له	شوكه القضاء وكذا غيرهما لا يمنع ذلك كالغنم وغيرها	ا
من صغار الابل	وتو ابع لبقوم ولا يملك للمالك حسن من ذلك الفعل	ل
تحفظها الى اكلها	في يدك وتترع بانقاوانت تحيرون ذلك بيعها في الحال ونفاد	نفاذ
ر رسم البيع منوط على المص	من اذ الحكم ان كاجر فاذا وقعت يدك على الثمن جاز لك	ك
ك كاسبق ومملكه وان	ر ذت دبحها واكلا جاز وتضمن اذ انصب لها مالك بحق	ق
و وان اردت عرفتها	في يدك ثم وثق الحكم لا كل لا يجوز في حيوان مأكول	ول
ي يوجد في البلد في شهر	الوجهين باللفظ التقاط المنبذ بد افع في وجوبه حرمة	ه
ج جناية فان وجد	صفر الفقه من بيت المال فان وجد معه ما لا وكان على	ي
و وجه ينسب اليه قال	ع انما يصح هو للفظ ينفق عليه الا انه يحتاج الى اذن	ن
ز عيم لحكم وحكم باسلا	م اللقب اذا كانا مسلمين وهذا من لا بيع	ح
فيه فيه رق وان كان ثما	ثلا للرق يتزوج من الفاسق والعبد اذا اخذه كافر وقد قضى	ي
ا انه مسلم فلا يزوج	ث له معه اذا النقطه بدوى ثبت عنه وحضرت برجع	ع
ل لبلد غير بلده	عشر البلد من قاطن او كبد بالبدوى نقول يجوز له به التنقل	ل
و وان النقطه اثنان فاقا	ين يفتح الاصح ان يفتح غنى ومقيم على ما سواهما وعند التساوي	ي
ق قارعا بينهما وفي	مستور والعقد التقدم العقد احسن في اذ اتى مسلم منه النسب	ب
ص صح الانتساب و	ر جمع وان ادعا كافر قبل منه والز مناه نفقه بذلك	ك
و ولا يبيعه كافر ولا زمة	بيع وكما يساوي بينه وبينه ولو بد عن نفسه عبد وقيل	ل
ه هذاستيد صح وكذا	من غير قوله الاصح ان يثبت الكا لا يبيعه عوى امراة الامين	ن
و ورايته تقيها وقيل	العا دمة للزوج بلحقه من الزوجة واذا ادعا اثنان وكل	كل
ا اقام بينة او ما افا	م اقامة على انفا فان اجمعت انه ولد احدهما	ا
س سلم اليه دون	الثا فتنه الحقته بما اولم يرد بقول اولم يكن هناك	ك
قا قانه ترك فان بلغ	و جاء الى احدهما ونسب اليه قبل وا اذا ادعى فيه رجل	ل
ط طابستاه بينه ملكه	ابن امته وانما فان قبل للقبض اخذ اش فما برأه من ديبه	ه

ادفع

المالك وجوزية الوقف هو اسقط

المالك وجوزية الوقف هو اسقط

او قصاص وان قود وو	الدو يجوز نفاذ في الحرمة وحصل من القاد الاكار فالقول	القول
ل للقاذقين على المكد	يدار جاعا الحكم الى اصل برائة دته و لوبلغ المقيط الموصوف	ف
ثاني ثانيا عرمة عماك عليه وهو غلام	من الاسلام الى الكفر فانتا نقول ان حكم باسلامه في	ي
ا لصغر تبعا لايه فات	الظا انه لا يقر على الكفر وان كان نقول باسلامه تبعا	ا
ل للدار شذنا عليه	وما ناه فان صتم عليه كما ان اقر بالارق ما قد وصرف وبيع ونكح	ح
م من قاذق اقران بهذا	الملك فذا قر لم يقبل الا بطلنا فيما عا الى اثبات احكام	كام
ت تضر لغير في الزمن	الجبا وروى في المستقبل باب الوقف لا مرا ان الوقف الصحيح	ح
ح حق وقربة فمن ذ	هد لله في عين معتبة ووقفها صح وما يصح الا فيما يستمر	ر
ر رسم الانتفاع به	مد مع بقا كعقار حيون واثاث اغلا لوشروطه بر ومعرف	وف
ك كالوقف على القنا طير	ثم لا يجوز وفي الصدق على الذي ثا اب فصح عليه وقفنا	ا
و والوقف على نفسه لو	ار ذه بال لا يبيعه لغيره ولا يبيعه به العبد لا يبيعه ولو	لو
ا اطلقته ولم تقصده ار	تفع الى سيدة والوقف المعلق بشرط وما كان منقطع الاستاذ الاصل	صلا
ل لا يبيعه وهو كالوقف على	ا لجهنم الفقرا واما المنقطع الاصل لوقف على من يملك علم	علم
ح حل الوقف عليه ثم على	المالك الا ان لا يبيعه لغيره وما ذلك صح على الاصح وكان	ان
ر رجوعه بعد الاول الى من	كا ن قريبا للوقف وان وقف على زيد ثم على الفقرا افرد	ه
ف فهذا وقف مصر	فه منقطع الاستاذ في بطل ولو انه وقف وسكت اذ	اذ
ا انشاءه عن صرفه	الحد لم يصح في صح القولين و اذا اراده اشترطنا	ا
ل له الفاظا صريحة ثبت باذ	الها كوفت وحبست فان كنت نا وباله صح وكذا اذا وصحت	ن
ر رسمه بما يقتضى انه دا	م كصدقة مؤبدية وخير صح واذ ديت مثل حرمت وابتد فليس يصير	ح
ا الا انه كتابة فيه	ثم اذا شرط فيه خيارا او بيعا ا اذا اشأ او يرجع او قدّر	ر
ب يسنه بطك واذا	ا قبل الوقف فالملك فيه تتجلى سما ووه وبعضهم يبيعون الملك	ك
ع عنه للموقوف عليه لاته	الزعم في الغلة بملكها ملكا تاما و معرفة ضعف ذلك كونه ما	ما
ي بملك وظى الموقوفة عليه	بالا جماع لكن اذا طيت كان بملك منقلا وكذلك لو جأ من قبل	قبل
ج جارية الوقف لملكه وجا	شوا ووه وقبل لا يكون ملكه فاته ولد موقوفة فيكون مثلها	ا

فهو الذي هو عند الدار والدار والدار

هو الذي هو عند الدار والدار والدار

هو الذي هو عند الدار والدار والدار

هو الذي هو عند الدار والدار والدار

و	واذا تلف الموقر	و	والناظر الغرم اشترى به مثله يكون وقفا مكانه فان فضل
د	زيادة سري شقص اذا جعل	د	الوقف النظار لرجل مرقا الى القاضي وحناط ناظر
ه	فيه كما حنط في الملك	ه	النسبة بفقته من حيث شرط بلا اسراف وان لم يعينها
ال	الوقف جعلها ما في	ال	الغلة والغلة على شرط الواقف من تصرفه
ط	طرا من الوقف انان او	ط	نقد منه او تاجاز فان لم يبيحه فهو الناظر
ي	يحق الوقف ثم ر	ي	الحف البطن التاوجد مؤخرافا مثل القولين انفساها بالموت
و	وقيل لا ينفسح بل	و	البنان التا تعلق بالآخر يا خذونها منها من
ه	هذه المدة المستقبل ولو	ه	الوقف على عمرو وحنرة و زيد ثم لفقرا فقدمنا عمرا
و	وحنر اخذ زيد الكل	و	وبعد الفقرا باب الهبة و الهبة قربة واصل
د	ذلك انها تجلب المودة	د	الاجرة والفضل لذي العطاء يا تساوي الاولاد فيها
فا	فاذا ذهب لمحتاج	فا	ستر افهوا فضل وتسمى صدقة وما بها دي بين الاخوان ويحل
ل	لهم فهو هدية وشرط ما	ل	هين يجوز بيعه فان لا عمرناك الدا هذه وجعلتها لك
ر	وقبي سوا قال و	ر	اهلك بعدك ام لا كل ذلك يصح وكذا يد خل الموهوب ملكه الابلجة
ا	الاجابة القول والقبض	ا	من بعد ذوقه ان كانت تحت الموهوب واذ ن له في قبضه فانما يملك
ب	بمضي ثبات في قبض	ب	الملك الموهوبه وان ما قبل قبض حنر نا الوارث فيه وان
ع	عن الولد فوهب	ع	طاعة من ماله لولده وان لا يخرجها ذبته منها ولدك وكذا الامهات
و	وساير الاصول	و	ولا انما المنفصلة للولدة المتصلة و يكون ان يرجع الا اذا دوى
ال	الظن ورأى في ذلك	ال	بصلحة رجوعه بقاء سلطته فا ن كاتبه او رهنه قالوا
ح	حرم عليه الرجوع	ح	في ذلك حتى ان يفسد الكفاة لو خرج عليه و نصب للغرماء وحوال
د	رجوعه لم يجز فان باعها	د	ذي الموهوبه او رهنه لم يرجع ونو ججواز الرجوع في الرجوع ثم
ف	في وجهه ضعيف	ف	الحجة لا يرجع و في الموهوبه ان لا يكون مثل الرجوع في صحيح ما نقلت
ال	العلماء قبل يكون رجوع	ال	عا ومن ههنا هو علامته بذلك ان يا خدمته وتبينه وكذا لم يكن
خ	خروج الثواب لاز	خ	م له على الاصح فلان رجوعه رجوعا شيا وشرط عليه هو و
ا	ان يعطيه ثوابا معلوما مثل	ا	الوقف او قبضه لفضله ونحوها فاذا قبل صح وكان الحاصل

منها

س	سواء المسلم والكافر و	س	هو مجموع المصحف باب الوصية و تقع من حر يكون مكلفا
ا	احد بعد الله حرا وفي العا	ا	خلاف الاصح صحتها منه ولا يا من الامكف لا يرثا ب
ج	جعلها الى اثنين فلا يقو	ج	م احد ما بالصراف دون الاخر اذا اذل الاثنين شركاء واذا
ا	اراد ان يوكل في الذي	ا	لا يتولى مثله جازله ذلك ولو يربد وصي ان يوحي لم يجز بل
ز	زعموا ان له ذلك يعد	ز	الاذن ولا يتم الا بالقبول وله ان يا في لفظا كقوله
و	وقدمات الذي اوصا	و	ه قبلت وكذا دفعه في الاصح ولو رجلا قبل الوصية في بقاء
ا	الموصي لم يكف ولو ادى	ا	الغزل انغزل ومن اوصى لغيره من غير اذله عزله اخر خبر
ه	فيه بفسق ام لا و الن	ه	بمعيون ان شرط الموصي الاباحة في كل اوصى بمجرم فذلك
ال	الوصية با طلة ولو صر	ال	ح بالوصية لو اريد صحة الاظهار اجا ز الورثة والكرهم
ق	قال بصحتها لقابل ولد	ق	اقل الكفر بعد الاسلام وكافر محارب ب ويستحق الوصية عندنا
ب	بالموت اذا لم يتعين الا	ب	هل لها بالفقرا فان كان معينين فهو موقوف على قبولهم فان
ض	ضرب الموصي في الارض ا شرف	ض	القاع عليه حتى يعوفن فلها ا الذي حدث من زوايدها وفي
و	وفاته بعد الوصي يحقيل الملك	و	في القولين لو اراد ان يورثه او يتركه انا ها والورثة اذا كانوا
ه	هم فقرا فاقصر ووقف	ه	دون الثلث فورا اذ انما منه ان ادا د الوصية به امرؤ مرو
و	وليس له وارث بطلت ا	و	لوصية الذوان له وارث فقرا بيت ان اجيزها فاشبهه اشبه
ا	لقولين الجواز ثم لفظا والعطا ياما	ا	اوصى منها فهو من الثلث واذا جعل من الثلث واجبا
س	سلم منه فلو اطلق نزل	س	الولي في الوصية جعل من الثلث نا متى ما يحل خل
ق	قوة المرض فبرعائه في الملك	ق	اكد له موقوفة على الثلث ان يصل دا وق بالموت وكذلك
ا	التصرف من المحارب حال الجاهل	ا	ه والتمام القتال يكون مضيا الى الثلث وكذا التصرف من من
طال	طالب مدة مقبيل الى	طال	اكد له في سفينته متوج وكلين نصيب للوصية وهو و
خا	خائف خوف هؤلاء لا يجوا ز	خا	هم حكمه بغير من الثلث فتمت العبد مثل له اوصيت لفلان بجراح ج
م	تملوكي واذا عجزت ما بيد	م	عن ما يجز الموصي في اموالها يا ان تفرقا وتعتد نعة واحدة دة
س	سواء فسقط على الجميع وقض	س	كل نصيبه فانه اعنى الموصي فيها ع الله ثم عجزت لم يقدر م

باب الوصية

الساكن ويجوز فيه العتق وهو ملك

المعتق ويجوز فيه العتق وهو ملك

المعتق ويجوز فيه العتق وهو ملك

المعتق ويجوز فيه العتق وهو ملك

ال	العتق بل يعق	على	الاصح وان كان اسقاجا وثلاثة اجزاء	ويا	ثريا بقرة ذى من اذلة	دلة
س	سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم	و النأ	و نكسته لها عند تقروير	ابا	هابعض العلماء	واذا
ا	اوصى له بعين حاضرة	و	هي ثلث ما و با غايه ثلث الى	بكر	و عد لا و ارادها فليس	س
ك	كذلك بل ما استطاع	ا	من التمس حصر ملكه من مائة ثلثه	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن	كن
ن	نصيبه المتجزئ منها لانتها	بعض	ي الهم فلا في بعضها و منهم حتى	يا	خذوها مثلها وما	ما
و	وصى به من عين سبيلها	فليس	ملا و كذا و كذا كاحد	علا	وبالابق قبل	قل
ي	يعود وبالطير الطائر	وما	اشبهت به من التجاسات	ويا	من التمس باقران عليها	ا
ج	جاز الوصية بها كالتبوي	ت	النجسة والكذب فيما حرم على	صا	لها انتفاع بها كالسهم	ل
و	والخبر و اذا كانت	و	وصية فاعطوا و توى القاء و	دا	في فان قال لا فرب منوها	ها
ز	خرجنا الابعدين و جعل	و	الكل لا فرب و بعد ان على اب فيما	دو	يواخ على جدي وكانت	كات
في	في القرب الام كالا ب و	في	النبذ لا يحكم سوا و سبب ان	يا	خذ كل من حضر	ر
هـ	هناك من الفقراء اذا كانت	الا	مضام فان قصر على ثلثة جاز و اذا	اذا	لطي بين الفقراء و عمرو	و
ل	الوصية فهو واحد منهم	شع	ع في الحكم يعطى اقل شيء اخر	نا	ه و اذا اوصى بشي	ي
ل	لحمل امرأة فالحكم	فيه	ان يعطى حلالا من الوصية	وما	اوصى للعبد حكما	ا
ع	عليه بانه لسيد فلو	مد	في عمر الوصية عتق العبد و ان	ا	وصى لرجل من رقيقه براس	س
ص	صرف فان لم يكن له	ر	فوق بطلت ان كانوا قتلوا بموت و ما	ذلك	وبقي واحد و قالوا	وا
ب	بقوله ناجز برأ	سه	ارقا اعطوا تناول المعينة والذكر و اعلم	اعلم	انه اذا اوصى بدابة كانت	كات
و	واقعة من بين	الد	و اعلى من العمل والحمار في الاصح و ان	ان	قال اعطوا من حاصل	صل
م	هذه الكلاب كلها اعطينا	هـ	له بان ان يحلف لم ينظر الى العبد	العد	والجمع و عطيتا ثلثة وفي	ي
و	وصيته بقوس يتعمل	انظا	لنظله فبعطى ذى اوصى وان كان	المد	كود قد اقربت به	هـ
ا	الدالة على احدهما عمل	في	ذلك بمقتضا و اوصى بالجمع و سواد	كمن	رسل مال	ام
س	سلك به سلك الثلث فان	الد	خلافه من المقتا و قيل يجعله من	ثلثة	كان من بلدي نفلا	لا
كان	كان او فضا و القصب فيما	ملوه	هو لا و ان قال اوصوا الى	جزء و سهم فذا لك		ك
ا	اسم يقع لكل ما	مد	به مما يؤول لا يحسن بديهم ولا	عشر	ولو كان قوله	قوله

ل	لهم اعطوا مثل ابي	ثم	لم يكن له وارث غير حكما	با	لصفته وان اوصى بشي	س
ح	حزله زيد ثم اوصى به لعمر	ذل	الاشنافه شركا ولا لزوم	لها	الاموت الموصى و يبطل	ل
ا	اذا رجع بقوله فيسحب و	عد	ت عنها و نحو كذا اذا عتق مال وارثه	وعد	ها منه او كانت	ت
م	مطلقة فيسحبها باذنها	ب	بقا و كذا بغير قباض في	ا	لاصح وكذا لو اوصى بالحكم في	ي
س	سائر القصرقات كذلك	و	العرض للبيع منزلة التبع الرقيق	لوث	و المذكور و اخير لا يعقد	د
ال	الفتح له رجوعا ولو طحت	ا	لبر الذى اوصى او اوصى بشي	من	الدقيق فحجته جعلنا	ا
م	منه ذلك رجوعا وصارا	ملك	فيها بعد موت للورث وان جعل	الثلث	من طعام معروف	ف
ت	تعتق له و اذا خلطه كان د	ا	جعا باب العتق قد نذب	الى	العتق و صريحه عندنا	ا
ح	حرية و عتق و اما	لها	ذو كذا فاذن كقوله انت اولا	عشر	ه بيننا و انت برى	ري
ر	لذلك و كل طلاق	هد	م النكاح صريح و كانا في العتق	بغير	النية لا يفسد	هـ
ك	كذا و اما الصريح فينعذ مع	عد	ها و اذا علقه بمحصل حدود	ها	مثل قدوم سفر	ف
وي	و يتنظر و يطرح يكون	نوا	داعلقه و خرج بالعتق بصفة و	نقول	انك اذا وهبت	ت
ح	جارية قد علق عتقا و اخذ	ها	بطلت و كذلك	في	ابطالها فلو باعها	ها
و	واستعادها البايع و قام	ولق	بملكها و اوصى بالعتق	المد	كوير بطل بالموت فلو	و
ر	ذات او زوج و ولد فان	الظا	ان الولد حكم بالعتق كذا	كو	ولو اعتق بعضه عم	م
في	في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عتق واحد منهم	ثلاثة	فان كان في	ي
هـ	هذه الحالة معسرا	عا	جزا العتق بصفته و ذوالنسا	رجا	النسب بانه يتعتق	عين
ال	العتق في جميعه و يقو	م	عليه فان اختلفوا قيمته فالتقو	ل	فول المعق و القيمة التي	الن
ع	عليه اذا كانت مثلا	اربعة	واثني اربعة فوم منه بقدرها	و	لوان رجلا آخر	ر
ق	قال له اعتقه عني خمسة	ا	اعتاقه و لم يذكر له	خمس	فاعتقه عتق و بات	ات
ل	للسايل و لا و لو اعتق	الا	فما بعض مجلاته تفصيل	اجمال	عتقه فاذا اراده	هـ
وم	وهبه فممن شافان	ما	ت غير الوارث و لو اعتق واحدا	ا عشرة	من عبيد معتقا	ا
وا	و ادعى الاشكال و النسابة	ن	ترك الى ان يندم و من ملك احد	اصو	له او فروعه عتق عليه ولو	و
س	سقط في ملكه	و	هو بخلاف بعض من الفروع و الاصل	و	هو موسر فوم	ر

باب العتق

الحاكم المحدث وأما الحرف السابع

فيكون فيه ألف وهو حرف سابع

الذي لزوجك وعليه لا يلزم	الذمة	ان كما مضى او لم يكن والتوصل	في الم	لودين ولو الدين الى الشراء	ما
طلبه فسحق للعق	فا	نه يجوز ضله باب التدبير يجوز	نت	ومذكر الا ما جاء	جا
النسب بمعه مثل	جا	بريه مستو وهو تدبير من	ثلت	ماله وصريحه انت	ت
خلف موني حر وقت	به	وكذلك ذكرك وانت مدبر	بسا	وي ذلك في	في
الاصح وجوده بغيره	الى	وجوده بغيره بغيره	اوجس	رايت فانت حر	ة
من بعد موني ويجوز	ذلك	في بعض ولا يتبرى ولو تدبر	جوار	يضره بغيره بطل تدبير	ه
سواء البيع والرهن فلو	اقام	معهم واجلهم بطل ايضا	ولا	لا بطله الكتابة	ولا
التدبير بطلها بل يكون	مقفلا	حكمها وان ولد المدبر ولد	عشر	دفع او غيره وكذا	ا
معناه ان يتفكر	الى	حكمها كانت عند حاكم	بنا	حملها مدبر ولو	لو
تحكي المدبر بالاسلام	ان	يسلم السيد فقتلته لان مو	ت	او سلم وبوغر فان حصل	صل
رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه باب الكتابة	واذا	امره انها فقد روى	روى
كلمتها من القربا	في	المرض بغيره بغيره	جا	ير الضرف ولا تصح	ا
والعبد المكاتب بالغ	عا	قل رشيد ولا يثبت الكفو لا يجبا	وز	امانته وهي غير	وهي
ماضية لا يعرض معلو	مه	صفته بغيره بغيره	العنة	فما فوقها	ولا
اقل من جين ولا بد في	ذلك	من بعد التزوج وذا المهر	قلت	كاتبك ويقص	صل
له العوض فقول على كذا	و	كذا اذا كان حراً	في	ذلك شرط وليس في	ي
حكمها خیار اذا	تم	ولا يجوز تغليب عقد الكتابة	المذ	كورة على صفة وليس له	ه
رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشرك الا كانا معا	كر	وان المكاتب قوله	قوله
في فتح الكتابة واليه	الامر	فيه ولم في حق السيد بغيره	ا	لمكاتب او يموت	هو
اما اذا مات السيد فانه	ذلك	يقوم لوارثه مقامه اذا قارب	خذ	ما عليه او جيبا	ا
له حظ شيء ثابت	وا	من المال ويكنى ما قبل لا يتعين	عشر	ولاسدس وله طلب	لب
سبيده ولا يعق في	الحال	عليه درهم ولو كانا ثمانية	رجلا	منها ابراه سكرى	ي
العقوان كان موسرا	وفي	التقويم كاسبق تلك الكتابة	ونلا	الموصى له به ونجارت فانت	ن
باع سيده فهو على	سنة	غيره فيمنع عليه ومعاشر	عشر	الا جابا لكن لا يكون قلبا	لا

باب التدبير

باب التدبير

عقد

فيكون فيه ألف وهو حرف سابع

فيكون فيه ألف وهو حرف سابع

عقد نكاح ولا عقدا فيه	ست	تحابا الا بان سيد ولا يعارض	ولا	ولا مكاتب ولا شاك	اشك
فانه لو باع باحد	ونلا	مقمة ثلاثة وثلاثون لعملي هذا	حد	وهو ولد من امته قالوا	وا
جارية حكمه ويعق معه	واظهر	ان يكون ان كان له اذا وا	فت	امضا بولده منها	ا
ووجب له حكمها و	الدبر	التي في المكاتب لو استحا	لها	السيد واشترها رجل	ل
زنيغاه ولو تركه في	الربا	طجمو معه اياما من اجمه العنة	الا	ايام وقبل الخلاص	ص
فيه ان يملكه	نا	صبة امره بغيره تلك المدف ولا يملك	من	امته المكاتبه ويجب	ب
اذا وطئها المهر	ولوى	مجرى غير الا اذا ولد من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاء ايضا	ا
لها وان جنى	المالك	على المكاتب لزمه ارش الجناية	وفي	جنا على سيد او غيره وجب	ب
كمال الارش ما لم يقع	الحا	لقيمته تحت القيمة الاصح	ضد	يقول الارش يتعين عليه	ه
فان لم يشك	هد	له ما جاز يعين وبيعه ولو يقول	السيد	وقد انا اذ فيه فعل	ل
ويبقى مكاتباً وجب	الربا	به لقوله وبغيره القولان	احد	هما باقل الارش يقول	ل
هو بالارش مطلقاً ولا	يا	فيها على عوض محرم وشرط	ثا	كتابة يكون هذا	ا
وضعها في فاسد	ه	نعم لو كانا عشرة اذ في امر افلم	عشر	عق لوجود الصفة	ه
باب عتق ام الولد وهذا	النو	ع من اسبا العتق من انت بولد	جاء	له فمات ولد وما	وما
حدث بعد من ولد فالشرع	واصف	له بصفة وكذا جارية ولد	فا	ما جارية اجنبي قدس	قد
ذلك منها بنكاح او زنا	فار	تقارها بحكم الاستيلاء لا يصح	ثبت	الملك حتما	ما
في الولد لمالك امه ثم	انفقوا	على ان اذ املكها لا يصير	اها	ام ولد ولو وطى	ي
سواء او شبهة غير لم يصير	بذلك	ام ولد لكن ولد المستور بشرط	في	ما وضعت ان يخرج	ج
الجين بعد التصديق والتخطيط	وكثيرا	لعملي يجوز ان يزوجها وخالف	ذلك	وليس له التعدي على	دي
بيع المستورة ورهنها	و	الوصية وله ودام له الضرف	فمن	سائر الكفار	ا
عادت الى الاسلام	فر	قبيتها باب الاول	وان	الحكم في المراء	لم
سائر اذا اعتق مملوكا	ج	او اعتق عليه فله وله ولد	الحر	من المعتقة ثبت بلا شك	شك
كونه لا ولا عليه في	ذلك	وولد من المعتقة حر ولا مراء	وف	لموالى الامم فلو	و
يجز عتق الاب ان نقل	عنهم	ولا ولا الى عتق الاب هذه المزية	التي	للاب للحد ايضا	ا

باب عتق ام الولد

باب التدبير

ويجوز فيه الكف وهو اسقط السابح المثلث

ثبته بغيره وهو اسقط السابح المثلث

والوقف وهو سكون السابح المثلث

ثبته بغيره وهو اسقط السابح المثلث

و	وَيَجُزُّ إِلَى مَعْتَقِهِ	ثُمَّ	أَزَّاهُ لَا بَعْدَ الْجَدِّ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُجْزُّ	مِنْ مَوَالِي جَدِّهِ	هـ
ي	يَوْمَئِذٍ إِلَى مَوَالِي أَبِيهِ	وَأَمْرُ	الْوَلَدِ الْعَقْدُ لِلْعَصْبَةِ يَخْتَصُّونَ	لَهَا	وَأَمَّا الْوَدُوعَةُ
ح	جَاءَ أَمْعًا فَلَا بَيْنَ	بِأَنَّ	لَتَقْدِمَ إِلَى الْأَمِّ الْأَخُ مِنَ الْبَوْنِ نَمَّةً	لَا	لَاخُ يَتِمُّ الْجَدُّ وَهُوَ الْقِيَّاسُ
و	وَرَعَمَ بَعْضُهُمَا	نَافِئًا	وَالْجَدُّ يَتِمُّ الْأَخُ وَالْأَخُ يَتِمُّ الْجَدُّ	لَا	إِلَى مَوَالِيهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
ف	فَيَنْقَلُ إِلَى عَصَابَتِهِمْ	وَيَبْقَى	عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَلَا يَرْتُّ أَحَدٌ	وَأَقْرَبُ حَتَّى يَكُونَ مَعْدُومًا	مَا
هـ	هَذَا فِي الرِّجَالِ	وَمَدْرُ	الْقَوْلِ فِي التَّيْسَلِ بَيْنَ بَرٍّ وَبَالِوَلَا	وَيَجُزُّ	بَيْنَهُنَّ الْأَمُّ قَبْلَ
ال	الْعَقَاتِ فَمِنْ وَآ	بِأَنَّ	وَرِثَتُهُ وَوَرِثَتْ وَلَدَهُ	وَمَا	شَيْئُهُ الْمَعْتَقِينَ
ك	كَانَ هَا الْوَلَدُ فِي عِلَاقِهِ	مَ	فَمَاتَ لِعَصْبَتِهِمَا الْعَرِاضُ لَا	شَيْءٌ	يَخْرُجُ مِنْ مَخْلُفٍ لَمْ يَشْغَلْهُ
س	شَيْءٌ لِلْمَعْتَقِ قَبْلَ الْمِلَّةِ	وَالشَّيْءُ	وَعَدُّهُ فِي بَرٍّ مِنْ دِيُونِهِ	وَلَا	صَدَقَتْ مِنْهَا
و	فَوَرَّعَتْ بَقَايَ الْوُطَا	بِفِ	فَسَقَدَتْ وَنَفْسُهُ تَرَكَتُهُ	وَمَا	لَهُ بَيْنَ وَرِثَتِهِ وَهِيَ
هـ	هَذِهِ عَشْرَةُ رِجَالٍ	وَالْجَدُّ	لِلْمَوْلَى وَأَوَّلُ مَا يَسْقُلُ	وَبَعْدَهُ	الْأَبُ بَابُ وَانْ عَلَا
و	وَالْأَخُ وَابْنُهُ وَمَا	بِأَنَّ	ذَا شَيْءٍ إِذَا كَانَ مِنَ الْأَمِّ	وَمَا	هَؤُلَاءِ فَالْعَمُّ الْأَصْلِيُّ
س	سَابِعُهُمُ الْأَخُ لِأَبِيهِ	وَقَفَا	بَعْدَ ابْنِهِ وَالزَّوْجُ وَالْمَعْتَقُ	وَالنَّسَاءُ	سَبْعُ بَنَاتِهِ
ق	قَالُوا وَبَنَاتُ ابْنِهِ	وَالسُّفْلَتُ	وَالْأَمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأَخْتُ	بِ	الرَّوْجَةِ وَالْمَعْتَقَةِ وَكَيْفَ
ط	طَرَأَ فَعَدَّ الْقَابِلُ فِي	فَرَا	عَزَّوَجْزٍ وَنَحْوَهُ بِأَبْلِ بَرٍّ	وَلَيْسَ	بَرٍّ أَهْلُ مَكَّةَ
ا	الْأَعْنَ أَهْلُ مَلْتَمِمْ هَذِهِ	سِتَّةَ	السُّلْبِ مَعَ الْوَلَدِ وَنَحْوَهُ	وَلَا	يَكُونُ لاختلافهم فِي
ل	لَقِبَ الْكُفْرَانُ وَلَا	أَنْ	خَطَرِيٍّ فِي عِنْدِهِ مِنْ أَحَدٍ	يَكُونُ	بَيْنَ مَيْتَيْنِ لَمْ يَبْرُ
س	سَبَقَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِجُحْمٍ	بَعَيْنِ	السَّابِقِ بَيْنَهُمَا بَابُ أَهْلِ الْفَرْصِ	وَلَا	صَلَّى فِي مِيرَاتِ ذَوِي
ا	الْفَرْصِ كِتَابُ اللَّهِ وَجْهٌ	وَمِنْ	وَمِنْ وَجْهٍ وَتَلَاوُفَتْ سِدْرِي	أَنْ	أَهْلُهَا الَّذِينَ نَمَسُّ
ج	بَعْدَهُمْ عَشْرَةُ زَوْجٍ	وَبَعْدَ	الرَّوْجَةِ وَالْأَمِّ وَالْجَدَّةِ وَبَنَاتِ الْبَنِّ	وَيَكُونُ	لَاخْتُ ثُمَّ لَلَاغٍ وَهُوَ
ا	ابْنُ الْأَمِّ ثُمَّ الْأَبُ	وَذَلِكَ	مَعَ الْبَنِّ وَأَوَّلُهُ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ الْبَنِّ	وَأَبْنُهُ	وَلَا وَفِي سَوَاءٍ الْأَوْجَةُ
ل	لَعَرَفَتْهُ مُخْتَلَفٌ فَالزَّوْجُ يَأْخُذُ	بِهَا	مَعَ الْوَلَدِ الْبَنِّ وَنَحْوَهُ	ذَا	لَكَ وَالزَّوْجَةُ كَذَلِكَ وَهُوَ
م	مِنْ أَنْهَا لَعَدَهُ التَّقْدِيمُ	مِنْ	الْمَذْكُورِينَ يُعَاوَجُ جُودُهُمْ تَمَّا وَذَلِكَ	أَبْنُ	بَلَعْنُ أَرْبَعًا قَبْلَهُ
ت	تِلْكَ الْوَاحِدَةُ الرَّابِعُ وَالْثَنِي	ثُمَّ	الْأُمُّ لَهَا الثَّلَاثُ مِنْ وَلَدِهَا	وَأَسْتَفْ	مِنْ ذَلِكَ خَالَاتٌ وَهُوَ

كُلُّ الْفَرْصِ

بَابُ الْفَرْصِ

مِنْ

ح	حِينَ يَكُونُ لَوْلَاهَا الَّذِي	ذَهَبَ	وَلَدَهُ وَوَلَدَ ابْنِ قُلُوبِهَا السَّدْرُ وَحِينَ تَرَى	ثَنِينَ	مَعَ الْأَخِ سَوَاءً كَانُوا
د	دَجَالًا أَوْ إِنَاءً وَقَدْ بَعُودَ	إِلَى	تِلْكَ مَا سَبَقَ بَعْدَ فَرْجِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةُ	وَكُلُّ	ذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ
ك	كُلُّ الْأَبَوْنِ وَزَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ	وَالْجَدَّةُ	فِي ذَلِكَ الْقِيَّاسِ ثُمَّ الْجَدَّةُ	وَالْأُمُّ	فَمِنْ بَرٍّ بِأَقْوَالٍ
و	وَمَا ثَنَانُ أَمِّ الْأُمِّ	وَالثَّنَا	أَبْنُهَا ثُمَّ أَمُّهَا ثُمَّ ابْنُهَا ثُمَّ قَرْنُهَا	وَالْجَدَّةُ	رَدُّ الْخَالَاتِ جَدَّةٌ هِيَ أُمُّ
ا	أَبْنُهَا وَالصَّحِيحُ لَهَا	سَنَهُ	لِلْجَدِّ وَأَنْ يَجْمَعَ جَدُّانَ فَكَأَنَّ سَنَةَ	جَاءَ	السَّدْرُ إِذَا تَحَادَّيَا وَانْ
ل	لَمْ يَحَادَّيَا وَبَعْدَتْ	أَحَدًا	مِنْهُمَا حَتَّى يَكُونَ كَالْبَلَاءِ وَمَا الْبَنْتُ	فَقَابِلُ	لَهَا النِّصْفُ إِذَا
و	وَقَعَتْ وَحْدَهَا وَلَا ثَنِينَ	وَمَا	فَوْقَهَا الثَّلَاثُ وَبَنَاتُ ابْنِ النِّصْفِ	مِثْلُ	بَنَاتِ الصُّلْبِ لِلثَّنِينَ قَالُوا
ف	فَمَا فَوْقَهَا وَانْ بَلَعْنُ	خَمْسِينَ	الْثَّلَاثُ كَمَا أَنَّ الصُّلْبَ لَكِنْ هَذِهِ	لِ	عَنِ الْبَنَاتِ فَمَا ذَكَرُوا
و	وَهُوَ مِثْلُ كَانَتْ هِيَ وَالْبَنْتُ	وَبَلَعْنُ	مِيرَاتُهَا الثَّلَاثِينَ فَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ	كُلُّهُنَّ	وَتَحْلَةُ الثَّلَاثِينَ لِهَذِهِ وَكَذَا
س	سَبِيلُ الْأَخْتِ لِلْبَوْنِ نَصْلُ	إِلَى	النِّصْفِ وَاللَّغْنَيْنِ فَنَصَاعِدُ الثَّلَاثِ	فَامَ	هِيَ وَالذَّكْرُ مِثْلَانِ
ك	كُلُّ أَحْوَالِهَا إِذَا اجْتَمَعَا فِي	مَعْرُ	وَفِي الْأَمِّ عَلَى بَنَاتِ ابْنِهَا وَآخُو	الْقَوْمِ	مَعَ بَنَاتِ عَصْبَةٍ فَأَقْرَبُ ذَلِكَ
و	وَنَعطَى وَلَدَ الْأُمِّ	فِي	مِيرَاتِهَا الثَّلَاثِينَ وَبَنَاتُهَا الثَّلَاثِ	الْأُمُّ	نَحْوُهَا وَالذَّكْرُ مِثْلَانِ
ا	أَمَّا الْأَبُ فَقَدْ	صَحَّ	السَّدْرُ مَعَ بَنَاتِهِ وَكَذَا الْجَدُّ	زَيْدٌ	كَعِلْمَاتِهِ مَا
ل	لِلْجَدِّ مَعَ الْأَبِ شَيْءٌ وَلَا	أَحَدًا	فَدَمَعَ بَرُّهُ الْجَدُّ مَعَ الْأُمِّ وَزَيْدٌ	أَمْرٌ	أَوْ هُوَ أَنَا لَمْ نَلْقَ
س	سَبِيلًا إِلَى اخْتِرَاجِ	ج	نَصْلِهِ الْأَمِّ مَعَ جُودِهِ أَمَّا وَلَدُ الْأُمِّ	فَقَدْ	لَهُ أَرْبَعَةُ حُجَابٍ
ا	الْأَبُ وَالْجَدُّ وَالْوَلَدُ	وَأَقْرَبُ	الْكُلِّ وَلِلْبَنِّ مِثْلُهَا فَهُوَ يُجْبَى	أَلَا	دُبْعَةً وَلَا يَنْقَلُ
ب	بَوْلَدِ الْأَبِ وَالْأُمِّ	مِثْلُ	مَعَ ثَلَاثَةِ الْبَنِّ وَبَنَاتِ الْأَبِ وَجِبَ	وَلَدًا	لِابْنِهِ الثَّلَاثَةَ
ع	عَلَيْهَا وَصَفَتْ	ثُمَّ	بِحُجَابِ الْأُمِّ وَالْأُمِّ أَيْضًا	وَأَزَّاهُ	إِذَا اسْتَكْمَلَ هَؤُلَاءِ
ال	الْبَنَاتِ الثَّلَاثِينَ	وَجِ	بَنَاتِ الْبَنِّ إِلَّا أَنْ وَجِدَ	هَذَا	وَمَعْرُوثٌ ذَكَرٌ وَهُوَ
م	مَنْهَرٌ فِي الرِّبَةِ الْأَوْسَقُ	مِنْهَا	فَأَنَّهُ يَعْصِي مَنْ يَلْظُمُ الْبَنَاتِ إِذَا	أَخَذَ	دُبْعًا أَسْنُ الْأَمِّ فِي
ت	تَأْخُذُ نِصْفَهُ وَكَذَا	سَا	بَنَاتُ الْأَخْتِ مِنَ الْأَخْتِ مِنْ	أَلَا	بَوْنٍ لَا يَرْتُّ أَبَدًا
ح	حَتَّى يَكُونَ لَهَا أَغْوَا	وَلَمَّا	يَكُونُ لِلْفَرْصِ إِذَا زَادَ فَرْصُهُمْ	رَبْعًا	أَوْ ثَمَانِيَةً عَلَى الْأَصْلِ
د	دَجَعَتِ السَّهَامَ عَائِلَةً	وَفِي	زَوْجٍ وَآخِيٍّ مِنْ بَنَاتِهَا وَآمَ تَعُولُ	فَانْ	لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَتُعْطَى
ك	كَذَاكَ الْأَخْتُ	سَنَةً	لِلْأَخْتِ وَآمَ تَعُولُ	وَالْأَخْتُ	كَانَ السَّهَامُ ثَمَانِيَةً

المجموع أسكافا بقى القصص ان يحذف

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

حرف سکن می آخر السبب فیضا فیه

الكتاب الثاني في بيان

٢	مَتْرَهَا عَيْبًا فَلَقَتْ ١	و	اسْتَحَقَّتْ أَوْ رَدَّهَا بَعِيْبًا فَوُضِعَ لَهَا	خَذَ لَهَا كَمِ مَهْرٍ مِثْلَ قَوْلِ الْحَيِّ
٣	جَمَلَةُ الْمُسْتَمْنَى قَدَرُ	الْفَرْقِ	وَمِثْلُ الْفَرْقِ لَزِمَ الْإِلَافُ	و
و	وَعَوُهُ قَبْلَ الدَّخُولِ سَقَطَ	مِنْ	الْمَهْرِ حَقُّهَا أَمَّا إِذَا كَانَتْ	الْمَهْرُ بِالْفَرْقَةِ لَهُ يَأْنٍ أَوْ قَعَّ
ع	عَلَيْهَا الطَّلَاقُ أَوْ التَّرَمُّ	سَنَةِ	الْإِسْلَامِ أَوْ رَدَّهَا بِمَنْعِ الْقُدْرَةِ	الْمَعْرُوفَةِ أَمَّا الزَّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ لَوْ
و	وَقَعَتْ زِيَادَةٌ فَلَا نَصْفَ وَلَا خُصْ	لَهُ مِنْهَا	الْمُنْفَصِلَةُ كَزِيَادَةِ أَوْضَاءٍ	فَهِيَ بِالسَّيِّئِ وَخَوْفِ فَجُوزٍ فِيهِ
١	الْحَادِثَةُ مِنَ سَلَمِهِ ١	و	سَلَمٌ قَبْلَ الزَّيَادَةِ وَإِنْ نَقَصَ	فَالزَّوْجُ بِالْخِيَارِ وَلَوْ أَنَّهَا
س	سَلَمَةٌ عَيْبَةٌ وَهُوَ قَدَرُ	سَتَيْنِ	ثُمَّ طَلَّقَهَا كَالزَّوْجِ يَسْتَعِينُ وَتَوْفُؤُهَا	صَدَقٌ فِي الْعَقْدِ وَبَعْدَ فَا بَرَاءُ
ك	كَافِلُهَا وَلَيْتَامَتُهُ لَمْ يَصَحَّ	و	لَوْ تَوَضَّعَ عَنْهَا فَلَهَا لَبَّةٌ بِالْفَرْضِ وَ	لَا صَدَاقُهَا إِنْ فُرِضَ هَا جُعِلَ
١	الْفَرْضُ كَالْمُسْتَمْنَى فَإِنْ فُرِضَ	سَعْيًا	وُطِّلِقَ قَبْلَ الدَّخُولِ مَا لَهُ هُوَلًا	رَمَةً بِثَلَاثَةِ خَمْسِينَ وَلَوْ
ن	نَاقَرَهَا فَلَمْ يَسْرَعْ	فِي	الْفَرْضِ حَتَّى طَلَّقَهَا بِمِثْلِ الْإِلَافِ	لَهُ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَةً
ما	مَا فُرِضَ مِنْهَا وَلَا نَالَ	جَمَا	عَاشَرًا أَطْعَمًا وَجِبَ مِثْلُ الْمِثْلِ	فِي نِكَاحٍ بِمَهْرٍ فَاسِدٍ وَطَلَّقَهَا
ب	بَعْدَ دُخُولِ فَاتَهَا تَوْ	دِي	بِصِفَةِ وَنَجْعِلَ صَدَقَهَا بِمِثْلِ	مِثْلِ وَلَهُ عَلَيْهَا ضَمَانُ
فِي	قِيمَتِهَا وَإِذَا اعْتَرَى بِالمَهْرِ	وَمِنْ	قَفْصَةٍ قَبْلَ الدَّخُولِ فَطَلَّقَ الْقَوْلُ	قَوْلُهُ إِنْ أَدْعَى الْوُطْنُ وَلِكُلِّ
١	إِنْ يَخْلِفُ أَتَانَا زَعَا	و	اخْتَلَفَا قَدَرُ الْمُسْتَمْنَى وَجَرَّيَانِ عَلَى	الْقَائِمَةِ فِي التَّخَالُفِ ثُمَّ تَرَدَّ هُمَا
ل	لَمَهْرِ الْمِثْلِ وَلَا مَهْرَ	لَهُ	أَحَلَّهُ الزَّوَاجُ طَوْعًا مَنِعَةً	وَلَقَوْلُهُ إِذَا طُلِّقَتْ مِنْهُ
ق	قَبْلَ الْفَرْضِ وَلَمْ يَنْتَهِ	مَكَا	خُفَرًا بِالْجَمَاعِ قَدْ كُنَّا نَدْعِي الْمَنْعَةَ	وَمَا لِمَطْلَاعِهِ قَبْلَ الدَّخُولِ لَزِمَ
ر	صَاحِبُهَا نَصْفَ الْمَهْرِ بَا	بِل	مِنْ الْمَنْعَةِ وَأَمَّا الْمُسَيِّسُ فَالْأَشْبَهُ	الْقَوْلَيْنِ وَجُوبُهَا
و	رَفَقَ بِهَا وَإِنْ سَبَبَتْ	إِلَى	الْفِرَاقِ رَدَّهَ وَخَوْفُهَا سَقَطَ عِنْدَ ذَلِكَ	وَسَبَبَتْ شَيْءٌ وَهُوَ كَوْنُ
١	الْمَنْعَةِ بِثَلَاثِينَ رَهْمًا وَإِنْ	صَعِدَ	عَنْهَا فَوُضِعَ لَهَا نِسَاءُ فِيهَا	و
ن	نَظَرًا فِي جَانِبِهَا بِمَا رَأَى	سَوَّلَ	ظَنَّهُ عَلَيْهِ بَابُ الْإِلَافِ وَالزَّوْجُ	الْمَهْرُ مُحْتَرَمٌ وَالسَّبْرُ قَالُوا
ي	يَسَبَّبُ وَكَهْ وَالْوَلِيَّةُ لَمْ	١	الْغَرَسُ شَيْءٌ وَجِبَ الْإِلَافُ عَوُّ	وَعَوُّ هَا فُرِضَ عَلَيْهِ وَلَوْ
ح	حَصَلَهَا ظَلَمٌ مِنْ خَالِصِ	الْمَلِكِ	وَالْأَجَا فِي الْيَوْمِ كُنَّا نَسْتَحِبُّهُ	أَهْ يَكُونُ الصَّامُ إِذَا وَصَلَ
ز	ذَكَرَ وَافِيهِ	إِنْ	يُفْطَرْنَ كَأَسْطُورَةٍ وَأَنْ كَانَ	دَا خَلَّ الْبَيْتَ مَكْرُوهًا
ن	فِي طَافِيهِ قَدَرٌ	عَلَى	إِذَا لَمْ يَحْضُرْ عَشْرَةُ النِّسَاءِ	الرَّوْحَانِ يَجِبَانِ لَا يَكُونَا

۷۳

ح	عربا بل يعاشرن بالمعروف	سائر	الاعوال ولا شريطة على بنته ولا	بعضا	على نود افي القسم وكذلك	ك
ف	في المسكن ولا يجع في	افطأ	بين امرأتين الارضا ولا يطأهما	وا	لاخرى حاضرة وليتبع اثر	ث
س	سنة البضاعة عليه وسلم في القسم	اليمين	في اتباعها ولا يبدوا بواحدة الابقرة ولنا	لنا	خذت سنة والعدو والضعف	ف
ا	الحايض وغيرها قسمها	وبني	بالجديدة البكر سبعا حتى ينثب	نحو	ذلك ويقضي وينقسم في	ي
ك	كيفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضا ولا يرد والوطى في	قوله	بالمساواة بلاثا	ا
ن	نقول المساواة في	هذا	ويقتضي سائر من يرت باذنه حاجته	احد	نسائه فهذا شعار	شعار
من	من سكت نفسها و	العا	للتفرق في حاجتها يسقط حقها	و	ان امتنع من انشاء	ا
ا	السفر صحته لم يلزم	م	القسم والحرم يسا بامراه دون	اخرى	الابقرة فان فعل	ل
خر	خرج من الاثم بقضاء	المد	ة لصونها ومع القرعة لا يقضي	وما	لها ان تقض	فصح
ال	القول به حقه الجا	ر	في القسم لصونها الارضا واذا	ا	رضى فوهبت لها	ا
س	سهرها ملك رسا	سة	الزوج وخبره لا نهادر الحاجة	شبه	بالحواضر ويحترمه	م
ب	بغير حاجة وان قصد	الطيلة	فليس بينهما التحول ولا يجوز	ذلك	بلا الا من	ن
ب	بعد ضرورة وان اطال	في	مكة فلا لانها دار يقضي	وقد	نهارا لغير حاجة هناك	ك
ا	اما الامة فلا	نغر	الى انها حق في القسم وما دارا	ت	اشماعه المكروه وكونها	ونها
ل	لا تحق الى فراشه	وفي	هذا فان شرب هجرها وضربا بلا	بلا	تبرج ولا ضرر	ر
غفيف	خفيف وهو اذا رخي ر	سنة	في منع مقها اكثره لثا فان	علا	شتره عزة فلو	و
ا	اشتد الشقاق واندر	ست	انار الصلح بعنك اكم صلا من قو	مة	وحكما من قوميها حتى	ي
يض	بضع الحق موضعه	و	بالمصلحة وبلاهما على الصلح	وبلا	المصلحة بان يرضا	ا
ا	الزوان يحكمهما في الد	ستين	الصلح ولا ظلا وفي بدل العوض	با	لبقول الخلع لا تحقا	فا
و	وجه صحته	اذا خرج	من نصح عبا وهو كرون وجري	التمتع	باباحته عند خوف احدهما	ما
ا	الجزع عما يستحق	عليه	الاخراو كاذن على الاطلاق ثلثا على	مثل	ذول الدار فاذا خالعهما	ا
ن	نفعه ويخلص وكان	المظفر	بقا الزور عند الاطراف والشفقة	الا	ان المال في هذا	ذا
س	يسلم الى الولد والسيد	ودل	في ملك السيد وطلع لسفيهه لا يفا	رض	في القول بطلانه وما	ا
ك	كان من الامة فلا	خر	ج ان اذن لها تعلق بكسها	و	تجارها فان فقد افخن	ن

ما بقى حذف سقا السبب الخفيف

ما بقى حذف سقا السبب الخفيف

ن	نوحه بدتها وان لم يزل	ض	نوحها تعلق بدتها واذ حصلت	السم	حمة من الولي وعرض	ض
م	ماله وخلع الصغير	ونا	ها اما مالها فلا ليس الالب	و	غير ان يخالج حرم	م
ا	الفضل ويجوز خالعه للزنا	اما	مع نفسها مع اجتناب خلع	الز	وج بلفظ الطلاق واما	ما
ب	بلفظ الخلع المفاد فقد جاز	م	الاكثر بان يصح جريه الى	ياح	ولزم مهر مثل ومطلق	ق
ق	فأطلقك عليك الف	الز	منه الطلاق الف وان قبلت	والد	له في الرجعة ولو ذهب	ب
ي	بطلها فقال وهو بر	يد	ها طالق باللفظ قبلت بان	و	لزمها الالف وان قال	ل
ا	ان ضمن في الفا تؤد	به	الى فان طالق ضمن واجاب	الدا	على فور ابانت ولزمها	ها
و	له الالف كذا ضمنه	ثم	لوقامتي الى اعطيني	د	لها فان طالق فنقول	ول
ح	حصوله موجب للطلاق	عاد	ت بل جواب فوراً او على التراخي	و	ما جاز صدقا كما تقدم	م
ذ	ذكر جاز قوله عوضاً	من	المخالع في الخلع وان ذكر	الد	انغ عوضاً ولم يكن	يكن
فا	فاسدا يلزمه	غير	المستحب وان كان فاسدا فكما	لو	لا يصح في الاصل	اصل
س	سبيلها البينة الا	بعليل	المستحب يرجع الى المثل	و	لوقامتي اعطيني يوماً	ا
ق	قبأ فان طالق ولم	يقابل	بوصفه فاقبأ بملكه طلق عند	الكا	فه واستحق مهر المثل	ل
ا	اما القبا فلا بملكه	وفي	ما اذا وصفه بصفة المهر في	س	بملكه والمعبان لم يكن	لم يكن
ط	طباً به دده و	عنا	د الى المثل او اطلعها بزوج على	و	على فخرج مروتاً	ا
ا	اوجباً البينة ولزم	م	لها بغير اذن وسواء خرج	الذخ	كأن بان وجعل	ل
ل	له مهر المثل واذا	ا	قالت طلق فلان باللفظ فطلقها	و	احد استحق ثلثه واذا	ا
س	سئت منه الطلاق بها	احدى	فطلق بمثل ما حسن	والقرا	ض على من هو	و
ب	بالخلع وكلها ان يمتثل فان	جا	وذاذنت فيه الزائد من له فلا	س	وان نسبت اليها الزيادة والاصل	صل
ب	بان بمهر مثل وكانت زيادة	بها	الناس منها ام لا وان اطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها	ا
ا	اما خلع الرخص فلا	قال	باسم الله وانما في اركان	الفس	بالمرض خفيث	ث
ل	لم يزد على مهر المثل	ا	جنباً من المال وان جا	و	ذمة فالزيادة من الثلث واذا	م
خ	خلاف بين الزوجين في	ابوا	من صدق او بدل على طلاق سوا	الحو	ه والامة جعلنا	ا
ف	في انكار القول والادرا	هم	المبدع واذا اختلفا في حسا	ب	قدما اوصفتها او لم يزل	ل

بطلها

ما بقى حذف سقا السبب الخفيف

ما بقى حذف سقا السبب الخفيف

ي	يطلقها طلاقاً فان	ا	لرجع الى الخالف	وا	اطلاق يمضي	ي	
ف	في كل دوجة واما	لسيد	فلا يطلق وكذا الضيق	الطريق	الى تطبيق امراته لا	ا	
و	وصول اليها بشرطه العقل	وجعل	طلاء السكر اثم من يد بالسيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا	فاذا	
ا	اكره بحق فلا خلاف	بينهم	في دعوى بملك ثلثه تطليقات	والر	بقوت طليقتين وبثبت	ت	
ل	للكل الحار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طلق في نفسك اتي	و	قئت شئت جاز التأخير	ح كما	
قطع	قطعاً وان كان	ما ولاه	بقضي خبر قوله طلق في نفسك اتي	و	قئت شئت جاز التأخير	د	
قا	فاما الطلاق	فان اجماعاً	له ثلث الا والطلاق السنة	السو	ال عنه ان يترك	ك	
س	سبيلها طاهرة قبل الجماع	ثقة	حر	ام وطلاء البذل كطلاء الحاء وطلاء	ق	طاهرة قد جومت	ت
قا	قالوا وبالعوض باحة لاصحاب	ب فا	ما المباح فلا الايسة والقصيرة	وكما	ملوحوم في البدة لما	ا	
طال	طالت فيه لعدة فخير ما	نكس	ان رجعه او يقع الطلاق بالفرج	نو	ي اوله ينو مثل	ل	
س	سراج وطلاق وفراق	والولا	ية الكا لستة فستسقط والكابا	ت	انت خلية والحقي	ي	
ب	بأهلك وقد لزمك العدة	وقبل	نكاحك وانت وبابن وكاليسة	وكل	ما تقارب هذا فاته	فانه	
ب	به لاحق وليس حكم	الفا	بالطلاق وان اختلفا في فان	ذلك	كناية فاذا اختلفت ونوباً	ا	
ال	الطلاق فوراً صح	وجما	عه قالوا ما لم المجلس ولو	تذكر	لها ما اختلفت	ت	
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قال	ل	اخبار ولكن لو قال قولها	ويو	خذيبتها ولو يكون	كون	
ق	قوله طلق في نفسك فاجابت	الد	عوق قالت نعم طلق في نفسك	وث	وقالت طالق وذكر	د	
ي	يومئذ لها تريد يومها او	ين	ما ذكر ما يمكن قبل منه	وكذا	لوقال هو	و	
ل	لها انما منك طالق فان	الش	ع يجعله كذا واما اذا اقعده او	الجماع	كثير وغير من اشياء	يا	
و	جودها لا يقتضي النحر	بف	بالفراف لا شيئاً قبله طلق	و	قال نعم طلق ولا يجوز	ولا يجوز	
ا	ان يقتضي عليه بالطلاق	و	قد قبل له كذا في قوله	كل	جركيها شعيرها	ا	
ل	لجها اذا طلقه	لولا	مريضه الطلاق ولو قال رقيقك او	شي	غيره كالعرق ونحوه من	ن	
ا	الفصالات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق كذا اذا قال	في	قوله انت طالق امردت	ت	
ح	حصولك ثلث وقعت	فخر	وجهه في الصبيح دون	بد	لها ثلثاً فلا يكون	كون	
ذ	ذلك واذا قال	الد	الرجل طلق في وقت ان يتي	ن	نوى موجب الحساب	و	

التي ذهب من اخيه وقد عرفت النطق

ما ذهب من اخيه وقد عرفت النطق

ا	انسان وان سوا واحد	بن	ما قصدت مع او قصدت قبلت	الا	يعرف الحساب قصد التخصيص
ل	لها جبه طلق واحد لا	زيد	او طلق طلقه طلقه	انسان	انت طالق طلقه قبل
د	ذلك طلقه او بعد	و	جطلقتا لوطه وبعدها طلقه	منه	لوقا المدخول بها
ي	يا انت طالق انت طالق	رجع	اليه فان قصدت فواحدة والا فهو	انسان	غير الموطوء بذلك
د	ذكرها انت طالق	و	احده فقط طالق طالق	فاته	يقع الثلاث ولو تفول
ه	هو طالق نصف طلقه طلقه	لدا	العلماء طلقه	حو	سب طلقتان وكذا يجب
ب	بقوله نصف طلقين	و	في نصف طلقين طلقه لا غير	ن	انت طالق الرجوع
من	من طلقه خمس طلقه سد	س	طلقه طلقه في الاول لم يكن	الا	ثلثا ولو قال بعضهم
ا	او قعت بنسا طلقه اتصل	من	من طلقه طلقه لو كان مسأ واة	لحا	صلات اربعاً فري
خ	خمس طلقات تبين وصل	الى	كل واحد ولو قانت طالق مل	جتي	او مل البيت
ر	راحت بطلقه وكذا مل	زيد	ومثل الذي اطلق الطلاق	و	اعرضه وقول القتي
ه	هو طالق اكثر الطلاق	فو	احبه وكذا اكل الطلاق وان قال	لجدي	لها انت طالق اولاً فاته
و	وضع با طلوس وقعه	عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستيغناء المعروف
ي	ياق به متصلاً على	العوا	يدن طلقها ثلثاً الا ثلثاً وسوا	لكن	طلق ثلاثاً بخلاف ما
د	دونه لو قال لا امرأته	ر	جل طلق ثلثاً الا طلقه وا	والقد	المستثنى انما يقضيه
م	ما عليه فاذا قال الفر	ن	لها طلق ثلثاً او واحدة	بين	من العلم طلقته
ج	جميع الثلاث او خمساً الا ثلثاً	فاجدا	نطقاً اللفظ ولو اطلقا ننتين	وكل	علقته من طلاق او
و	وضيه او عتيق او نذ	رو	غير على مشية الله لم يعقد	منه	شيء باب الشرط ما
ع	علق عليه الطلاق كما بان شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك انت طالق احسن ما
و	وجحد الطلاق وانته	وما	طلقته لستة وان طلاق	البد	عه او طلاق الخطا
ا	او سخط الطلاق او ارذ	له	او طلقته لستة وان طلقها	ن	قال ثلثاً بيا
ل	لستة نصفها	وا	البد نصفها في الحال طلقين	واحد	فاحصل في بائني حال
ص	صار فيه وان قال كلما	سو	على طلق طلق طلقه	فانه	تطلق في كل طهر
ك	لا قطع طلقه	و	لها كما حمله لا يطلاق	كما	يدكر وسوي طلقه ثم

ما بعد

ما ذهب من اخيه وقد عرفت النطق

ما ذهب من اخيه وقد عرفت النطق

م	ما بعد حضيها وظهرها	علي	احمل شيئاً او علقه بالحض	لا	ان يقول متى
ما	ما حضت حضة فقد	ز	عموا انها لا تطلق بالحض	الكر	في الظاهر ولو حاض او عنته
ق	قلها وانكر فلا مر	يد	ها ولو قولها او قال ابصرني	ش	حضيها وجب
د	دخول الطلاق عليكما	وجا	حضر خدامها لم يلق قبل	و	جود حضيها لا يبرئ وليس
ذ	ذلك مما يقبل	في	الا	واحد طلقه المكذبة	الا
ه	هنا دون المصدق وسبا	شر	الطلاق اذ له اربع فقال	ست	واحد انك رأت الدم
ب	بجيش حواء طالق ولا خلا	ف	ان قولها فامد واحد	الفا	يزمها الزوجية هي
من	من دونت وبطلت	عند	كل مكذبة طلقه وان المصدق	ت	انفتحت طلق كل من
ا	المكذبتين طلقتان	ولم يد	على المصدق الا طلقه وكذا	الو	صدق ثلثاً في الدم
خ	خرجت المكذبة مطلقه عند	هم	ثلثاً وكل صدقة طلقين	و	الامراة لو صدق الكل
ه	هنا طلقين ثلثاً ثلثاً	بل	لو اطلقت امرأته كما حمله	اعلم	حملها طلقته في
و	وقت ايجابه فان	نا	عليها مائة موطوءة قبل	ان	يقضي سنة اشهر من حين
ت	تكم به بان وقوعه	ور	دونه اذا كان حمله ذكر او	جميع	ما في بطنك ذكراً
د	دخلت عليك طلقه	و	ان كانا نتي فطلقتا فلدنهما قالوا	الا	يكون الطلاق واقعا
م	مرفك لكن عند	هم	لو قال اني طلقها او اني	لها	ها قد انت بائني وذكر
ف	فان ولدتها جميعاً	في	او قعت طلقها او طلقها	ت	او لا وان قال اذا طلقته
ر	رابعة فعلى طالق واعاد	الحا	لربعة علقه او فوجده الصفة	التي	علق عليها ذلك
و	وقعت طلقات	حتى	قالوا متى وقع طلاق	على	امراتي فهي مطلقه
ق	قبله ثلثاً فان لاكثر	نفو	او وقع طلقه او بعد	او	قع المنيخ ولم يلق عليه
و	وكذا لو بقول عند	هم	اقت لم اطلقك طالق	ابلا	نفا من قدر طلاقها
ا	اوجبناه ان لم يطلاق	ثم	لو قال اني طلقك طالق	سما	ذكر بين العلم انها
ل	لا تطلق الا ان	ما	انها طلقها او احداهما	الفا	نذ ان سني في الاصل
م	من ظروف الرمان ومثلها	ا	بصا ان ونظر اليها وقد عدت	ت	فقال ان لم يكون في طيبة
ش	شادياً فان طالق طلق من	بها	للتعلق لو قانت طالق في	قطع	فقط بطلاقها في اوله وهو

ما بعد

ما ذهبه قطع والمنهول كما ذهب

فيما ذهبه قطع والمنهول كما ذهب

فلانما والتسعين انقطع الوعد المحقق

فيما ذهبه قطع والمنهول كما ذهب

ط	طلوع هذه له ولو قالت	الشيء	طالق فماتت في المي طلق	الا	ان يقول اردت اذا
و	وصلت اليه فصدق بميمه	و	اذا قال طالق يوم هذا	في	عند لم يطلق واذا سكنت
ر	ربعا ثم ان اهلكها	ارسلوا	اليها بالبرج ورجعت ورضيت	عشر	اهلك وما اصددت اذا نكح
م	متى فانت طالق فصح	بالا	من خرجت ولم يلا طلاق واذا	اسما	الامر فقال
ا	ان خالف امرالا	مير	نكح خالف فيه لم يطلق	فا	ن قال من لا ان بدالك في
ذ	ذا النهار كلام فانت طالق	فخر	فيها مثل ان يدانك بالكلام فبعدا	لذي	املكه حرثتم بكلمها
ه	هو او لا فانت في حكم	الدين	فلا لا اعتق العبد المأذون	فيها	وهي تجري فنادى هو
ب	باسمها وقال لها يا	ز	نكح فماتت طالق	ا	ن خرجت فانت طالق فليس
ش	شك في ان لا يطلق لجر	يا	نكح فماتت طالق	لف	في طالق ولم يكن
ط	طرا قدمه فبشر بمرور	د	كذلك يطلق ونكح فماتت طالق	صل	في طالق ثم
د	دونه كذا باطلقت لان	طريق	الا بدالك الكذب وان قالها	وهي	نكحها ان كملت زيدا
ه	هذا فانت طالق لم يطلق	ا	نكح فماتت طالق	ابن	فقيه فانت طالق
و	وان كملت من اهل ا	بجل	فانت طالق وان كملت	وا	ليافانت طالق وجب
ا	اذا كملت رجلا قد	فا	زبالا في الثلثة فانت طالق	بينة	انت طالق ان وصل
ل	لك ما يفتح ان قال كذا	ما	هذا محوي طلق في الحال	وامر	ها عند غير الخا
م	مثل الكسرة وان قال	الفا	ان طالق ثمانية عند قد	و	م زيد لم يقبل ذلك
ن	نعم لو قال من يد	يد	حل الذار في طالق فلا يطلق	امراة	فبكره فلو قال اردت الان
ه	هذا صدقناه بخلاف ما	ا	اذا امر بعجلة بالشك الطلاق	وا	ذاعتك هل طلق
و	واحدة او اثنتين فان الا	حد	له اعطى يوم الاثنين ولا يلزمه	ثنتان	بل واحدة ولو دوى
ك	كونه طلق من نسائه	وا	حدك واشكك عليه غزلهما جميعا	وا	نق عليها ما دام
م	معه اشك فممن	طلقه	وان طلق احدهما لا يلزمه	ان	التعيين العبرة الى حين تعيين
ا	امراة تعين بعين واحدة	وعا	وقال من طلق امراة فلهما	وا	اولى في هذه وقيل ان
ذ	ذي كمالك هذا الا ان	سالم	فان قبل التعيين فممن الوارثا	سم	المطلقة لم يقبل في
ه	هذه التي طلقها منهم	ثم	يقبل في طلقا معين في الاصح	وا	ن قال لا امرية وجبته يذهب

بالشك في الطلاق

بالطلاق

ب	بالطلاق احدا كما وقال	ان	الذات الاجنبية وان كان اسم امراته	ست	فقال يست طالق منى
ث	ثلاثا ثم قال اجنبية من	الطوا	يقبل يقبل في الحكم ويدبر	وا	ن قال ان كان غرابا
ه	هذا الطائر فكل	شي	عند من طلق وان لم يكن غرابا قد	لف	عبد حر وجعل
و	وقف عن التصرف في	ا	لكل يدين وان اراد الواو	الفرع	فالمهابة لا يصدق
ال	الا ان ارد المالا	هيف	الحكم القرعة فاقع العبد	وا	ن فوعن لم يخلص
ت	تلك القرعة فلا يحكم	صل	البهر خلا ولا يصرف في العبد	لف	بعد الاصحاب في
ش	شان العبد وقال برق	وا	لا ولا صح باب الرجعة و	المصدق	طلاق الموطوع ما تم بعد
ع	عدده بلا عوض اذا اراد	دا	عفا حار وصيغتها	كقوله	راجعتك واجعتك ومثله
ي	يكون ردك واسسكتك و	رايه	ناقذك في ظاهرها ولا يلا	استمعا	ظاهرها ولا خفي
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	فان بعد الوطي رد	واستماع	لا يسقط المهر واذا
ا	اختلفا فادعى انه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قولها	ولفها	في العدة لو حصك
ن	نقول اذا سبق بالدعوى و	ذ	انقضت العدة وكانت رجعتك	وما	انقضت الا وقد راجعت
ي	يوشد وانت الان	سيد	في القول قولها واسبق الرجعة	ا	تمت انقضت العدة صدق
ق	قوله بميمه فان ادعى	يوم	اذا معاينة المرأة في	شبه	الرجعين واذا اتى في
ط	طلاق المرأة اثنتين و	الا	بطلقة رجعتا او كحا وكان	ذلك	وقد تزوجت ام لا فهي
ع	عائنة بطلقة واذا اصد	د	انقضت العدة وطلقتين حرمت	الا	ان نكح زوجا بعد
ال	المطلق ويحصل بينهما	عا	لو لم يتغير الحشفة في كاح رجم	سما	صحها فلا يعتمد على
و	وطى السيد ثم بعد الطلاق	الفا	اذا ادعت انها تحللت بزوج و	التي	نكح يسكر في مثل
ت	تلك الدعوى ان تكون	من	الصادق بما يجرها الا لا يصح	لا	بلا من كل زوج يستطيع
د	دخولا بامرأة وغير القاد	د	كالهوى ولا يلا يصح منه و	يصل	حكم بقياس النص
ال	الى الرقعا والقرنا فهو	جب	المعزود فيها والا يلا فا	علم	انه الحلف على كونه نارا
ج	جماعها فوق اربعة اشهر	من	ولا يلحق بالحلف بالله بل	ان	الزعم حقا او طافا في
م	مقابلة الوطي	صح	موا وصرح بالويل والوطي	الا	فقاض بالذكر وهو
و	وارد على البكر ولا يشر	هلا	ولا لا وباصت وقولته	سما	ككابات وليس موليا

باب الرجعة

باب الرجعة

ولا يكون في الخفيف والنجس والعاقبة

بالحرفين اذا سقط احد هاتين الحرفين

ع	عازم حلف على تر	ك	استيقظ وان حلف منه مدته ونوى	التي	بصيرها مولى	كفى	ي
و	ولو قال والله رب	العوا	لا وطنك اربعة اشهر فادبض	لا	دبعة فوالله لا اذنو	و	
ل	لك بوطن اربعة شهو	ر	فليس بفلو ذكر اكثر من اربعة كان	بصرف	بابا لئن وان حلف لا	ا	
ا	اطاها الا بحصول المستبعد	ين	وقال بالبد والدابة وحتى يموت	عشر	من بينها فهو اذا	ذا	
بكون	يكون مولى وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامر فيه	وجها	ن الاصح انه ليس	س	
الا	لان مولى فاذا مد	يده	ووطئ تلك السنة وبقي	منها	مدة الابلاء ولا شك	ك	
في	فانه يصير حينئذ مولى	ثم	لو قال ان وطئتك فعلى صوم	عشر	ايام بهذا الشهر لم يكن	ن	
ا	ابلاء وان حلف لا وطئتك	ان	ثبت في الحال صار مولى وا	لا	فلا وان حلف لا يرج زوجات	ت	
ل	لا وطئتك لم يحكم عليه	سلطان	الا بالابلاء وان حلف لا	بصرف	الى الرابعة ثم اذا	ا	
ح	حلت اربعة اشهر من حين	ارسل	المولى بينه وبين حبيبت ان لا	في	رجعته وانت تسأل	ل	
في	قبة طوبى لها والقيصة	القفا	زينة والجماع وان حدثت المدعة	مرو	منها مثل ان يمضي	ي	
ف	في الامم او حلفت في ذنب	نب	او طأ او شرب او مضى ويستأنف	ولا	يقطعها الا عند ارادة	ا	
و	وجدت في مدتها من	الرجا	وان طلقها رجعا وارادوا	بكر	الاسلام انقطعت المدعة ولو	و	
ا	انه عجز عن الجماع	فلما	ظا قال لو كفي وعدنا	هفا	تهدئة فيه للمعدور واذا	ا	
ل	لم يكن عذر فاعلم	علم	انه وطئها او دنا الحشفة و	حدا	فاذا طوبى لوطي وكان	ن	
م	منه لو طئ بغيره من يمينه و	الا	او في بماند وان بطلا طلقت	ماكا	بطلاقها نزع وترك	ك	
ج	جماعها فان استدام ما	شر	ع فيه لم يهر عليه لقا اذا ابي	على	الغنية وطلا وقيل بحبس	س	
ت	تحصا حتى يكلف الانصر	اف	الى الطلاق بالظهار هو ان يجعل	مثل	ظهوره وكالظهار	ر	
ث	ثدي ويد وكل عضو	وتوا	قال انت كعبي في قال لم	افل	هذا الا كراما	ما	
وا	واجلا فليس بظهار و	ها	كذا ان لم يقصد في الاصح و	اذا	شبهها بحرم ما حلت قبل	قبل	
ل	له فهو مظاهر ولو دأ	رتين	طلا وطلا كاطا لوطي كظهار في	كان	يريد لكل عيناها فاتها	ها	
معا	مع الزوج يكون مطلقة	ثم	مظاهرها انما انكار عيارا	نقعا	للطلاق او لم ينو كانت	ت	
قب	قبله مطلقة فقط و	وقعا	في الحكم عليه عند بنية في	مثل	انت على حرام فلو يكون	كون	
ه	هذا بقصد طلاق او طاهما	عا	فلما او ابدوا بها رجعا في وجه	اخر	يكون طلاقا واما لو	و	

باب الطهارة

بالحرفين اذا سقط احد هاتين الحرفين

بالحرفين اذا سقط احد هاتين الحرفين

سا	بين انه انما كان من المحر	مين	عندما بنو فعله كفارة يمين	وا	ذا علقه بشرط كان حاصلا	صلا	
ل	لحصوله ولو احدى ذ	وجا	تلك فليست ذاتا من الاجنبية	بر	فانت كظهراني فلو انك	وانك	
ح	حرضت عليها وتزوجت ثم	ا	وجئت بها من الزوجة وان	الظهار كفارة متى كان	ان		
ف	فيه عايدا بان	ا	نكحها بالظهار وقدنا	وا	فراقها فلو انصلت	ت	
ي	بومئذ به فرقة نزع	يل	النكاح فمضى وطلا ولم يرجع	وما	فلا عود اصلا	اصلا	
ن	نعم لو رجع فالرجعة عود	والا	سلا بعد ليس يعود في الاصح	وتقا	هو عود وان شراها وقد	وقد	
ا	او جظهارها فلا عود ان كان	شرا	وها بالظهار ولو فرق بعد	ماكا	منه من العود لم يجعل	جعل	
د	ذلك مقسطا للكفارة والمعرو	ف	ان عجز الوطى قبل التكفير ويجوز	على	الظهار ليس بشهوة	ه	
ا	اما الطهارة الوقت	فجا	خلاف تصحيح صحته وان يكون عوده	فعلا	لا امسا كا	ا	
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ابطا في المداة فاذا الحشفة	ان	ينزع ولو قال لا يرج	رج	
ق	قبله انت كظهر ابي	فخر	وجهه انما اذا بارح كفارة	الذي	يكون الطهارة وعرضه	ضه	
ط	طلب التاكيد ففي حكم	الدين	ظها وادون الاستئذان بعد	انشاء	الظهار ويكون بالكلام	م	
ا	الثاني عايدا في الاول ولا	زياد	ه على عقر فيه في كفارة الطهارة	فعلي	هذا بشرط كماروي	دوي	
ح	حصولها مؤمنة بلا عيب محل	في	العمل والكسب في صغير واقرب	منل	اعوج يتابع المشي لا	ا	
د	دبر وورث لا من هو في	سر	هرم ووطئ وجرى او اصر	سكا	واقا قد انقته واذا	اذا	
ه	هو فاقدا لانيه فلا تر	دد	في جوان وكذا اصابع الرجلين	فان	فقدت سبابه من اليد او كان	كان	
م	مقطوع الوسطي لم يحجز	وكر	ها بضر ومقطوع الحضر ليس بمعا	ا	علمه من لا بهام لم يتا صل	ن اصل	
انث	اثبات جوارها عند	هم	ومعزى مدبر ومعلق وذكر الرقي	انشاء	سوا الام ولد وانما	ا	
ت	يجب فاضل عن كفاية نفسه	و	عيا وكسوة وسكنى بالمعروف	سكا	وصلوا ومنعوا	ا	
ا	اجاب بيع ضيعة بكفى	اهلك	والطلاق وعيد مسكين القها	و	ان عجز عنها الزمة ان يصوم	وم	
ل	لذلك شهرين متتابعين	مقدمة	الهلا ليرفعه هلا او من انثائه	ما	انكسر ثلاثين فان عجز حقت	خفف	
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لاطعام لكل مدته وشروط	ا	لفطره فلا تجزئه القيمة بخير	ه	
مر	حرم من يحق نقته كا	بن	واوخواها ولا كافوا بها شي وما	شبه	باب اللعان من	من	
ع	عاب امرأته بالزنا وقبح د	تاج	الحدو الثغر ونفسه فله درق	و	اسقاطه باللعان ولا يتم	ا	

باب اللعان

عقبه فيصود ان يكونا معا ولا يتفقان

بسطا معا والمراقبة لا بينهما معا

ق	قد روجته غير ذات	الدين	بما علم زنا او بظنه الظن المؤكد	الثا	بت واذا انت بوكيد لا	ا
ي	يجوز ان يكون منه وجب	في	ذلك باللعان ولو كان معهما البيت ثا	ثا	وعلم الزوج انه زنا	ا
ب	بها وانت بوكيد بقدم	ر	احتمال كونه من الزاني	ماكا	بجلاله النفي لنسب	لنسب
ه	هذا الولد الحادث بشا	سبع	الظنون والاحتمال لا عن	على	الفور وان شا	ا
ف	فيؤخر الى الوضع ثم يقبم	سنة	اللعان او زنا الولد فلا وما ارا	افلا	ذلك يشبهه فهو	و
ي	يعرض على واحد او اثنين	من	نقلا عن ابي داود في شبهة في	مثل	نكاح فاسد فجأت	مت
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نقلا عن ابي داود في شبهة في	اصل	ثما وغيرهم واصل	ل
ص	صورة اربعة فان بلغوا	سبع	فاكثر فلا يكون عندهم جماعة	وا	ن يكون في اشرف مكان لعل	ل
ان	ان يزوجه بالتعليق	ثم	يعظمها ويبلغ عند خمسة وليكن	وليا	ليقبلها واول	ما
ي	يوم هو بالقيام قبضه	في	ذلك اربعة اشهر في اربعة اشهر	وخم	قد فيها به من زنا اصناف	ضا
كون	كونه اليها فاذا	عا	ج على قار الاطعية لعنة الله	ا	نكاح الكاذبين وبور بعد	ه
ا	ان يقول من قا	م	اشهد اني الكاذبين اربعة بعد	لراج	والافضلها غضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا في الولد مرة فاذا	ما	لاعت مرات الحد والاشبه	شبه
ع	عند العلم ان لفظ الشهادة لو ا	بعد	وابدله او بدله غضبا بلعن او	كان	مقدمتهما لم يصح ثم انة	ه
ا	اذا الا عن زوجته	تزل	عنها وتايد حرمها عليه ولو اقدم	على	قدفها الجني حد واذا	ا
و	وجد من الزوج عذر	الاما	ولم يلا بالنسب زوج واحد	فعل	ام الحقة النسب	ب
ل	للامكا ولا يتفق عنه	اصل	الابا للعا فام يمكن ان يكون منه	مثل	الصغير والمسوح اوجا	ا
ا	الولد والمدة من النكا	ح	دوسنة اشهر انفق في البعان عند	علما	ثنا وان وطى بشبهة وحصل	ل
ي	يومئذ منها حمل	وطلع	مدة الام الحقة وكان يجالس العلماء	وفقها	البلد وشبهه ولم يعرف	ف
ت	تعتق فيه على الفور وليس	الى	ناحين الا لعينة وحفظ مالا	وخم	فان ادعى جهلا	ا
ف	في كونه قوتيا او جهلا	باب	جواز النفي من اصله لم يقبل فيه	والكا	رجوز عن جالسة اهل العلم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الولد ولو ابيت اليوم ولد او	مس	ولدا وقال السابق	ق
ا	انحدون اثنائي لحق	ببد	النسب وكذا لو كان بينهما	ما	دوسنة اشهر وغلف	ص
ن	نافي وطى امته من	و	لها لعا فان وطى او ادعى انه	كان	استبرأها صدق بميمنه ولو	و

بسطاها

بسطا معا والمراقبة لا بينهما معا

بسطا معا والمراقبة لا بينهما معا

ي	بسطاها اثنان بشبهة و	وقف	الحمل الامكا ثم ادعى عرض	على	القافة فان كانت ورا	دا
س	سابقها قد حاضت	ثالث	حيضا او حصة في الزمان	فعلا	ه وها حرا قد ثبت	ت
قط	قطعا اثنان فيهما او احدهما و	لثا	خذ قايق واحد حرجب عدل	مثل	الشاهد فان الشك قوله	كقوله
ا	القايق حصل الاشكال	ل	او لم يكن ترك حرجب	سو	لنفسه واخا ن	ه
م	منها باب الايمان	ثم	لا يصح الا من بالغ عاقل فارقا	دا	ليمين ويصيح ابرادها	ا
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	دربع	الى المستقبل على ترك واجب	و	فان حلف على ترك واجب	ن
ا	الحث والكفارة فاذا اورد	ها	لترك سنة مكره فالحث والى	عدا	ضيلة الكفارة او الفعيل	ل
و	وهو مباح فهو ما مو	ربا	جينا الحث او نغنا لا يجا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	او التصفة فما كان	من	ذلك الله وغيره بالتقييد كالقا	هرا	والرحيم والحجي	ي
ل	لم يتطلم يمينه وان تأول	قبل	وان حلف بالاشركة فيه لغبر	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	له التي لا يموت فلا يؤكل	ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن حلف
د	رجل بمنزلة كالتبر والنور	صو	والمسحح من تعقد الابنية و	السا	باب اشركة من صفات	ت
ا	الذات التي لا يحمل	مود	ها غيرة كعظمة الله وكلامه المقدس	س	وجله فهو كالحلف بالله	بالله
ق	قالوا انه لا يقبل منه	السلطان	تاويل الله وقدرته وحقه و	ماكا	بطلق وصف الله العلى	العلی
به	به كذلك الا ان بشا	و	للعلم المعلوم والقدر والحق	على	المقدور والعبادات فان	ان
ا	التاويل يقبل ولو قال ا	طلع	الله واشهد الله لم ينعقد ان قال	فعل	عهد الله وميثاقه لم	م
ن	يجعله الاكثارية والقسم	على	غيره فاقسم عليك بالله لتفعلن	نحو	فان قصد التريط	ط
ل	لنفسه باليمين انعقدت	بلاد	فان فلا باب جامع الايمان وان	مر	احلف لا	ا
ا	اسكن الدار فلخرج فان قال	نحو	وستا في ذلك فليقل بادية مر	ضی	لم يجئت ولو الى	ي
ي	يميناً انه لا يدخلها و	شا	ان يستبرأ ولا يركب ولا يلبس	و	لا يقوم فاذا	ا
ذهب	يستديم ذلك	ود	اي يمينه وكذا لا استبرأ ولا	اسرى	فاستد امر حث وكذلك	ك
ا	اذا حلف لا يدخل دارا	و	يخلها فخله حث لا يسطحها	وخم	ولو حلف لا يدخل	ل
م	مسكن احد فليغيبه	الفقيه	بالحنث ما يسكنه غايه ولو قال	السا	يل كان القسم	م
ع	على حوال	داد	فالحث لا يملكها ولو لا يبا	ح	ابن الوالى فغرك من	ن

باب الايمان

باب الايمان

ولا يثبت ما كانه ان ثبت

لا يثبت ما كانه ان ثبت

احدها او كلاهما او كليهما

احدها او كلاهما او كليهما

الولاية ثم باع الا	ين	فان كان يرد	ما	اذ احلف من مطبوع	خ
وليمة امه فلان او	ز	حينئذ فامة وطلق الزوجة فلا يكون	يكون	حينئذ الا ان يشتر	ير
للتخص بعينه وبسر	يد	ه ولو لا يدخل من هذا التا فجل	على	باب آخر واحال	ال
الدخول منه لم يحن	و	ان دخل من الاباب من زوج حن	فعلى	هذا العمدة المتر شمة	م
يحجب من حلف وهو	ناظر	يشترط الحصة في هذه الحصة فانه في	مثل	هذا الحن الا بشرط	ط
ثبوت الائم وبقا و	جنى	لو طعن في الحن ولا يحن	بشر	بالقبت من حلف على	ي
ترك اهل الخبر وان	ا	فلم ياكل من حن ولو ردو	ي	منه شرا لم يحن ولو	و
اقسم لا يشربه وكان مستد	عيا	بسفه لم يحن ولو لا يرد	و	قه فطمعه ولفظه فقيل	قبل
من ذلك حن وقيل لا	وكا	الا وحلف لا يشرب	عمرى	من هذا الكور فضبه في	في
عليه وشربه فلا حن	لدي	واحلف لاكل اللحم فهو معد	ور	في اكل الشحم وفي	ي
الكلية والكرش وكذا من	من	الكلية والحن وان حلف لبا	في	من اكل الشحم فاكل سناما	ا
والية لم يحن ولو	ي	عليه حن نعم ووجن	وغنى	الطيب لا التمسك وحلف لا	ا
اكل الرؤ من حن برؤس	شا	وبقي حن وحلف من البيض وقع على	انا	بني المصلي منه المراسل	ل
لناضه حتى من جاج	ور	الطير من حن وان حلف	من	اكل الادم فاكل من	ن
ملحم ولحم وبن و	نحو	وان حلف اكل الرطب ليس كل	ماكا	منصف حن وليس	س
كان حن من حلف	من	اكل او طعمه منصفه ولو حلف	على	الفاهة فبالرطب والعنب	ب
حنه وبالزمان هذه	ثلاثة	ها حلف لا يلبس شيئا	فعل	الدع والجوش والتعال	ال
في الاصح نفع ذلك كالتا و	الا	صحة دا حلف الزعفران الى	مثل	فمن وقب او خفيفة	خفيفة
ها ولم يحن به والمعرو	ف	انه لو حلف لا يلبس جلبا فليس	احد	الخواتيم من فضة او ذهب	ب
حنه ونه عليه اذا اذاه حن	فما	احتمل لا يشرب ماء عطش فقد	ذكر	وانه لا يحن من	ن
ثوب له ليس ولا ما	استطاع	من صباغة بشر بانه عطشا وا	ي	رجل حلف لا يحن	حد
ببابة فلا تواقفا الا	احد	بالضرب وحن فنحن شعن	و	عضه وركض بدنه	نه
تجلا به حن	فا	دا حلف فقر القرآن وسبح	نحو	لم يحن بذلك ولو	و
اقسم لا ياكل جها ولا	سر	افاشا اليه كاتبه ورسله لم يحن	والنا	قه البسرة من المال به	ح

حن

حن من حلف ان	ها	ذا الاله وحن توبه ويدن شا	مع	اجله ولو حلف لا يستر	د
دار فلا حن او لا يستر	له	رنا او حنا يدن	ما	ن ولو حلف لا يزور	ور
هذا فيسجد منها	ثم زل	الها منه سكت لم يحن ولا يكون	يكون	متر وحا ولا يصرف في	ي
ملكه بيع فكل من باع	الملك	الذي ومن زوج له لم يحن و	بعد	لو حلف بضرب عبده	ه
الف سوط فشدة	الا	لف ضربه ضربه واحدة وعلم ان	الف	السياط اصابته برجله لو	و
انه شك كذا ايضا الاصح والا	فضل	ان يحن وحلف من فاكل	الجمع	الائم لم يكن حاننا	ا
وكذا الحلف لا يدخل	ولا	اكتانا او حلا او كرها	منه	فلا حن ولا يور	ذر
لذلك وان حلف لياكلته	اول	الشهر قبله لم يحن وكذا لو حلف	اكثر	او حن منه وان حلف لا يفارق	ق
الغرم فحرب منه فان	شهر	القول المقطوع به انه لا يحن و	من	قال ان شاء الله في	ي
هذا المبني تلاصقا قاصدا	ر	وحن لم يحن فان حن ثم عن له	حرف	الاستنفا فاستنفا بعد	د
ما انعقد لم يصح وان	جب	الاستنفا انما المبني صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا	عوا
انه الصحيح وان قال	وا	لا حن على فسلم قوم وقد	مثل	بهم حن الا اذا الى	لي
او استنفا بقلبه ولو	قام	الصلاء لم لا يور وعلان	مسا	مت لهم فعلى الطراز	از
حن ان لم يستنفا	يوم	اذا با كفارة البين اذا او	جد	الحلف الحن وجب تكفير	د
ذلك الحن ثم يتخير	الحا	لغيره كالتطها او طعا عشرة	ود	فع لكل واحد مد نقى	قي
هو من قوت البلد لار	دى	معين كسوق كل ايضا لار وارا	را	ولا يجزى منطقة وخف	ف
بل يجزى ليس به	قوة	العشر يكون مائة او فقر لا يجزى الدرا	م	ان كان معسرا صام	م
اما ما ثلثة وللعبيد المكفر	ين	الصيا باب	العد	دا تر حوا بعد واستد حلت	لت
حد الطلاق حن العدة و	من	كانت مائة بالوضع فان ارنا	ب	بما وضعت اربع قوا بل ان	ن
هذا الوقي لخطط	عيا	وصورة انقضت به العدة في	و	اكثر احلين اربع سنين واما	ا
مدن اقله فانهما نكو	ن	اشهر والحالين في الحن ومن	شوا	النساء بعد ثلثة اقرا	ا
المطلقة الطهر اذا	عا	بنت الحصة ثلثة وربع قبل ليلة	و	ان طلق حوا بضاحين	ن
الحصة الرابعة ويصور ثما	ن	وامر بعين وما على الضعيف وا	ما	على الصم فتمام سبعة	ن
ولحظة هذا في الحان	و	اما من ضمنا اثنين	اشهر	القولين وبين الايام حكا	ا

باب حن البين

باب العدة

كلامه انما ما اجمع به علماء الفقه

وهو انما اجمع به علماء الفقه

ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	ما شئ من يومه قبل ان يسلمها	ذلك	وانقطع حيضها	ا
ل	لزمها ان تعتد	وتوفى	ما عليها اشهر من كذا من الحيض	العا	دة ومن حاضت اذ زال	ل
ا	الحض عنها قال الشافعي	وجه الله	تقف بالاشهر من الشهر ومن	شر	عت تعتد بالشهر ثم	م
هـ	حكم عليها الحيض بطل	ور	جئت الاخر او عدة من الحيض	ما	حيضتان ودوات الاباس	س
م	منهن ومن يحض في الما	ضى	شهره فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعا فالمنقول	ل
ا	الاصح من قوله رضى الله	عنه	انها تم عدة حرة وانما لم يكن	ولا	بها عن الاما في الحكم	م
ث	ثم الموطوءة بشبهة	فا	نهانعت كالمطلقة واما الوفاة	من	كانت حاملا فالوضع ومن يكون	ون
م	منهن حرة حايلا فا	جمعة الامة	ان عدة اربعة اشهر وعشر و	العدة	للامنة نصفها ويجب على	على
ا	الرجعية اذا لم الزوج ولم يات	على	عدتها ان تنقل عدة الوفاة	د	لزوجته نكاح في الدين	دين
ا	الا ان ثبت موته ا	و	طلا في القديم بتراضى مع	مثل	اكثر الحمل ثم بعد الترضى	ص
ج	جعل كالتو في فتعد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة من	منى	وطلق احدها وما لا بعد	د
ت	تعيين ارباب اعتد للوفاة	ة	ان كان لم يطلها او وطئ	و	انا اشهر او اوفى رجعي	ي
م	من الطلاق واما في	الما	الطلاق فانها تعتد بالاكتر من	ثلاث	حيضا وعدة وفاقا والطلاق	ق
ع	عدته من حين ار	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الاكبر	و	اجب بعد وفاة الاباين	ن
ب	بان ترك الزينة كما	وصفو	انما ملكا او حرم عليها استنسا	دبا	لتساب الصبغة للزينة وما	ا
هـ	هو طيب لا ستا	نه	ولا تحض ولا تنهض وعليها الاستنسا	ع	من الاحمال بالامد فلو	و
ع	عسر جازا لاجل عند	الكا	قه لا يغسل لها ولا تنظف	ومحوم	مباح والحرج حرام عليها	ا
ل	لكن اذا احتاجت للتعا	مل	في بيع غزاة خرجت نهارا	واما	السيل فلا ولا يحمل	ل
ت	نظرق الباي ايضا و	السلطان	يمنعها من الخروج الا بسوء	العشرة	وبدا لها على السكار	ن
ا	او ضرورة ثم ان كان	الملك	له في سكن اطلاقا سكنه فان	التي	تطلق السكنى لها واجب	ب
ن	تعم فلو كانت ساكنة في	الامر	من منازلها فلا يساكنها	لا	حرمها وخوم ولو يمضي	ي
ال	المسكن باذنه فوجب	ا	لعدة قبل وصولها اليه فيه ولم	ينص	عنه الى مفرد تجارة او	و
ث	ثواب ولحقها	سا	ع الطلاق فان رجعت ون	في	حاجتها فاذا افضتها وبقى	في
د	ر من من العدة فاوكد	عبد	يسافر رجوع معه ثم بقية العدة	المعر	وفية في المسكن ولو يقول	ل

ثاني

وهو انما اجمع به علماء الفقه

وهو انما اجمع به علماء الفقه

م	مخرج للنفقة واذت ان ا	بن	مكاو قال بل بالطريقة المعرو	فه	ان القول قوله والحكم في	في
و	وطى المعتدة في نكاح فاسد	العا	سواء او اذ شبهة ما ان	و	تقدم عدة الحمل في	ي
هـ	هذا وعدل تجري على القياس	س	ففقضي عدة الطلاق ثم	ينصف	لعدة الشبهة ولو راجعها	ا
و	وهو في عدته فلا بد	من	ان يرجعها فيقضي عدة الشبهة راجع	في	العدة فطلق ولم يطل	ا
ا	الرماء استيناف ا	لا	عددا بقا الحظمة بعد الطلاق ومن	للكر	ثم الاصح نقلا	لا
ج	جريا الباي في عدتها و	يخلف	الحكم في الرجعية فلا رجوع	ا	لرجعة لا تصح بعد انقضاء	ضا
ت	نارخ العدة وان طلق و	احد	رجعة في العدة وان قالت	احدا	واكر فان عرف	ف
م	من الرمان ما يتصور	في	مثله انقضاء القول في	ما	اذا قال طلق بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا في العدة فقال	هو	ما ولدت الا بعد ما	ا
ع	عقدت الطلاق لقولها	ولا	اشكيا بالاشهر اكل حصل لك	ام	الملك في امة اوجب اذا	ذا
ال	الاستبراء قبل الوطئ فلا	ياق	من ملكها ما لا تضع ومن	ليس	بها حمل استبرئت	ت
خ	خلف الملك بحضه كاملة و	الما	الذي به ذو الاشهر الصحيح	يعر	فهم لشهر واحد وان شرع	ع
د	رجل ملك امة معتدة اذ	ملك	زوج او مودة لم يستبرأ من	في	او زول النكاح وتعد	د
م	منه وليس من ملك زوجته	منله	بل له وان لم يستبرأ وان كانت	على	ملكه فباعها ثم انتفى	ي
و	وضخ العقد فعليه	الا	على الصبر وان شربها فطلقت	اكر	اصحابا متى انقضت	ت
ا	العدة استبرأها اما	من	طلقت حتى فيسبرأ فطعا و	من	باع امة وطئها وهو	و
ل	لم يستبرأها كره خوفا على	نسله	وجازا رجوعها قبل الاستبراء	ثلاثة	يستبرأ امة توطئا	طا
ق	قد عتقت ثم نكح وكذا ام	و	لها عتقت من زوجة	ا	استبرأ او وطئ لم يجز	ب
ب	به استبرأ ان شرع الثاني اذا	تمت	مدة الاول الرضا انما ثبت	حر	منه بلا بن امرأة لم تمت	ت
ض	صمت شيئا يمكن في مشا	له	الحض فلو طئ لبسها ثم ما فقد	ف	في بطنه حرم وان جبر	ن
ث	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	للبن باو خوم حرم سواء كان	مثل	اللبن او اكثر الا اذا كان نفس	فس
ال	اللبن مغلوبا فلا صح من ا	خلا	فانه حرم من اشهر الاشهر	جبر	عليهما جهران لا يقضي	ي
ب	به في الحفنة والرضع اوصا	فه	المشروع ان يرضع وهو حي لم يرض	ابل	الحوليين حشيت فليس	فليس
ث	يقع بدونها حرمه و	في	الرضع اشهر طه القرف فاذا اظلم	وبا	عد نفسه حنثا رضى في	في



باب الرضا

وهو اجتماع الخدم والقطع ثم الشك

بما لا يفيدها من غيرها

د	دائم رضة ولو عتق	يوم	وضع ونقل من اليد أو حش	بد	فالتفت ثم عاد في الحال	ال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لأرضعها رضة خمساً	و	أقل أو شك هل حش	حي
م	هذا الرضيع حتى دخل اللبن	فاه	إلى أن يرضع أمه أو غيره	ا	لرضعة نصبر أم الفلام	غلام
و	وبصير صاحب اللبن	والله	وأبواه وأولادها أباه وأخته	سرا	إلى أختها من الرضاعة مثل	مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رحم الله	لو كان للرجل خمس عتقا	بل	مستوليات فوضع حتى	ي
ج	جميعهن مرة مرة كفى	و	صا ربنة وحرمن بضاً على	و	ذلك لأباه كان واطباً	ا
ت	تلك النسوة وكل من	الحق	نزل به فاللبن له وحكم	ها	ذا اللبن لا ينقطع إلا	لا
م	مى ولدت غيره وإن أدى	إلى	التطاول وكذا وانقطع وعاولو	رو	ضع بين زوجيه أمثا	ا
ا	أرضعتها امرأته أو أحدهما	مد	أو ناسية فإنه يفسخ النكاح	ن	ومن أفسد على الزوجين	ن
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه المهر باب النفقات	وما	يجب به يجب على	ي
ال	الموسر مدان والمد	سنة	عشر أو قبة المعسر الذي هو	اشبه	بالوسط مد ونصف هكذا	ا
ح	حصرون ويكون حياً يسلم	في	كل يوم من البلد وعليه طين	ذلك	وضعه فارتأى بابدال	ال
د	ذلك بعوض فوجها والذي	يعز	ي إليه الصحة بالجواز وكذا أكلته	وكتا	لا وألادهم مما كان غالباً	ا
ف	في البلد فإن اختلف ليار	و	اعسار قدره الحاكم ومن لا يار	كل	الخبر بادام أصلاً	صلا
و	ولجبها عليه الأدم إذا اعتما	د	غيرها ويجب لها كسوة تقع	اسم	الكفاية والعماد القويم	قويم
ال	البلد وعادة أهل	فن	الزوج ويجب لها في الشاوم قد	يليق	به وما يكون	ن
ق	قعودها عليه من الحي جرت	لها	العادة لا الطيرة ولا ما يفعله	لأنه	من الحضاب ونحوه بكى	ي
ط	طلب المشط والذهن	يوما	منه ينظف الشعر من الرأس	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما يحتاج من	الا	الظنم ولا كل ونحوه يجب المسكن	أكثر	ما يجب لا يقبحا لها	ا
ثم ال	ثم الحاد من خدمه ما طلب	اثنين	لم يجز قال أحد أهل بيرونها	من	لزمه خدام نسائه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقته في	الرا	من كسوة ويجب النفقة بآب لا	ثلاثة	لعقد والتمكين بالغرض	ض
ل	لنفسها وإن لم ينفقها عن	ج	أهلها ونفقة لكبير صغير لا	عكسه	كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا سقط لغيرها عن الوط	العشر	ة برضاها أو غيرها ولا عياله بما	ف	ولامة أن كانت مختلف	ف
م	هكذا استبد إلى الفر	بن	والفر بناتى فلا لها ولا	لا	إذا استبدت إلى ونهارة إليه	م

اجتماع النكاح والكف ثم التفصيل

بما لا يفيدها من غيرها

و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلم بالتمكين لنفسها ومكت بعد	علا	رمانا يمكن وصوله لو	و
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	أول وسقطت وسقطت إذا	فيه	وكذا إذا ذه	ا
ج	جرت لها جهل أو جهل	الشهر	فأذن لها بالأهرام بالتحج	لنا	خبر عن نفقتها ما لم	م
ت	تسافر ولا يجوز له	وفي	أهرامها بغير إذن يسقط ودون	نيت	ليس لمن صوم قضاً	ا
م	متنيسع ولا صوم التطوع	والسنة	بغير إذن ولما طلقاً ودون	حققة	مثل الرزوجة في الوط	الا
ا	التنظيف فانه يجب لها	لنا	المطلقة البائن فيجب على الزوج	سقط	ها بالسكن وذات الحمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها	من	انفق جامعاً فانت ما لا استرة	و	معتة الوفاة اختلف	ف
ال	القول في وجوب نكاحها	ولا	ولا في أن لا ينفقها على	مر	وان كانت حاملاً وان اختلف	ف
خب	خبر الزوجين فقال الذي صر	فته	نفسه شهوراً شهرين ميمناه	ثم	التمكين إذا اختلفا في	ي
ن	نفقة صدق بميمنه	و	ما تأخر من نفقتها صانداً في الدمة	و	إذا عسر بها قال بها يكون	كون
و	وجه أصبر والنفق ان شاء	ت	لكن بالحكم فاشأ المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ روى	روى
ال	العلماء ان هذا ذلك وهن	ابن	بما كواما مند على مسافة القصر	اشبه	المعسر والمكسب قالوا	ا
ك	كالقهر فلهما لرجاء	ا	ن وكسوة إذا عسر بها فمثل	ذلك	يفسخ بها والمعروف	ف
ف	في نفقة الخادم لا تنع	يل	للفسخ على العسر بها لكن ذكر	وا	انها ثبت ديناً ويقضى	ي
ثم	ثم الإدام كذلك والعبد	الذي	له زوجة إن كان مكسباً	لنا	بأن نفقتها بحسب فيما	ا
ا	اكتسب أو يجاريه وعند عدها	ذكر	وانها تعلق بذمته ولها الفسخ	لث	باب نفقة القريب الاصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	فأكانوا أو ذكوراً وان خالف	كل	الاخر في دين الحق	ق
ن	نعم يسقط لكسبه وغنا	و	غير المكسب إن كان يطلق عليه	اسم	القصور ونحوها أو زمنا	ا
ق	قلنا بوجوبها وأما إذا	كان	كبيراً فافسخها الأصل لا فرع	في	اعقاب الأب خلاف	ف
ص	صحح العلماء وجوبه	و	من أجبه وجب زوجته وبدا	نفسه	أخر ما سواها ثم بزوجته	ي
ا	الولد ثم الأم ثم الأب	وقال	بعض الأصحاب أن حق قبل يسيروا فنفقهما	ه	والأب قبل الأم قبل بقسما	ه
ج	جميعاً ومن استوى قرعاه	امرا	بنفقته وإن لم يسيروا وجبنا	ها	على الأقرب إلا بوان إذا	ا
ت	تسارعا فيمن نفقته الزمها	السلك	الأب أو الأب الأقرب فلا قرب ثم	الموت	بعدهم يلزم الاصول	ل
م	منهن كذلك ولهم	الملك	في المطالبة ما لم فاتها لا نصير	مثل	نفقة الزوجة ديناً نعم	م

الغضب والكفر والقتل

منه يفرج الله عنه

ا	اذا فرضها القاضى فلهم	الحا	بطلت قاتلها وعليها الرضاع اللب	حد	واعليه فان لم يلق	ق
ع	عند مريضة تعينت لعا	هد	ارضاً وان وجد غير الام فطا	يقه	من العلم يقول بتصور	صور
ا	ان يأخذ الاب كرها والذي	قطع	الاب بضعته انا والى بارضاعه	و	طلب اجرة مثل فهو	و
ل	لا ذم ان يجاؤا ان يلزمها	اباه	وان تترعت الام لا يلزمها ان يكون	فاطمة	له قبل المولدين وكذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رفيقة وكسوة و	هو	م عليه ان يرضعها عدم نفعا	وحد	مقولة الرية على المشهور	مشهور
ص	صفة نفقتها ومغزو	ص	كسوة على نفقة الحدة وكسوة	يجه	فذلك العرف ثمة	ثم
ب	بعد ذلك سحبت اذا	وا	فابطع ان يطعمه ولا يكلفه ما	وما	لا يطعمه ويرجحه في	ي
و	وقت الصلوة في السفر والا	قامه	وبعقبه السفر الجا والقاء وما	اشبه	لا يجوز ان يؤخذ	د
ا	الاما فضل منه	بعد	لها ويبيع ما في نفقة البهائم	والر	فيكون تعذر فيه الكرا	كرا
ك	كما تكلف دفع المأكول ان	فا	تعه باب الحضانة والانات	ا	ليقربها ولا اختلاف	صلا
ف	فانه لا يتقدم امراً	والا	الطفل ما لها والقرن في ثمة	ج	انما الا ثم تقدم احدا	ا
ثم	ثم خالة ثم بنت اخ ثم	يقا	م العدة بعد الاخت والحداد	كل	من لا يرث فليست من اهل	ل
ال	الحضانة وتقدم اخت من ا	مه	وابيه على اخت من ابيه وثبت	اسم	الحضانة لكل ذكر حر	حر
ق	قريب وارث ولا يخلى	ف	بنت عمه المشترها ويسكن الى	موت	بغيرتها من العم ولو	و
ص	صارت لذكور واناث كانت	الا	تمولى بها ثم امتها انها ايضا	على	الترتيب ثم الاب وينصرف	ف
م	من بعد لامهاته ثم الا	مر	بعد ثمة انما وقبل تقدم شخص	ثمة	على الاب فيعقبوا	وا
ا	الاخت لا يرث ثم الاخت لامة	ثم	الحالة هو الاكل واذا	اخر	زست التمييز طفل	ل
ج	جعلت الخيرة اليه فلو	انه	اخار ولد الاخر الى غيرها	ف	انه اذا اخار الاب لم يبرح	ح
ت	تحت يد ولا يمنع اذا	نزع	شوق من بامته واشتاق	نحو	بينها لم يمنع ذباها ويزك	دك
م	من ايام كالعادة لا اذا	مد	ولها عرضها ولا يزورها البنت	قدم	اختبار الام كانت اقامات	ان
ا	البنت ولا ياتي الاب ولا يزور	ه	وله زيارتها والابن معها لبا	و	مع الاب نهادا	و
ع	عدم الاب والجد وانما احدا	من	العصبة قديم على الام ولو	يدر	لا ثم وكهنتها	ما
ا	اخرنا اخاها وانتقل الى	الطا	نفة التي بعدها على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعاب	عاب
ل	لغيره من الكافر لا يند	ع	يقتل الجا واما المروجة ففي	اشبه	الوجهين ان تزوجت من هو	و

ع الطفل

الغضب والكفر والقتل

منه يفرج الله عنه

ع	ثم الطفل او قريب	وكان	من اهل الحضارة استحققت مع	ذلك	ولا حق لسا فواذا ما	ما
ص	صار السفل فقله فلا با حق	من	لا ثم من بعد محارمة العصبة	وكان	رج من الحرمة لا يمكن انفلا	لا
ب	يشتهاه ويعطى بنته با	م	كالحجيات ولا يقص من به	مس	جوت ولا من صبي	ي
و	وميرس ويقص من شرب حراً	ما	سكن بعد الكافر لا يقص	كلا	حد منها من ضده ولو وقع	ع
ال	العبد بمثل ما ور جلد	كان	كافر او غير كافر لا يحد	شم	الاسلام ثم ما المجرع فلا	ا
ح	خروج لهما	ما	حين القصاص يجب ان يقتل	لذكر	بالموت ويقص لاب	ب
م	من فروعه ولا يقص منه	ف	وقتل فروعه رتد بدخول رتد	سميت	اعنى المرتدة اذا	ا
ث	نار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص ولو المجرع ثم	به	الحج فانه فيه اختلاف	خلاف
م	مقتلهم يسقط القصاص و	احدا	لقولن يقول ان ضرر من الة	ج	جبا القصاص العمل والفعال	ال
ا	خطا لا قود فيها	وما	رهاب الله من يهد فقتل اذا	نشا	لبعصده بما يقتل غالباً فمات	ت
ل	لا ما لا يقتل غالباً كعصر الاذ	نين	وضرب الشوط وهذا حق عدا	اب	لا قود فيه ولو	و
ح	حبسه من الطعام وقد	نقدم	لجوع عليه كالحبس منه	لانا	من موته فها فلا يجبه	جبه
م	من القود شئ وبعضى	السلطان	بالقود من غير ان يغرق	ث	منها تودم والرحمى لا	لا
م	من مات فمرا بلا اثر فذلك	الملك	يلزم دية العمد او ضرب بمنقلا	جعل	بضربه حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	القائد فمرا او مغرول او غص	لذكر	بشده او خنقه حشا	ا
م	هلك والقاه وقد ا	شرف	على ليقه حوت او سعة عقر	اذا	كانت يقتل غالباً فقتل	س
و	وجب ولو امكن الو	الى	او غير ذلك لزمها القود ولو	كان	المأثور بالقتل ذاهب	ب
ا	التمييز لزم الامر ولو ا	سر	رجلا وامسكه فاقود	على	القاتل ولو شهد عليه	م
ج	جايز الشهادة عند لا يتر	دد	في شهادة ثمة فقتل بها وجعا	ا	بالشهادة لزمها القود ولو	و
ت	نوحى له ستمات لا	وا	لقاتل طعاما فاكله الرجل فا	كفر	هم يقول لا يجب	ب
م	منه قود بل دية وان	قام	واكرهه على اكله وجب القود وقوله	من	مثله الموت غالباً وقع	ع
ا	اجتا القود وان كانت	به	سلعة فقتلها رجل اعتد	اخر	صا على تروى فمات فوض	ص
ع	عليه القود وكذلك	ا	لانسلاوشرك في قتله الو	قثمة	قثوا به جميعهم	م
ا	اما اذا قطع احداهم ا	يا	دية جوت من لآخر قطع الاول	مثل	ما فعل وقيل الشانى	ي

كتاب الجنائز

اللفظ والحق والعدل وهو المقصود

اللفظ والحق والعدل وهو المقصود

اللفظ والحق والعدل وهو المقصود

اللفظ والحق والعدل وهو المقصود

ل	لكن شريطة الخطي اذا	ما	تعدله قوة عليه ويقص من	رجل	مشارك والدار كذلك	ك
ع	عندنا في شريك المقصود	وفي	شريك قاتل نفسه ولا يظهر	يقال	وجوبه ولو دوى جرحه بمض	ر
ق	قائل وليس يجوز كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس والجماعة	ة
ل	لو اشتركوا وجمعهم	الوقت	وقطعوا عظم قطعوا	مر	واحدة والجروح مثله	ه
و	يجب القصاص فيما	قد	ومنهما وهي الجروح التي يذهب الصرا	م	فيها الى العظم كالورقة والجرح في	في
ال	الفخذ ولو وضعه فسا	مت	الحج بعضه يستوعب	او	منه يد على امر الشاج فلا	ا
خ	خلافاته يوضح	عليه	الكلون المستحقة ولو ان	اكر	هتتم من رجل	ل
ر	رأسه بوجهه قال الشافعي	وقيل الله	اوجهه واخذ الارض للربا د	ة	وقصاص لا عضاً الا ذم	م
ث	مثلاً بمثل لا يعدل عنه	فاجا	و اذن ووشقة وا	يقال	وما دى حقن وقا في	في
م	مقلة واليتيمين	في	على الشفة لا توضع السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد	د
ال	اليمين وكذا عكسه	وا	لا توضع الا بالاعين بقاصية	جا	زاحداً بالصحة ولو	و
ح	جرح رجب اذنه واستا	مر	في قطع ثلثه مساً لم يزل يقص	بر	مع الاذن وان قد	قد
ل	لرجل انفاً اصلها فله	ان	يقطع ما منه واخذ الارض للباقي	وما	يؤخذ بسنن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخر من يذبح ولو قطع الزند وما	اشبه	ذلك من فوق الفصّل فليست	ت
م	هذه محل قصاص فان اراده	تبع	المفصل ولو له لا رغب للباقي	والسا	لمة لا تؤخذ بشيء نغم	م
و	وجوه العكس لم يخف د	دكا	ولا ذكر صحيح باطل عكسه وره	د	جوان والعين جعل مثل	لهن
ا	الصحيح ذكر القصى يقطع	به	الجميع من ذكر الكبير ولا باء	س	عفو المقصّر نقول	قو
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قوله وهو محذور فان عفى على	كل	الدية وجبت الدية	ه
ت	تامة وان عفى ولم يعرض	ا	ذكر الدية لم يجب ان عفى على	اسم	مال غير الدية	لزم
م	تما قبل الجرح في الاصح	وفي	ما اذا لم يقبل لا يسقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	احد الورثة سقط القصاص	هنا	والباقي حق الدية وليس لهم	نعل	القصاص ومعهم طفل	ل
ع	على انما تحبس القاتل	العام	والعشر حتى يبلغ ثلثه وان ضاوا	فقالا	بذمه وان وقع	ع
ا	احد بقتله فانيا في ا	حج	الدين نصيبهم في التركة وقيل لا	يجن	وجوبه الا على المباشر	شر
ل	لقوله ولو سبق عفو احد	المحل	نفسه دمه محب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب	ب

ا	املا والصبي لا يحصل	الا	سبقت بقتله ولو لم يلجاني قبل	الا	خذ القصاص او ذال الطرف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرط	تعدله وقطعه العضو فلهذا التا	لف	عفى عنه وعن شرائه حديث	ث
م	منه سقط القصاص	وكا	بصادية العضو غير لامة	و	اما الكاذب بالسراية فلا صح	ح
ا	اجابته ومن لا وارث له فا	مير	الموتين يخبر فيه بالقصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
دو	دوى عن احد من اصحابنا	الر	خصة القصاص بغير السلطان	للا	ما مل عليه افتقار الشيء	لشي
ال	المستوفى به والمستوفى فلا ير	كب	هذا بخلافه في كل اديته ولا يلز	م	باجن المستوفى بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في ا	فخ	الوجهين يستوفى الحق وفوراً ومهل	مثل	الحامل حتى تضع وحسنا	ا
ي	يرضع اللب أو يعينه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلاً لو قتل سهلاً ثم	عمر	الانتم السبيل قبل يسهل	ل
ثم	ثم الدية لعمره و	التي	من اياه فاجزأ قسم بالسوية	وز	غوائره لو يذبح الاخر وسبق	ق
ا	الى قتله اخذ حقه	وفي	الباقي الدية وان ردت القاتل وصاكا	قر	اقبل للقصاص فقط	ط
ل	لان الحد بدرج ومن	الحرم	تقتل قصاصاً ولو اخرج بملك فا	وما	له باليسار فقطعها نظراً	ر
ع	حين فان قال كان	من	ظني تجري طنتها للدين وما	ذلك	والقاطع ظن حسب	ب
د	داها انها اليمين فان	السنة	يلزمه فاذا اذنت فطع بيمينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم	ضم
ب	بينهما فيقطع ثم يقتل و	هذه	المقاي في القطع لمقدراً للحج	السا	دي الذي ليس مقدراً	ا
وهو	وهو كجائفة وكر عظم فانه اذا	توفي	الجروح والارث القصاصاً	مع	بمثله في الاصح	بل
ا	الواجب حسن بالسيف او	الو	حين قتل الجرح ان يقتل و	كل	تحرير وتغريب وضعف	ط
ح	جار مجراه والاولى اجا	د	وان يقص من بالسيف ولا يتبع	اسم	القنيل بالواط والشجر ولا	ا
تما	تما غل بل يقص بالسيف ولو	ير	يد المقطوع القصاصاً ثم يذبح	على	نفسه فلو لم يجرأ وعفو	و
ع	على نصف الدية ولا ير	نقي	لاكثر ولو لم يلقه فلهذا لو ما	فا	ن سقط المجني عليه قال	قال
ا	العلم اقصر منه كما حكم	الدين	ان سبق الجاني فالسراية هذ ولو	عولا	الولى على القصاص بناب	اب
ل	لطفل لم يبلغ لم يكن	ولى	الطفل ولكن ينظر فان ثبت	مثل	نايه سقط القصاص ولو	و
ح	خبر المنيب وفسد امر	الو	الى الصبر بامور جيا الدية	جا	او جنى على شفا	ا
م	موضع عال فصاح ما	ر	يه او ناداه او شرسلاً فوقع	لو	اجب دية مغلظة وقيل	ل
ال	القصاص اما البالغ اذا ناد	رة	مثله ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل	عل

نظم التثنية في النقص

نظم التثنية في النقص

اجتمع فيه ثلث علل ذلك النقص

نظم التثنية في النقص

ك	كالبايع مراهق فقط صحت	بعده	فوق والمائة اذا ذكرت بسوء	وطا	لبيها السلطانا لفت خبيثا
ف	وعاظمه وطرح بسببه	ولد	اصغر فلا ولو وقع بها	لو	ان وقع فيها وهو
ث	ثابت البصر وتلقا	نور	فلاضمارا كما اعمى في ظلم	ت	ضمن ولو انخفض السقف
م	من تحته وهو من حكم	الدين	نوجب له ولو سلم صبا لساج	و	امه بتعليمه فغرف في
ال	البحر ضمه ولو حفر	على	ملك غير اباراعه وانضم	كلما	يقع فيها ولو حفر منها
س	شيئا في دهلين او دهليرا	بن	له صغيرا كما استأخروا في	اشبه	القولين ولو جعل
ت	تلك في طريق ضيق وان	عمر	ها لسلطانها فيها السعت وحفر	ذلك	بادن الامام ادم صلي الله
ر	رفع الضما عنه ولا ضم	وفي	جميع ما من حناج الى غاي	و	الميان بجوار اخرها وقيد
ا	الجواز ضمها التلغ بها وفي	سنة	الحوا ولو وقع حناج على اسياد	الثا	بثقله وجب الدية لهذا
ج	جميعا واكثر بلفظ والام	رج	والجذرت المائلة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس
ت	نصرت مائلة في الشارع	و	جبتها الضما كالحناج	وهو	مستوفلا ضما اصلا
م	من ذلك ولو طرح فسور	ثما	دو طح ونحو الطريق ضمن	كل	ما تولد منه ولو تعاقب
ا	السبان بان حفر احد الكا	نين	بواعدا ياد ووضغ حفر افعزها	ا	نسان ووقع في البئر دبح
ع	عندنا السب الاول	استمر	الضما على اضع الحفران لم يصفيا	سم	التعدى ضمن الحافرة
ال	الحفر لو عجز بها غير الذي	الفا	ها قد حفر فغيرها اخرها الضما	على	المدحرج ولو عجز من
ق	حرج بمنى يانم اوقاعا فلما	ضى	يهدا ان انا والطريق توسع	شا	ننه ونضا فاعاد فيه
م	هدا لا لغيره الا في	وجه	والا فف	ل	الضما وان اضطربا في
و	وسط الطريق فاما حكم	الدين	وجب كل نصف فان كان	الفعل	عدا فغلط وان لم يقصدا
ا	الاضطربا كما اذا الهيا	الابطا	فاضطربا فحققة كاملان	ا	جنيان فصف عشر كل
ل	لازم لكل وان جر	ي	الاضطربا دابها فاحكم	المستقيم	في ذلك ان كلا يلزم
ق	قيمة نصف دابة الاخر	وز	عوا انما لو كاصبتين	ولام	في سفينتين وقع التلا في
ب	بينهما فاضطربا راغى فيهما	برا	غى الدابتين كما لا ركا	مثل	حجر الخفيف اذا عا
ض	ضرورة على احد التما	ثم	ما وعد لهما مثلا لا	يزيد	ون لم يسمعا عشارية فاذا
ما	ما اجتمعوا على البئر و	جصلت	رمة فقط وندنا وثلثا	وا	ثالثا رابعا واما فالا

الثالثا

ا	الثالثا من دية يفر	زله	على الثا وثلثا ويسقط الثلث و	وجب	لثا في مثله على التقديم
ج	جرا وثلثا مثله و	خرج	لثا في ثلثا فقط وثلثا	ونحو	على الاول والراجح جرد
م	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفرادة قبل على الثلاثة اثلا	و	اذا انقأ بلا وجب كما ذكر
ع	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	باب الديات الدية	الثا	مما جرد كرامة بعير لكتها
ف	في التهمة مثله ثلاثون	من	الحقار والوجهة والوجهة	س	في التين لا يشترط بل الحبل يقبل
ه	هذه من ابله وثلثا ابل	البلا	وفي الخطا يفت من ريت من	كل	عشرون وعلى هذا الحذف
ث	ثلاثة انواع ابن لبون	ثم	حقا جذاع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم خطا كان او
ع	عند اديته مثله و	عاد	له الخطا في اشهر حرم او	على	دني حرم محرم فاتهم اجوبها
ل	للجميع انلا وهذا الحكم لا	نور	دنه حرم في اشهر حرم او	ورم	عوضا عن ابل فله الرد
و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	اخذ معيت لا يفرض ابل	فعلا	المقوف فيه خلاف
ذ	ذكر في التقديم الاقصاد	على	الفديا والجديد	ن	غلت واذا كان
ا	المقول اننى او حنى	حاله	فضمها الدية ففعل وفعل	فعلا	قالا عدا او خطا وجب
لك	لكل دية سلم يسلم	الى	وارثه او امرأته او المستاين	او	من لم يبلغه داعى
ال	الاسلا ثلثا عشر مسلم	ان	الجني عزة اذا اشد به	فعلا	قالا قيمتها تدنم
ع	عشر دية امرأة وعلى من	هلك	جني او ضرر او ضرر	ن	لمسلم وان ذكر حذر
ق	قل حيا فاما فلا خلاف	في	جوبية كاملة ويقبل الغرة	اذا	كانت يهدم وبر د
ص	صغير لم يمت فاف قد قا	شهر	وجوب خمسة في الغرة ما	كان	معيبا وخسفا والمصرف
و	ورثة الجني والشجاع	جما	بالجدة والدية و	ا	ضعة الدية والدية هو
م	هدى بغوص اللحم والشحاف	د	والوضحة يبلغ الجاني	لنو	ضخ الموضحة وهي ضرب
و	وضخ العظم والهاشمة الذهب	ي	هشمة ولسنقة يبيع	ن	الدماع بجلدة الدابة التي
ب	بلغه الدماغ شتم	الا	فصل في الموضحة وما عاها	منه	قصاص وقيل يحج
ا	التي قبلها ثم الحارصة والا	خري	لا يجفها والوضحة في الرأس	راية	على التي في البدن بل الكل
ج	جابر القصاص فيه وجب	سنة	القصاص في قطعته واما	مثل	الموضحة فاتها لا
ت	تفقد عن الجاني او وضع	سبع	موضحا فكل واحد خمس	سعدا	لها شمة وجب عشر

باب الديات

الحكم والعقل والكف والعلم

من فعل العرف ما يتفق الفاظه وتختلف

م	من الابل والاحسن	و	في المنقلة والمائة ثلث	ت	فيما قبل الموضحة ان صادف	د
ا	المعز به والاحكومة	و	الحاجة ثلث الية ولو اربعة	و	الصغير سواء ولو وقع في	في
ع	عرض موضحة غير الحما	ن	فقدنا وان وسعها في واحدة ولو	د	الحاجة فزيادة الموضحة	ة
ا	الا ان الجايقة اذا نفذت	و	بظنا ظهرا فمما جايقات و	ان	قطع اذيه واسنهما فذلك	ذلك
ل	له دية واحدما يوجب	الق	بعضها كل عضو من الحكومة	و	ذلك واضح وكل من	من
ح	خرج عينا فصفه في وان	ش	به العي لم ينع فقط لا فقتل	و	سواء اذا لم ينقص صومها	ا
م	منه فانقص قدر في حكم	ال	ق بالي فان لم ينقص فحكومة	و	ما من الاصح يوجب بكل	ل
و	واحدة من اجفان لك	ق	دع في المان وحده الدية	ش	عونها ان لا تليها والظن والقياس	س
ا	ان الاحتم كالصحيح	و	عوا ان الشفيعين وكذا السانطين	كل	احترى كومة اما الطفل وان	ن
ل	لم يكن قد مضى من	ب	وبعده ما الطق اياه قالوا	ا	تجب الدية فيها	ا
ع	عليه وان ثبت في	ش	التي كل من ابعث الكل سواء	س	للنظر في التعا وقد	د
ص	صو بالانوية بين كاسر الظاهر	و	بين قلعهما الشخ على الصحيح	ص	الواجب في سن زايده او	و
ب	بها حركة وقلقلة	ا	بها بطلا حكومة وكذا الشالة	ا	الوجهين فاعادت سنة	ه
و	وكا متغورا فلا يحكم	الق	ان عود ينقطع عنه وان كان	و	لم ينقطع سقطه ولو	و
ا	ابا اللحين فدية وفي	ج	تدريج سنان احدهما	م	ذلك اليدان ثم	م
ل	ليد نصف دية في قضا	ال	ان قطعها الكف قطعها وقوه	ح	ديتها وحكومة ثم من	ن
ك	كل اصبح عشر من ا	ب	لبن وغير كسبة والائمة ثلثها او	م	جائله الامهات بالقطع	ع
ف	فصفها والرجل كاليدي	ع	رهم وفي على المر الدية وفي حلا	ت	الرجال حكومة ومتى	ي
و	وجحد كسر الصليب ويا	س	من المشي فان فقد المشي	و	النكاح قد يان وفي عضو	و
ا	الذكر الدية سوا كات	ف	او كبر عتير والحشفة كالذكر	م	بعضها يلزمه بالقسط وجب	ب
على	على شيتها لا يتيان قد	د	واضحا كالذكر وفي الدية وكذا	ي	شفرها والافضا	ا
م	موجب الدية ولتظان ا	م	واضحة الدية وكذا السمع	ك	وان في الشتم الدية وقيل	ل
ا	الحكومة وهو ضعف جوب	ن	في الكلام وفي بعض حرف الوجو	ب	بالقسط الصود دية لا ارش	ش
ن	نوحها في الذاهب	م	الكلام الصود دية في الذوق دية	و	كذا المضع وفي الاصل ولو قطع	ع

منه

من فعل العرف ما يتفق الفاظه وتختلف

من فعل العرف ما يتفق الفاظه وتختلف

من	من رجل رجل اطراف	عامه	لديا ثم سر الجراحات و	ما	ت سقط عنه وصار	د
ا	الواجب ولو توصل هو	الى	حقه عمدا او خطأ لم يملك ذلك	اشبه	الوجهين لا عتير والقول	ول
ف	فيما لا تقدير فيه	ان	الشرع يوجب فيه الحكومة و	ذلك	جر نسبه الى الدية لا	ا
ع	عضو الحاجة نسبه	ما	نقص من قيمته لو كان رفيقا	وا	لتقويم هذا لا يجوز	يجوز
ال	الابعد الاندما لاما الواجا	ت	الاطول امثل ولا يصح الموضحة فا	علم	ان للراة نصفه وتكرم	م
الا	القيمة في الرقيق واطراف	الر	قوله من القيمة نسبة الدية في	ان	يجب له قيمتان فاكثر ومثل	ثل
ع	عدم خطا وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة لانه والله	ا	علم باب العاقلة والكهايقو	قوله
د	رجوع ما يجلي نوق بين الرقيق	ب	والدية الكاملة الخطا ونسبه العدم	سما	العلم ما حل اصلا	ا
و	وفرع من اعصبة عاقلة والدن	ين	يلزمهم لا في قلا قرب والنسب	الا	بوين مقدم وفي قول	ل
ض	ضعيف بنونا ثم المولى	من	بعدم وهم المعقو ثم عصبة من	نبا	عن البلد او حاضر هناك	ك
م	منهم سواء ثم قضى الشرع في	عرفه	بلا شق بعدد معق وعاقلة المرأة	علمهم	عقل عتيقها وليس	س
ا	العقب بطل وان قدر في	سنة	فان عتير عاقلة المسلم فبنت الما	التسلم	فان عجز ولم يقع	ع
ي	يومئذ منه سوى عز جعلنا	سبعين	على الجاوان عدا لكل عليه في ا	لا	ظهر وامادية النفس فهي	ي
ت	توكل ثلث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلث و	ينصف	دية الذي في	في
ف	فرو سنة او جواد ذلك	استمر	اراعى الاصل في سنين الدية	في	الاول والثاني والثالثة والرقيق	ق
ق	قالوا الاظهر ان	الق	العاقلة من قيمته ثلث الدية	للع	وفه وفي الاثنين خلاف	اف
ال	الا صح الى ثلث سنين منتهى	ال	ولا يملك في كل سنة ثلث الدية	ف	والاجل من الموت ويقضى	ي
ف	في الاطراف ان ار	شها	وقيت الجنا ولا يعقل في الجنايات	الا	حرا بالغ عاقل ثابت	ت
ا	الغني ذكر موافق في اسلو	الدين	فاذا فعدوا مهن الشروط	سنة	لم يلزمه وكذا اخذ منه	ه
ظ	ظلا ثم تقدير الشرع	احد	الغني نصف المنيق من غير	منهم	اخر الحول اسقطنا	ا
ه	هذا عنه ون استغنى او يبلغ ا	ن	اخر لولم لزمه باب كفارة القتل	نق	جيبها على من احدث قتل	لا
وي	وبعده ذلك الصبي المحزون و	الو	والد الذي خطا وعتير وا	حا	ط بكل شريك كفارة وهو	و
ح	حد والظهار يستوفى بل	ز	عموا ان طعناها لا يلزم	و	جوبه باب	ل
ت	تعمد مخالفة اسلطان واتخذ	بر	منه ولا يملك خروج ورك انقيا	داود	فع عن حق وهم في	ي

باب العاقلة

باب الكفاة

القائمة من الدفاع عن اسم النقيب

كبريهم في يوم الجمعة

والطويل انهم في المدينتين

في يوم الجمعة

لف	اضيف سواكم ما اولين	تقى	اذا كان فيهم مطاع وقصاع	ولو	ترك قوم الجماعة في الخمس	خس
ال	الصلوة وكفر بالسلف في الدين	الدين	واظهروا اعتقاد الخراج وهم	طا	يعون لم يقدموا على	ي
ق	قاتلناهم نقاتلهم ونحكم	في	شهادة البغايا بالقبول ونفقد	وصا	رما اخذوه من الزكاة او	و
ا	الجزية حرما في الاصح	والتا	ولا يجوز ان اذنا احد اصبح وحكم	حا	كم بكتابنا بلبنة وان لا ف	ف
ب	باع على عادل وعكسه	من	المال في القتل في غير بعض	و	بعث الامام قبل القتال الى	ي
هـ	هو البغاة اساعس	صفر	من يشك ما كان ذكورا ولو	شعبا	ردوه او شبهة ازالها	ا
ف	فان اصروا على الخلاف فان	سنة	الله فقاتلهم فان سألوا مهلة	و	راى ذلك جاز ولا يقبل	ل
م	شكهم ومذبرهم ولا احد	ي	يتبعهم ويطلقهم في شريعة	محدا	ان يغترب كلهم والاشيا	نا
ن	نظفها بعد الحرب في اقوى	ي	الوجهين وادبهم جهنم اذا صلحوا	صلى	على قدامهم وما يتم وبغنى	ي
د	دماهم كالتار والخيق	و	نحو لانما لهم فان ضرور انما	الله	حينئذ وهذه الفئة	ة
ل	لا يقطع زرعهما	و	في بلاد ما لا يستعانة	عليه	باعتقده قلبه مديرا للحق	ق
ك	كلايتعين بكافروا ولو	الى	يقضى عهد ذي عاظم علما بالحر	و	يجب الصما على قتيبن اقتلا لو	و
فا	فان يفعل بعضهم حق	الا	خروا قتل جليلين وجب	عليهم	الدفع عنه وليس	س
عل	عليه لدفع عن نفسه وان	ن	قصد كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذاهيمة ويجب ان يحجى	ي
ن	نحو شاره وجماعا الجائز	و	الدفع اذا امكن بادي الجوع ترك	اسما	ها واما قبله فهو يجوز	و يجوز
ا	اذا خشي عداوته	و	بندفع بالقتل ولا فيه واحد	البلد	وغيره لو نظر في	في
س	سحقا وغيره من حق	له	نظره في الكا حرمه وحرمة	ن	دعى عينه حازرا	ا
م	منه ولا يعاقبه	الملك	ولو انما اوضاعه فمات هذرو	الكل	يقول الانسان العاص مجلد	ل
هـ	هدم ان يدب ببيع يده وله	الملك	في ذلك حجة بقدر على الخلف	لا	بذلك منه ولا بصبر	ر
في	في ذلك ضمانا ولو عد على	الا	ن ساقية من بالقتل اذا لم	بصر	الايه باب المرتد	د
ال	الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام او فعل رد لا خلا	في	ذلك فمن حذف	ف
م	مصحفا في قاذورة	قا	كفر كفر عن كنه استكراه	المعرفة	بقول اذا اردت	د
ن	نقض برته واما الصبي فلا	طريق	لصحة ما منه الجور والمكن	الا	سير مع الكفار ويومر بالدخول	خول
ق	قبل القتل في الاسلام	والق	ان استنفا حال وقبل ثلث	وا	ذا رجع الى الاسلام قبلنا	ا

الرجوع

ا	الرجوع فان عاد ثم اسلم	حسن	تغزير ناديا واذا اصر عليها	سطا	الى امر عليه بالقتل ولو	لو
د	دما بالقتل غير خالف	الطريق	وعزروا ملك المرتد حال الارتداد	دابعا	في مختلف فيه والذي قطعوا	ا
ب	بصحته انه موقوف ويعطى	امينا	وكذا نصرفاته ما قدم عليه منها	وبدا	ليه فهو موقوف كما هو على	على
و	وجود اسلا فان اسلم فهو	على	ملكه لا الاصل في دار الاسلام	و	لم يحكم بلاسلا منه اما	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	الحقيقة	او وحده حكم به والمرد مسلم	ا	ن كاحد ابوية مواليا	يا
ل	للاسلام وان ارتد معا	الى	الكفر فلهما على الاظهر وقيل	و	قيل كافي بالجهاد من والى	والى
ط	طابفة الكفر يدان وعجن	ان	يظهر له دين الزمة المحررة ولا يعد	حبنا	وشوقا الى الولد عذرا	ا
و	والعاجز يعذر والقادر ان	توفى	ما ظالم النفسه فرض كفاية	و	بتعين بحضور الصنف المتنازع	ع
ي	يشتب فيه بنالك	رضي الله	ولا يجز الجهاد على من هو في	ججرا	الصبا والجور والعليل	ل
ل	لا يجز عليه بل يسقط	عنه	وعن رضى المخرج وقطع وعيدو	فا	قد ائتمت ثم الدين حال على	ي
ا	الغنى مجرم للسفر سوا من	يوم	جهاد او غير ونقول للغير	نالا	ومن بوا مسلا او احدا لو	الو
ب	نقى عزمه الى	التا	هذه المجرلة حتى يادنا له	في	ذلك فان احاط عدو منا و	او
ل	لزم القتال لكل وما	سع	احد الخلف عن غير الامور	صوف	الاماليه ولا يجوز دخول	ولا يجوز دخول
م	مخذل بيننا ولا يحل	عشر	منه من بطلان بطلان	هذه	القائفة ان يكونوا	ا
و	وفيتي لا يجوزون وفيما	من	القول ما به لو التاموا	و	سيدا بالاهم اولاً	لا
ف	فاولا ومجرم علينا الفراء	ر	فان زاد واعن ثلثنا جاز فان	ترك	احد من القتال	ل
ي	يريد الاخراف اليه وتر	بيع	العودة او الخير الى فئة يريد	صفا	اليهم مستجيذا في خلاف	ف
ا	انه يجوز ولا يحكم ان	الا	الاسلا للقاتل الا اذا غرد نفسه	فان	اما اذا وقع	ع
ل	له وهو اسير او مخن فلاتنا	ول	من سلبه ولو دما من الصنف	واعلم	ازالة استناعه كالقتل	ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	جور السلب بالاسر خلافا و	للصا	بالاسر احوال الصبي	ي
د	دون ابوية كحق السبا في	سنة	الله في الاك ان كاسلما ويعدو	در	قيضا مع ابوية واحد هل	ها
يد	يدين يد بينهما ويسترق بالاسر	ثلا	الصبا والعبد مجتهد امام في	جول	الامرار الكاملين وهو	و
ا	ان يفعل بالمصلحة فيما يجد	ث	من القتل واسترق القذا فيهم	فا	كان اغبط فلا يجوز	يجوز
ب	بطلانه فان با در	و	اسلم قبل ان الامام فيهم القتل ولو	كان	محاصر قلعة فارادوا الدخول	دخول

باب الجهاد

وفي البسط يقطع وفي الكامل
وفي النقص يقطع

وفي النقص يقطع وفي الكامل
وفي النقص يقطع

وفي النقص يقطع وفي الكامل
وفي النقص يقطع

وفي النقص يقطع وفي الكامل
وفي النقص يقطع

ت	تحت حكم جديدار ويحكم	ثما	ان خانا ورواها ووزلوا	منها	على حكمه ثم اسلوا قبل ما
ر	رسم الحاكم امر لزم	ن	يعظم دماهم ورواها ووزلوا	توكيد	الحكم سقط القتل
و	وبقي ما سواه فاذا	ما	دكتا على قلعة وكا قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض
ف	فيها او حاد	به	منها فخرج منها جارا عظيم او	كان	فيها جارية
ا	انها مات قبل الور	و	يا تظفر فلا له وبعد فاليد	منصو	ص على وجوبه
ل	له وهو جرة للثقل ويجوز	دفع	مباهم وهدي ديارهم ونحربا	با	رهم وعضد نجادهم وقطع
ب	بسايلهم الا اذا كانت	فهد	بنة او مكابعل على الظن انا	نحو	زها فيسبب التوك والوالى
ي	يهرى عوقل البهائم الامانا	سته	الرجال عليها بالقتال والات	ضرب	الدهو تكسر كلها لا
ط	طبل حرب ما يوجد من	الا	نجيل والنور معهم مرق وحا	ضرب	المناكول فوكل وكذلك
م	ما دبح لا كل وشر	لا	لضافه وغير ذلك من جد ام	با	رجاعه الى المغنم وان سر
ق	قوم كفار عند المسلم حكم	فيه	بانه لشيء باب قسم القنى	و	الغنمة الغنمة ما ادركه
ط	طلابه بل يحا وحيل و	في	ذلك يقع الملك للقباق انقضا	اذا كان	فيها سلب فهو
و	واجب للقاتل ثمة	تعز	لغنمة خمسها فاقسم خمسة	بمعنى	المصالح كسنة النور وثانيها
ع	على غنم وبنى المطلب	الحجر	عليهم كالمالك كمثل الانسب ثمة	ان	غنيمتهم فقيرهم سوا في ذلك
و	والثالث البناى يقسم على و	وس	منهم الساكنين ثم السبل	فعل	الائمة واما باقى الخماس
ف	فقسم الغنمين وامروا	برد	الراجل والفاير الثلاثة قالوا	او	لا يسهم لغير
ا	الحيل فلو كان اربعة	الله	فرسا قال عليها وبعيت الى	ان	انقضت الحرب وهي معه
كا	كان فارسا ولو غا قس من	شوا	انقضت الحرب حيا راجلا واذا	فعل	هو على فارس لا ينفع
م	معت ومن حضر الحرب	وجعل	حتى قتل وما بعد انقضاها	كان	قل انقضائها لم يحصل
ل	له غنى وكان نصيبه	الحنه	وضع لقيما وعبد يكون الذنى	جاوبا	مجرهم ان حضر باذن ولي
ا	الامر بلا اجرة وكذلك	ماوا	في العسكر من خدام وخدام يعطون	على	الاظهر كغيرهم اذا
حد	حد ثوانه زيادة يشترط	وكا	بؤد من المصالح والى ما يأخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار لعرض
م	مال الجزية والحراج	نفسه	وما عنه الكفار فعامنا و	مثل	مال من كان من اهل الذمة
ض	ضابعا لا وارث له فحس و	بؤثر	ما تحس اهل الذمة وروى بصره	للكور	المذكور في الغنمة ويجعل

ما عدا

م	ما عدا بلاد واهل	العلم	امر ووضوح ومحمدا يعطون كفا	مثل	ويقدم في الاسم والعطا
د	رجال قريش وهم ولد النضر	والعلم	برون لا قربا فلا قريش من الله	الحج	وتستألفون والمطلبون
و	ولو استنوبا السن واحدتها	كاستنفا	قدم على الاوق ثم الانصا ثمة	ضرب	سائر العرب بعضهم
ف	في بعض ثمة العجم ومن كان	شغلا	بالجهم وما اعطى فثمة كاهنهم	زيد	عليها ومن اسبى بدار
ي	يبطل منفعة كأمراض	بها	صادرها ونحوه واطاله به	عمو	هرم وهو جدي لم يسلم
ا	اسمه من الدين وتشافى	نفسه	برى ان عقار النقي وقف	بها	يقسم عليهم كما وصفت
ل	لك عقد الذمة	ثم	ض من الجزية لا تقبل الامع ولا	فيكون	عقد هالتي تبع كتابا
س	سوا الهوى والتصارى ومن	ثبت	لم يصحف يستكبرها كصفاهم	ز	بور داود والجوس وكذا من
ر	رجع اباؤه قبل التسخ و	البينة	الاسل الى ابن اهل الكتاب لا من	بد	ضرب بعد التسخ بقبينا ولا
ي	يصح عقد الجزية	نوميد	منهم بالارام حكما ثابدا الجزية	في	كل عام واقل ما يخرج
ع	عن الواحد دينا ولا يأخذ	لولد	القصير شي ولا يتركوا الجزية	موقع	الجزية خراجا ويجوز
ا	ان يجعلها ذكرا ونفقتها صاحب	السف	وعواما وانا لو ارمهم بعد	نفس	الحرية ضيافة من جا
س	سنين بلدهم من المسلمين	للاخ	والراخ ولا ان بد عدد ا	لا	ضياف فرسانا وحالة وسين
م	مقدار الطعام وجنسه و	في	المدة ايضا وزيد الثلث ووز	نه	على غنى ومتوسط وليست
م	هذه على فقير ذي	اعدا	منهم من يرضى مسيا وتبين	المقول	واجب الضبي لا بدخل
ا	اذا بلغ في عقد بيه ولا يجوز	به	الاعقد ونحو الجزية برقي	فان	القول بالتعريف ضعيف ولا
ص	صادقها عن الراهب	ولو	الذين وهم وكذا القصر فاذا	ادخلت	مدة التسليم وهو على مال
ل	لزم دنته ولا يلزم صغير	ابل	لا يلزم النساء وحنا والعبد	الا	برقا والمجانين فان حقت
م	مدته مثل الجنون	الها	جم ساد وفتح حيث ولا يجب	لف	ايام لا فاقعة في الاصح
و	ويضان الذنى من البنا	طل	بضم نفسه له وما وان اركبوا حراما	ولا	زمن فيه واعتقدوا حرمه
ك	كانا انما عليهم	على	شيعتنا وان اعتقدوا غير حرا	م	كالجور فلا نوجب عليهم
ذلك	ذلك وان احدث دار	او	ان يحفضها عن المسلمين و	نو	جبت عليهم ان لا يركبوا
ف	فوسا ولا بغلا ولا حمارا و	لنا	مهم الولي ان يركبوا لا كلف	ن	دكوبهم خشيا فان
ع	عبروا طريقا في بر	به	اولاد الجانام اصبوا الزنا	نفسه	وق نياهم واذا دخل

ما عدا

وهو في كل من الطول والارتفاع والعمق

في كل من الطول والارتفاع والعمق

و	واحد الحمام منه وهو	مو	والسكنين أو من غيره	الف	ذلك فأنه حديث في رقبته	ته
د	يعرف ولا يظهر من خمر	و	فوسا وخزرا وعينها	و	ادانلونا ومنعونا خربة فهو	فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن الدين أو صلا كقار	نصبة	بيننا وبينهم حرب وليس	س
هو	هو على مسلم فعيبه أو ادعى	الملك	في مسلمة أو زنا أو شي	الف	ان كما قد شرطنا	نا
ف	في العقد النقص به كان	الناس	الحق به أو لا	فهل	الحساب فيهم للإمام وقد	د
ج	جعل الأصحاب من	أحمد	الأوصياء من الكفا	الجب	الوجهين لا في بلدان	ان
ن	نقضها صلحا على إبقائها	فحينئذ	عنهم انتهى ويغوسكني	الضرب	والسيرة في طرقاته	ته
س	سوى حرم مكة ما بقي	الدهر	بل ينسبونهم منه والحج	زبد	خلفه مكة ولديته وكذا	ا
ال	الإمامة وقراها ويعزرون	بعد	العلم المنع من خلقه	عرا	ان يحاز وخراجه ولو	و
ط	طلبوا الاذن للحج	اضطر	والصلوة أو من ليس	خالدا	بل ثلثة أيام ومحو	ل
و	وأما الحرم فلا يؤخذ في إقراره	أية	ان إذا تم الدفع	وا	باب الهدنة والأمات	ن
ي	يجوز عقد الهدنة متى	صار	فيه وأمرها إلى الإمام	الجب	الإمام فعهدها وهو مدد	د
ل	له قوة عليهم كان	الحق	جوزها أربعة أشهر	ضرب	مدتها عشرين سنين لا أكثر	ر
وال	والشرط الفاسد إذا جرى	في	عهدها بطله كالوشرط	زبد	يعقد جزئية بدو متفالي	ال
م	منعنا أو على ان	نصا	أعظم اغتياهم على	عرو	أو على مال أو فرس	رس
ت	تؤخذ منها هذا الحكم	به	صحيح شرط لا من	خا	طرح إليه جاز كو	و
قا	قالوا وإن أنت دأركم رجال	جئت	انفسنا أتينا دد دهم	لدا	رجاز إلا النساء فحال	ال
ر	ردهن فلو كانوا صغارا	دا	أبجاء عشرين لم يردوها	فانهم	ويجب لكف عنهم فلو اتا	نا
ب	بعضهم يوجب النقص وكه	باته	الباقون وكنهم سكتوا	هذا	ينقض بهم فإن انكرنا	س
سالم	سالمناهم إذا قامنا الحج	البصر	ببرائهم وفي العهد	خر	وجم من العهد بحسب	س
و	ودلالة جري معوية وقيل	ا	جدا ما يجوز قضاهم	الحج	مراقدهم ومنه نحن بعد	بعد
ف	في عقد بل خفنا ذلك فا	المضوب	للإمامة يندم ولسته	العرب	والدين لا لاني بلزومه	ه
ا	أبدلهم الماس ومن استخاف	د	منه أو عد محصور من	وكان	مسلم بالغا عاقلا	لا
ل	لزمنا انقاده ولا يجا	ور	أربعة أشهر أو لا	الواع	يلغ المامن ولا يجوز	يجوز

هذا

مخدوف وفي الإختصاص مقطوع وبعدة

مخدوف وفي الإختصاص مقطوع وبعدة

ه	هذا الحاسي ومن خا	فت	الامة مكايده	من	الوجهين أرض السودا أنها	ا
ز	ومن فتحها وقفها القائم	يوم	الفتح بالمسلمين الحراج	تا	خذه الولاة منها خلاف	خلاف
ج	جرت الأكرز من مدتها وإيجا	بامن	أصحابنا التي وأنها	ليف	أمور المسلمين ومصلحهم وحدها	ا
م	من حديثه الموصول الى الا	ر	من المنتهية بعبان طولاً	ذلك	من القادسية حتى يصل	ل
ح	طوان كل ذلك لا يجوز فيه	بج	ولا من بار حداثاً من زنا	في	حالة التكليف بلا سكر	ر
د	دنيا كان أو سلفا فان	الا	ما يقيم عليه بعد نبوته	و	الثا	س
و	والمحضر بنينا	ول	الناس في طي نكاح	من	المكلفين الأحرار وأجوا	ا
ف	في غير المحضر إذا زنا	وكا	حراً جلد مائة وقصير	من	البلد مسافة العشر	اختلف
و	وقع في تعريب المرأة و	اليسر	وهذا لا يصح اشتراط	عرفه	الأكرز ولوسال	ال
ف	في ذلك أعطى والذي	ي	يجوز تعريبها معه	سنة	الحديث في العبدتسون وأنا	نا
ال	الخلاف أيضاً في تعريبه و	قد	حصل من خلافه في تعريبه	ثلاثة	مقالات أصحابه شريفا	س
ر	رقيقا بعضهم محرر بعضهم	حظ	عنه تعريب القسطنطين	و	الزنا سوا أو البهيمه ليس	يس
ج	جرائمها إلا التعزير	على	الأصح أن تكرزناه ولو كان	ثمان	مرة كفي لكل	ل
م	ما فعل واحد ومن	حضر	نفسه امرأة فوطئها في	قال	الأصحاب يجوز وكذلك إذا	ا
خ	خالطها بضعاً غير ز	الحمر	ة والقصص سنوا	مو	جبهه التصديق بدنيا وان كان	ن
ب	بأول الدم وان جسر	أفي	أخره بضع نصف دينار	لغة	لمن يقول ان المرأة إذا	ا
و	واقعت المرأة عزربا أو وطئ	مد	الاستبراء وطئ	الرا	حدة ونحوها ورجل	ل
ن	نكح محرماً بملكها كله غير	مرض	ي لله عفيفه التعزير	حي	في وطنه إلى قولنا	ت
مقطوع	مقطوع به عن مام	وا	يعتقد ويستحب	عزوبه	ويسترفضه فان أبيا	ا
و	وأقربا الزنا حدة فان رجع فا	لد	بن بقبول	اسما	ع المولى البينة ولا بأس	س
ب	بأقامه الحد والتعزير على عبيد	ه	ومن غيرهما باقوان	عيل	صبره فربما يتبعه وليس	يس
ع	عندنا من يقيم الحد غير	السلطان	اعين على الأحرار حتى	بن	لا يجده أبوه واستحبوا	ا
د	دفع المرأة إلى صدرها و	وسا	بالأصح قالوا إذا	ابى	العلماء المحضر للرجل	ل
ه	هذا في غير الحامل والقنا	عد	يقضي على الحمل	بكر	أكلت وحضه حتى يكف	ف

باب الحد



فأعلن وهو المدسالم واذنك
عروضاته

بما لا يملكه
في المدسالم واذنك

ف	فوزان دمه و سبغى	مهد	ها بوعها	سنة	ان بوخر عن	المقر	والحرور المرض حتى يجت	س
ا	القاضية فان كان لا يبر	حجب	ذلك جلدته	عنه	عصبي ورا	الشأ	فعليه يكون الضرب مقترقا	ا
عل	على الاعضاء والنبوت والا	سا	الوجه والاصبع	فان غشي ترك عليه	وروي	تقويه حتى يقوى	وسكن	كن
ن	نفسه ولو ان الامام استبا	ح	جلده ورض وخرقات	فلا ت	و	وتضرب المرأة	ة	ة
وه	وهي قاعدة مستورة	ثم	يكون امرأة تمسك ثيابها	او جردان	كانت	عليه ثيابه لم يجرد	ومقام	م
و	وعليه فبعض ولا يباع الى	ان	بشركم ولا يشق ولا يسمعون	هجر	القول ولا يأتين بلام	ولفت	فت	فت
قي	في عهده ولا يجب ان يبدأ	السلطان	بجمله ان يحضر	بارجدة القذف	في	بعدم الحصى	وهو	و
ا	اهل التكليف وان كانت	الملك	الا الولد الحر ثمانين	ومن كان	من	الارقا فاربعين	والنكاح	ح
ل	ليس شرط ان يحصى هنالك	الناس	هو كبايع العاقل الحر	من	اللو	من الضعيف	فكروما	ما
م	مجنونا او صغيرا او من ا	صتر	على فشق عذرا	ان قد فجدد الو	طن	مجهولا وادعى انه رقيق	ق	ق
دي	دين مع يمينه ولو	يجب	قذف عفيف	فلم يجد حتى	ثبت	القضا عليه فزنا	وجب	ب
د	دفع الحد من قاذفه	يوم	وفين طينك	شبهه فالقا	حسد	وعنه برز عهده بما فعله	له	له
سال	سالما لا يظل حصانه	لسا	برالتا قاتله	ولا يثبت عندو	الى	الحكم قذف بصرح الزنا	ا	ا
م	مثل ياذن في ويا لوطي	د	فيها من الا	مثل قول	الا	نسان انت فاسق ولست عفيفا	فا	فا
واذا	واذا قال عاشرك من التا	عشر	الليلة	اخيتم	يجب	تخرج	دا	دا
ك	كله كتابة فحلف مانواه	من	قذف من كنان	جمعا	كثير	لا	ا	ا
ا	اذا قال اهل بيدي او كلدي	شهر	من الناس	ان عرو	قاله	وهو	ن	ن
ن	ناواه فقال اما انا	فاحد	جلا	ولست برا	او ابي	الحلف	ك	ك
ع	عندهم تعرف فيه تقرروا	سنا	للتا	الى	يعد	ولو قاتلت	س	س
ر	رفعنا القدعه لان صر	ح	بقدم	ثم قايم	كنت	جوسيا	ر	ر
و	وجع كاد ولفي وارث	غير	من الورثة	لم ينف	يستون	العض	و	و
ضا	ضامك وجاس	وقد	الامر	الحاكم	فجها	باب	انضم	انضم
م	مع المسوق وشروطه فقام	الستر	ان يرق	قد ربح	دنيا	فلورق	خرج	خرج
ن	ناضا اذا تمت	الذي	سرق	مائة	وسبعين	فلا	ب	ب

باب القذف

عن

او ضربا بالجلد في السبيل

او ضربا بالجلد في السبيل

هذه دينار لم يعطوا	و	من	اخذ سبيلك	وزنه	بنا	فلا	خفا	لا اذا سوتيه مضروبا وعن	عن
العلماء انه لو اخرج عن	مكانه	من حرز	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ك
ولو طنه فلسا سرقه	ا	و	قاطع	لير	بنا	بنا	بنا	بنا	و
ضرب من الاهي نظرتنا الى	ما	م	منه	ان بلغ	مكسر	و	بنا	بنا	ن
المسوق فمكنا لغيره فلو سرقه	ثم	ع	فا عاده	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ها
ففيه فقي قطعته او جة	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ال
ما الكل لا لم يجب القطع	ويوم	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ف
حددنا وان لم يقره وكان	لها	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ا
ذهاب الطعام بالسرقة اذا	مس	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	و
وجود ما بعد حفظا في	عشر	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	مه
في حرز مغسوب فجأ	من	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	م
وفي غيره خلا ولو غصب	جما	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ا
المغصوب فسرقتها وجبان يؤ	دي	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	و
بنفسه لو نقت حرزا و	ولي	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ب
سبيله في سائر ما	من	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	سي
طرا وما عليه قال	ع	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ط
سارق او حتى يصدق من	قصد	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	سا
لزم قطع يده اليمنى	حد	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ل
منه يده اليسرى فان	بني	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	م
وجب تعزير و يقطع بسكين او	سيف	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	و
في الاكف بكف يده قد	داد	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	2
والى يمين يمين قالوا	لا قرا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	و
اباها يقطع القطع	وا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ا
من اناذ السبيل بها	سرو	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	بنا	ف

عن

أجم في المضاع والفتح اشتراط

الاسم مطوي مكتوب في غير فعل مضارع

د	دعاية للمسلمين فمأخذ من	الاعيان	نصارى قريش غير شبيهة	قال اهل	الفقه	قطعت يد النبي وقطعت	ت
ا	ايضا وجله اليسرى	ثم	من قتل قتل حيا ومن قتل وقتل	عنه	ذلك ثم صلب ثلثا فاذا	ا	ا
ج	جاوزها انزل	وخرج	بعضهم بصلب صديقه	الاما	اذ الرنفة وماخوذة حبس	سب	سب
م	ما يبلغ بضابا او خط	بلاد	اوله باخذ ما ولا تشاور وقع لا	جما	ع ان من باب من هو لا	لا	لا
و	واصله قبل التطهير وبعد	الافناء	يسقط باخذ الحزب وجعله القو	ل	فيه ان كل شئ	شي	شي
في	في الاشربة اسكر كثره فرد	وده	حرام القليل والكثير منه حكم	الدين	سواء في التحريم ويكون	كون	كون
ال	الحكم المكلف من كان	يوم	شربة او خمر او زيتا و	الو	جل المكن لا يحد من كان حرا	ا	ا
م	منهم جلد اربعين والعشرين و	ا	دا جعله للزنا بين اربعين فا	ع	نوابه جاز والسوط لا	لا	لا
ضا	ضابطا لتعبيته احد الوجهين و	ل	يتعين في طوبى و	جده	بافواه وبنية لا	ا	ا
د	داجية ونحوها	و	المرتكب معصية فيها ولا كفارة	والنظر	للا مافيه كل احد	حد	حد
ع	على قدره وضع وضرب دون	العز	في عقوبة اربعين حرو وبتوى	في	هنا جميع العاصي في الاصح	ح	ح
و	ولو عفى مستحق الحد فاد	من	اليه تغريم لم يجر في الاصح و	علم	ان سحق التعزير	ر	ر
ا	اذا عفى فلا تم التعزير في	شهر	الوجهين القضاة وض كفاية و	الاذ	ان لا يطالب ولو	و	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعين عليه فان امتنع لم يكن طلبة	وغيره	اول منه كره والمعروف	ف	ف
ه	هنا انهم لو قلده	وسلوا	الامر الى القضاة القبول والطلب	من	حامل او محتاج طالب بذلك	الك	الك
ز	زيادة وكفايته جازر و	حصول	للقاضي فاذا قرى بديع عند اهل	العلم	لا ينقض احدها كلمة	له	له
ج	جزء حكم بها الاول ولو	نم	اعني الحضور والخصم احكاما و	فنا	دواله وهو يصلح للقضاء	ا	ا
ا	الحكم في غير حد الله جازر	بالا	قبل ولا يشترط بعد الاظهر و	الى	القضاة استحقاق من كلف	ت	ت
ش	شروطه ان يكون مسلما	ثم	ذكر تراعى مكلفا جازرا وان كان	شهر	الوجهين سمع عا بصر	ي	ي
ت	توبه ويستحب ان لا يكون	عاد	ما لشدة بالضرر ولين بلجو	رما	في الامور	فيها	فيها
د	دب امانة وفقه ومن	بعض	الى امانة وعنى في الحبس كان	ن	منهم فيه مظلوما	ا	ا
و	وجوب طلاقه عما اجمع	وحصل	عند الاول من السجلات وانها و	سنا	القضاة في مشاورة العلما	ل	ل
في	في المشكلات وله اختلاف واحد	منهم	في علمه ولا يحد بوابا ولا	رج	الحكم فالحاج فلا فقه	د	د
ا	الحكم اخذ الخصمين من كان دو	جبانة	من عوانه او كذبه عن عليه	و	يوصي وكلاءه واعوانه بالتقوى	وي	وي

الله في

الاسم مطوي مكتوب في غير فعل مضارع

الاسم مطوي مكتوب في غير فعل مضارع

ل	لله في اءالههم	و	فصد	وليعدل المسائل قدر الكرامة بلغوا	سبعين	يعرف بهم الشهود فان	فان
س	سما رجلا واتخذهم	لها	فلما	فلما ساءلوا عن اهل بيته	ضعت	عنده حكومة لميلوك	ك
ر	رقيقه اول ابنه او ابيه	في	في	حق الخليفة ويجوز للقاضي ان يحكم	لمعروفه	وصديقه ولا يقضي ولا	ا
ج	يعقد غير ولاته والحكم	الرا	الرا	هناك ولا يشي وليه الهدية ثانيا	عزومه	عن قولها فان كانت	نت
م	ممن له عادة جاز اذا	ج	ج	العادة ولم يكن له حكمه حرة	فا	ن ردها فهو اولى ويحضر اذا	ا
ط	طوبى بالحضور في ولية	العش	العش	غير يزل يساوي بيننا فان	فان	ذلك واكثر اتي بما لا	لا
ي	يقطعه عن حكم ولو حضر	جما	جما	ع حكمه وخرج بغيره وهو	على	عطين ولا في حال	د
م	مسخطة ولا مفرجة ولا	دا	دا	ثول ومرض مغلق ولا عندكم	سما	الهموم ولا حاقق وخائف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالة	الآخرى	الآخرى	او فاحكم فقد وفسخ وجلسه	كر	اعطاء المجلس ذلك وسم	م
غ	شع له التأديب بحصال	فاخر	فاخر	ان يحبس يستقبل القبلة وان يلازمه	مه	السكنة حيث كان	ن
و	وان يجلس الكاتب بالقرب	ب	ب	ينظر في كتابه ان يكون العا عند	وملا	رئيس مجلسه للشاوره والتكلم	كلم
ف	في المشكلات والحوال	بلادهم	بلادهم	اهلها وان يترك القضاة بين	بدي	مجلسه مخوما وان حضر	ه
ثم	ثم خصوص كثره فمن تقدم	حصول	حصول	له المجلس بديع وان ساءل وابدأ	ما	لقرعة ويقدم تسابق على غيره	غيره
ف	في حكومة واحدة لا يزيد	نم	نم	عليها السبا يسويين	الكرام	والجلس لكن برفع مسلما	ا
على	على كافر في المجلس	وهلك	وهلك	من ان الخصمين او قدم باب التوبة	والنعمه	ولا يلقن من اغفل	فل
نف	نفس الحجة اما الدعوى فان	منهم	منهم	من يجوز تعليلها وهو ضعف الخصم	واضا	ما عليه المذمة حتى	ي
ي	يعززه عنه جاز وينظر	كثرا	كثرا	في الامانة بغيره اموال ايتام و	الى	من وصي ليه ولو ساءل احد الناس	س
ح	حضوره وتوقف	م	م	عن شكواه فان قال بغيره	بدد	الحكم ان شئت	ت
س	سما اليه حصرة والقول فيما	ساد	ساد	من سيره قوله ان ادى حوزة	سب	حكمه فاما على تأسيس	سب
و	واجتهاد يسوغ فلا يعذر	الى	الى	ولا ينقض باب صفة العا المد	ع	اذا حضر فللقا هنا لك	ك
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى	ز	ز	فاذا ادعى احد الخصمين الاخر ايتاما	سته	ويقطع عليه الكلام	م
ل	لا يخذ حق البداية	سد	سد	او ظهر سواد بها فان اكثر	الحما	والله دعره ومن جئا	ا
مقه	مدعيا وكانت دعواه	يوم	يوم	ذلك باطله لم يسمعها فاذا لد	به	قال للاخر ما تقول فيما	ا
يد	يدعيه فان اقر فلا يحكم	الا	الا	اذا ساءل الحكم لان الحكومة	ونظرا	اليه فان انكر حينئذ	د

والسبب في ذلك ان كانوا
في الدارين

في الدارين

في الدارين

في الدارين

ولا يثبت فلا يمكن ان يكون
استحوذوا على كل صحتها
لوحيت لا حلف فحلفوا
بمحلس آخر وكل المدعى عليه
سلبوا العدالة احسن
ي سأل كلاً عن اليوم
طالبه نعم لو قال الخصم هم
وان سأل المدعى ملازمته
لخروج المسئلة وسأل الحكم
به اهل سائل وتمهل
بعدتهم ان تقبلوا البينة
من غيرهم والمعد اذا لم يعا
خبره ولو شهد بعدالته
وشهد رجلاً يخرج به
نشهد ان هذا المرح قد تاب
ولا يظهر ان القاضى حكم بعله
ان كان جعل ناكلاً ويعرف
ان ان احسب بالاعرف في
ع عليه بينة فان عجز جا
ر دفعها ثلثاً ثم طرب
وكذا استيسر في محو
منها وظاهر الغاب
اما عينا او ديناً في
اوليا الشبهة له

ضرب

ضرب الرجل في الارض فجا
الرجل المحرم الذي
في فيستوفيه ولا مثاله يمنع بعض
انما الحاكم جاز مع القرب
لديه ويختمه بعد ان يا
م سأل قبل قوله بيمينه ان
دعواه نظرت فان كان
ي يعرف صارة الخصومة معه
د دخل بشاركه في الالم
ف فيه ما جرى محضر
هو هو من بيت المال في المصالح
م منها ويكتب عليه المدة التي
خبرهم شهد ان حكم بالجهاد
و خصمه منكر ان القاضى حكم له
ن نافذ باب القسمة وو
م معد حراً فاما بما
ح حصلت الكفاية بواحد فان كان
د ذلك مؤقلاً على الخصم
و وقالوا انقسمه ونفقره
ف فيه قسمة الا ان
و وقع الضرر به منع
في فيه تفاضل فيقسم آخرها
ا اسم في رقعة يقر
ل لخرجها على الاخر

بالقسمة

أخذ في البيع فمضى

مفعول في البسط والخروج مفعول في الأول

ك	كذلك لا يطلها	المسا	بها القسمة بل فتكون مثلا	ر	مع اوارض مختلف اجزاؤها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فان	ت دارين كل واحد من ترا	ضوا	جاز وان كان البعض	ن
م	منهم وان لم يكن	غادر	تألم في ثاوي عيدين نوع بحبرو	نه	لا من نوعين	م
ل	لذلك قسمة الرد فليس	عليهم	فيها وهي ان يكون احد الكائنين تيرا	و	اشياء لا يتصور	و
ا	القسمة فيها فحتاج اجمعا	يوم	القسمة قسمة الزايد كذا	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة	ة
ح	حين القرعة وبعدها الاصح	الثاني	يكون فيها قسمة التعديل مع الاخر	اعلى	الاظهار او اقرار ولو قسم حقا	قا
دو	دو بالتراضي حين بدا	وابا	اشترط بعد منصوب	له	الحكم اذا قسم فبكني	ي
ف	في حقه خروج القرعة فان	داهم	حدوا بينه بحيف او غلط عليه	في	قسمة اختار فقصت ثم	م
ي	يظهر في التراضي فان كان	بما	قسمته بيع فلا اثر للغلط و	حا	بالحيف وغير فيه	ه
ا	اصلا باب الدعاوى	و	البتن من جميع عند اخرها	به	يجوز له ان يراجعها بنفسه	بنفسه
ل	لكن اذا خشي حدوث	فل	او فتنه فامر بالاقاوس حقه	ثم	وجده امولا استوف منها	ا
س	سواء كانت من ماله او	شيئا	غيره وان كان مقبلا فلا يلزم	النقل	الحاكم والمدعي اذا	ا
و	وامر دعوى بعد تين قدره	كثيرا	كان اقل من القسمة او غلب	الافى	وصفها ووصفها يوم	وم
ي	يتبع بصفات السلم وان	حدث	بها تلف ذكر القيمة ومن ادعى	الملك	في كراج ذكر في ثبات	ت
ع	عقد اتبوع وشاهد من	بعض	ولا يكتفى الاطلا في الاصح وبو	الى	في كراج الامنة انه حصل	صل
ح	خوف من العيب و	انه	يجوز عن طول حتى ولا يصح ان	المؤخر	لا يكلفه ذلك في العقود للمالية	ة
ب	بل يكتفى الاطلاق واذا	سمع	القابلية لم يخلف المدعي عليه	و	لو قال او قسمة او ابرأى او وهب	ب
و	واقضى خلف على بغي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه فبفسق الشهود	لد	الشهادة فوجها الاصح	ح
ن	تخلفه ولو قال ما ابر	ربه	صداد فاعلموا في امرنا	ه	ثلثا والناس احرار	و
م	من الاصل فاذا سمعنا بالغين	يقول	نحن احرار صدقناهم والظني ادعى	الملك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حرا فظنرت فان كان	مر	سلا لا بد له عليه بدينه عند	الناس	ظن في الحكم وان كان	كان
شو	شوهده في يد فخت	نوا	فقه وحكم له بملكه لا يملكه	ص	ح بدعوى من يقول له سمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب لم يقبل ذلك من	مد	عاه عليه حتى يقول لا يجب ان اطلب	لب
م	منه بشي ولا جعله	الملك	ناكلا ثم يملك المدعي حينئذ	الله	تعالى على دون ما ادعى	ي

مان العقل

في نسخة

مفعول في البسط والخروج مفعول في الأول

أخذ في البيع فمضى

ف	فيسحقه ومن ادعى	على	رجل قرضا ونحوه فمضى لا يسحق	في	ذمتي شيئا وسكت	ت
ع	عند جوابا كافيا و	الحلا	فيما اذا جاب بغير السبب في قول	اياء	في باليمين خلف على النفي المتهم	م
و	والصحيح ان لا يقبل عيته	حتى	بغير فيها السبب اذا لا ر	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
ن	لن يلزمي تسليمه كها ومن	سو	احفظ بغير اوجان لما لك	فا	نكر المالك لانه كان فليس	س
في	فيه الامين الملك اذا	طا	ان لم يقبل فمضى لا يسحق	عطا	هذا بعض الناس	س
ا	احفظه له وليس هو	لكم	بل هو صدق اولي منه قدر	الف دينار	ولما في رجل مجهول فاما	ا
ل	له من زعمه ولا يصرف عن	حما	الخصومة فمضى لا يلزمه	ولجز	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	بيته ولو اقر به لمعير	فا	نصدق انما له الخصومة منه	لي	المالك وان كذبه لما	ما
سي	سئل تركه في يد المقر ولا	فكم	في الاصح الى ان يثبت مالكا وان	لها	ه الى غايه معروف فحينئذ	اذ
ط	طويت وصرفت الخصومة عنه	وفي	المالك سقى الدعوى على غايه وهو جاب	بمع	والكسوة مع اعداء في فيما	ا
والد	والزعم عقوبة وان كان	تا	بجانبه مالا فالحكومة مع لستد	ولما	خالا افراد له ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال ا	ف	اجرتك نصف الدار بعين	مكة	وقال الاخر بل اجر ثني	في
ج	جملتها بعشرين مضربة وجا	من	كل بيته فاعترضوا وثناني دار	وشغل	تحت يدهما او تحت	ت
ز	زيد وبيع واقام و	شهر	كل بيته فاعترضوا ولا يثبت	بامر	الكثير فلو كان احدهما	ا
مق	مقبما بذلك شاهدين و	شو	هد مع الاخر عشرة فلا يرجع عند	الجمها	بيته ويرجع شاهدان في قول	ل
ط	طائفتهم على شاهد وبين وماز	ال	العلماء بيته حسب اليد لكن لا نور	د	ها اول بالخراج يستقص	قص
و	ويقيم بيته ثم هو بعد ولو	اخذ	الخارج بالكم ثم للداخل بيته من	و	نحوه ولو قال الخارج شترى	ي
ع	عين كني انتقل الى فيها	الملك	منته و بذلك بيته فثبت ولو	صلت	بيته تشهد باقراره لزيد	د
وفي	وفي ملكه ثم ادعاه لمسمعها	الناس	الناظر الحكم اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهد له	ه
ال	البيته بملك مودخ وبقا	صم	ت بيته فلو يزوج فيها ولو ارج	هذا	هذا فالتقدم اقدم واقوا	قوا
و	ولا اثر للشارح مع اليد	المود	والاخر والزيادة الحادثة من	التأخر	للمستحق ولو شهد بملكه في	في
ا	اسلم يقبل حتى يقول	وهو	يملكها الان ولا تعلم ملكه من	يوم	ملكها فاولا له الشهادة بملكه	ه
في	في الحال ان الاستصحاب	حصن	ولو ثبت بملك شجر او دابة اسحق	الثاني	بشئ من الاول اذا منفصلا	ا
د	راحت به ولا ثمة موجودة	به	ولو اشترى شيئا سحق رجوع على	من	باعه ولا يلزم	م

اقصم وفي الكامل بضم ق و في النصف

والجنت مشعب وفي النسخ وفي السراج

ع	القيمة بل اذا ارد الثمن	الطلوع نداء شرا عيين	من رجل وهي يد سجع	ع
ق	قوله فمن اقر له اخذها واخرج	لا يخلط فان اقاما عنيبتين احدهما	الحرم تاريخها والاخرى صغر قدسنا	ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في التاريخ اوله يورخ احدهما غار و	سنه التعارض انهما بسقطات	ن
م	معاً على الصحيح ولو ما عن	فخلف وموافق في الدين من الورثة وادعى	ار ثاته ائتمات على	ي
و	وفى دينه وكافراً فالجائز	سهم الميراث للكافر الذي ولد من ابيه ثا	يع و لو اقام كل بيته مطلقة بما	ا
في	في دعواه قدسنا المسلم	وتلك البيتا لو شهد احدهما انه ما يوم	ثالث من الشتر واخر كلامه هو	و
ال	الاسلام تحت شهادت	الا خرى ان اخر كلامه الكفر تعار ولم يعرف	ما دينه وشهد لكل بيته واطلقت	ت
كا	كانت متعاضتين ولو ما في	البلاد كافر وخلف مسلماً وكافراً ولد به	و قال المسلم هو	و
م	ما قبل ان يسلم	ثم كذب الاخر صدق المسلم بمينه ولو	قد كل ومعه بيته بما ادعا	ا
ل	لزم تقديم الكافر وكو	طلع على ان الاسلام لا يثبت مضافاً	حا مونه شعبان والكافر قال	ل
م	ما في غوال قدم الكافر و	بعض في المين باب المين الذي في	في حقاً ما في دين اوفي	ي
ضم	ضماً او غير وليس للمدعي	يوم كانت في غريم واراد	منه المين خلفان نكل عنها	ا
ر	رد على المدعي الا ان كان	الناس في بعض من خلفه وقبل يسلم	وعود المين هاتمتعد من جاء وهو	و
م	مقنع دماً وهناك كوث	و جلد في ان خلفه بميناً ظهراً	صادق واستحق الدية ولا ياتي فيها	فيها
ق	قوة ولو خلفه عشر خلفنا	الغير على قد الان فاحلفوا على غير العمد	فانا نلزمها العاقلة او على عمد ابداً	بدا
ط	طوبى لها القاتل وان نكل	من ثمة خلفه من خلف المدعي	في غير اللوث جرباً على	لي
ع	عادة الدعاوى ولكن اها	دي خلفه من اللوث مثلان	رجا لا يثبت لوث واحد بجملة الاعدا	ا
و	وهي صغيرة قبل او قادور	القتل عن شهادة كينسا وصيار عبيد	وفا سقين فلو شهد اثنتان وكان	كان
في	فيها واحد يقول قتله	وقال الاخر عنه ادا	ها قتله سنة اربع فجايز	جائز
ا	ان يكون لوثا وقيل لا	و لو اتي على حلة قتل مورثه	و سمعت دعواه وهناك لوث فجا	ا
ل	له رجل اقر بقتله فالحق	في ان القضاة ثبت لا يثبت بذلك	انظروا له ولو ادعى عليه جرحاً او	و
ح	خاصة طرفه ثم كاذبنا	اول الكلام لوث لم يثبت اليه وشعا	رها ذم ساير الدعاوى ويجوز	يجوز
ا	فيها الحلف العينية وان كان	يوم المين بخمس العينية ويستحب	و ذلك اذا كان الاختلاف	خلاف
ف	في غير مال او مال لا ينقص	من القضاء والتعليق والكاتب	عود وايضا التعليق بزيادة الاسماء	ا

والضمان

والجنت مشعب وفي النسخ وفي السراج

والجنت مشعب وفي النسخ وفي السراج

و	والضمان كل ذلك	سنة كقوله والله العظيم	ه هاد	ل
ال	المستوفى اليه على البيت وكذا	ار جل خلف على اثبات فعل غير ماسا	قه التقي لفعل دخيل	دخيل
م	من غير فعل على علم الوارث نا	ج خلف ما علم ان مورثه وهب	و اثبات الشهادة للعدو	ف
ج	جمعه هذه الشرايط	ونما هي سلام وبلغ وعقل وحرية	مرو ه ونقوى لا مستهم ولا مقفل في	ي
ت	تحمله فترده شهادة كاذبة	ما بلغ وحقون وعبد فاسق فحراً	ته نفسه كبر فسق اذا	ذا
ث	ثم من اصغر على صغر جرح	به هذا المنة والشعر والذخاير	ساعة يقضي بجوازه و اياحه	ته
م	ما عد العود والالات التي	احد لله فقط و احو الرقن غير كثر	ولا يقبل من عادم مرقق فكل	ل
ش	شي امر كابه يهدم	حصن العرض كالحق السوي في السور والملا	حققة من المعنى في السيل الذي لا	ا
ع	عادة بطله يسقطها و	ر جعلوا الحرف لينة الى الانحمار	و الايق بهم كصعقة خفاف	ف
ث	ثم حجارة وديع وكل عرفه ملا	مه للذم اذا غاها من لا يلق به	معا طاهارة شهادته وثما في	ي
و	وارثها ومن لا يلق به فلا	و لا يقبل من كثر كضل وعكسه	رفقة واصدقاً فيقبل لا يفتح	ح
ال	في الشهادة عليها ورده من	سار تمت بشهادة الله	في شهادة شهود شاركت	دكت
م	هذا المدعي في نفع وفي كل	ما جرت كنهاده ومو كذا العاد	عوا فسق شهود لقبول وشهد بطلا	ه
ز	زوجته ابناهما قبلت	هنا وقبل احدهما من الله	رفقة بل قبلها بئماله عليه ومنعوا	وا
ج	جوارها على عدو وشروط	لك بغض من ربه سرور بصبيته	لندا ولينهم انه لا باس	س
ا	ان يشهد له وقبل من مبدع	و المفضل يقبل وهو كالبسب	فقه الامرهم بضبطه ولا يستعمل	نقل
خ	خبر ولا شهادته ومن	كان حريصاً اذا وبادر لها مبادرة	عاد عاص ورتد الا فيما هو	و
ر	راجع الى حوال الله تعالى فان	افتحا القوم منه وادره حسنة بطلا	قه فقبل وان لم يستشهد وكذا	ا
م	مبقاة عتق وعتق ومثل	هذه عتق وصفا وحدود الله تعالى	مد السر في الحد وفضل اذا قال	ال
و	حكم بشهادته كافر في	الا عبيد اوصيتين هو في شرع	الله ولو كانا فاسقين نقض	ض
في	في الاظهر ولو شهد صبي	ما بلغ اوفى وكافر ثم ادها بعدا	ملكه الله رتبة الكمال قبلت ثمة	م
ال	الفاسق اذا اناب قبلت شهادته لا	كن على غير واقعة قد فيها بعدا	جعل كثرهم مدته سنة وعندهم	هم
س	ساير القضايا وجميع ما	بدع لا يكتفي فيه شاهد واحد الا بطلا	لد يناقوا انه لا بد ان تجمع	ع
س	رجال كغيره وبالزنا فاقوا	الا بد من شهادة اربعة حال حال	نا ويقبل شاهدان فيما	ا

والشاهد من الزنا وقبيل
المؤمنين المأثرون العقوبة المأثرة

والشاهد من الزنا وقبيل
المؤمنين المأثرون العقوبة المأثرة

ي	يقرب من الزنا وقبيل	المؤمنين المأثرون العقوبة المأثرة	كلها	شهادة رجلين أو رجل	ل
ع	عصده امرأتان	أو غير	لا	كأنكاح والوكالة والطلاق وأهل الوقفا فلما ملكه كنهه وجها والشرك	ك
و	والإلام وير ما يطلع الر	جل	عليه بالافشراط فيه رجلان	وبعد ذلك ما لبراه ألهالغالب أخفاس	س
ال	المراة وبكارها والارضاع	مد	عوب المستورة يادع نسوة وهاو النساء فثبت	هذا	ر
من	من الحقوق ثبت في حكم	الدين	بشأ وبمين الأعيان ونحوها المأثرة	فن	ه
س	سبل هذا وقفا فلا يخرج من مذهب	محمد بن	أدر بجه لله ثبوته بذلك أنه وقف	والشهادة على الفعل نحو	و
د	دعي وضرب وعصب	و زيادة	ونقصا ونحوها لا يجوز الشهادة على	شي من ذلك كزنا وشدة	شد
ح	حتى يشاهد بعينك فعند	الكا	فة الاصح يقبل وان كانت على قول	هذا	ه
م	من أهلها والنكاح ومن ا	لى	أبوا وطلا قاروا فأنافشراط وسمع	النكاح	ا
ك	كذلك لا يصح إذا كلفه	و	هو مضع بأذنه بغيره ولا دأمة ألقا	و	ل
ش	شهادة عليها وعند الأدا	ما	استقر أخبرها القائل لها قد وكو	وجد	ف
و	وأخوهم أنها في جا	زا	تحمل على الاصح وجود الشهادة بما حصل	فيه	ن
ف	في آدق وعنف ولا كما يقال	ل	دوقف ونكاح وملك ولا يصح	س	ح
ثم	ثم تبسمعه من جميع يؤمن	مو	اطاعه عليه بعد عجم على كذب	أوصلا	ه
م	منوعة بل إذا انصت إليها	ا	لأنا	حالة أو متلا السكتة والنقص منه قوله	معا
ف	فطلب للأداف منع أم لا يجبر	الملك	لأنه يفتق ومن طلب لها ولم	معه ناني نظرت فاذا كانت	فإذا كانت
ا	الشهادة بما ثبت فيها	الملك	نفع شاهد بين أحد الشاهد وقال	له	ا
على	على الاصح ولو شهد فيما	الناس	فع فيه أحد الشاهد وقال الآخر	ما	ل
ن	نأمن بأدائها فان ا	صو	على آثم ولا يجد ذلك نأ	ولا	ق
في	في أمة الأثم إليها القرب	قا	لواو منة العدة في ما لا يجب فيه	الاجابة الثاني العدة أمة	ا
ال	الفاق الجمع على فسقه فلا	ما	في ان القصص بموجب الألية و قد	روى ان جوابا للفتاب فيه	فيه
نصاع	نصاع للعدالة الثابتة في	على	المريض جابة بل بغيره فضل اذا	اذنت	ها
وا	والا أنا شاهد كذا فاشهدا	قدم	الى القاضيه وشهدت وكذا	ان	معا
له	له يقول شاهد كذا فلا من	لجد	أو وضع انما على الاصح والأدعلا	يصلح	ي

دنا ونحو

والشاهد من الزنا وقبيل
المؤمنين المأثرون العقوبة المأثرة

والشاهد من الزنا وقبيل
المؤمنين المأثرون العقوبة المأثرة

ز	زنا ونحو ثبت حلاله فلا	ولا	صل دائما حتى جازت شهادة الفاع	ما	إذا فاقوا وأرشد فلا	ا
ج	جوازها ولا يسوغ في الا	جها	بقول شاهد في علمه والشهادة فاق	جد	كأله حال رفا	دفا
و	وأدبا الشهادة جاز وهما	هنا	بالتحل عن اثنين وقيل بشتر أربعة	و	الوجع بعد الحكم وقبل حدوث	ن
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	القصاص ينقض بعد فلا وكو	كان	وجوع السهو عدا منهم	م
ط	طوبوا القصاص وان ضرت	عبا	بالخطأ والدية ورجوع القاص كجوعهم لا	عند	له ما عليهم كما نقلت	فك
و	وان رجعا جميعا فصلح	الحلا	ينظر فيما رجوعهم فان كان يؤدى	ي	الى جوب القصاص فلا دافع	دافع
ي	يدفعه عن الجميع والدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعلمهم نصفها	عند	نألوجع بترك ضمن ايضا	ا
ل	لكن لو جع الواككا	ما	عنهم بالجمع ولو جع الشهود في مال غرمو	ميسر	عليهم ولا نقول الواجب	ب
مقبوض	مقبوض من كاشهين الاولين نعم	في	ما اذاجع بعضهم بغيرهم خلا	فا	ن أحد وجهين يلزم بعض المال	ال
وفي	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	باب الافراد اقران حتى للثا	في	صح ان كان مطلق التصرف	ف
ا	أما اقرار الصانع لجو لا يباح	ح	قبوله ان ادعى المبيع نظرت فان	بلغت	بالاحلام وكان في وقت	ن
ل	لا يبعد امكانه صدق	فا	ما بالسير فيلزمه اقامة البينة فيه	هنا	واقار العبد يصح	ح
ب	بما يوجب عقوبة وا	سد	الوجهين باقراره في السرقة لاخذ	من	يده المال اذا كان	كان
س	سعيه يكذب به وكو	من	وعامل باذن سيده اقر في	ملا	لأذن بمال صح ومي سنا	سنا
ط	طالبه العامل بما اقر واما	رض	نقض من كسبه واقار الحر في	رض	من المرض صحح نافذ	د
والا	والوارث وغيره من الارادو	العا	والوارث وهو لم يورث بغيره	لما	لا ولا يقدر اقرارا واذا	ا
د	دعوه فاقوم كرها حين	نسال	بطلان به شرط الاقرار بغيره	نعه	به اهلا لذلك فلو	و
ج	جاءوا قرا لداية لم يوجب	الله	لهاشيا ان قولهم في البطن	حد	لناس بمال نظرت فاذا	ا
ز	زعمانه بان ونحو جازو	ان	اطلق فكذا في الاظهر وان قال	حصل	شرا ونحو بطل وقال	ل
خ	خسار هذا الغلاب ولم	يجمع	معه ذلك بل كذب لم يوجب منه	معه	في الاصح ويقرر	ر
ب	بيده حتى ثبت به احسن	الخلق	ولو قال عليك الف فقال	الذي	ي عليه الدعوى	وي
و	وهو يرازعه زنه أو حرم	على	هذا او جعله في كسك فليس	هو	باقرار وقوله صدقت او	و
ن	نعم او على اقرار و	طا	يقول العتري وقوله انما يقربه او بما	ل	او قد ابرأني اقرار وكذا	ا
و	وقينك وقد استر	عنه	فانا مقرر فلغو وكذا اقر به	على	القصاص ولو قال رب المال	ل

وإذا فاقوا فمقول في الكلام أصح

في قوله فمقول في الكلام أصح

في	فيه اقض الألف فقال	يد	في الله بما وافضك أو يقضه	ما	استلك الأمهلة يوم	م
ا	أو اضحى حتى افصح فهو اقرار	في	الاصح ولو ادرك او ادرك الذي	في	ذمة زيد جري مجرى	ج
ل	لعوى الحديث ولو لم يكن	امام	الاقرار المقتضى حكمه اذا صار	ضمن	يد فلو قال هذا حرا لا يجوز	لا يجوز
و	وصية زيد به ثم صار في	دونه	بان اشتراكم عليه بحريته وكان	ا	قتداء من ظلاله ويصح بالجموع كما	ا
ا	اذا قال له عندى شيء وانه	يقبل	يقبل من ظلاله ويصح بالجموع كما	ا	الموقوف ولا يقبل مالا	لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	الناس فناءه كالخبر والكلب	هذا	في غير المعكم وفي المعكم خلاف	خلاف
د	راجع اليه الى الخمر المحرمة و	كل	سامعا مما منعنا بعه ولم تمنع	من	اقتناؤه واختار وافي	فيه
م	من يجهن قوله كل شيء	شي	من ذلك لا يملكه ولا يملكه	الزام	ماله ووصفه بانه عظيم	م
عق	عقيم كبير وقصر يقبل	قد	ره لا يبرح وكل يعلم	ما	اذا قال له على كذا	ا
و	وكذا ونحوه وكان نكر	ير	بالواو ولم يشان وبكذا كذا	لا	بالواو ونحو واحد وقالوا	و
لو	لو قال كذا درهمان فا	كل	الوجهين درهم وكذا درهم	يلزم	درهم وكذا درهم باعادة	اعادة
في	في الجمع ولو قال لهذا	التا	جرى في الف درهم لزم له	سلوك	ما شاف في تفسير الف بل	ل
ا	اذا قال خمسة وعشرون د	ر	فما قيل خمسة محله	هذا	ان الجمع دراهم ولو حقا	قا
لك	لكان الدرهم نا واحدا تار	خ	الاقرار بالتفسير وان يقبل	الطريق	يحكم بها	فيه
ا	انه ان كانت درهم البلد	و	افية له والاقبل وان فتر ادرا	ا	هم بما هو معيب	عيب
م	مغشوش فكانا والتفصيل	بما	فيه ونحو ذلك واحد الى عشرة	ا	منه شعة وان قال عندى	ى
ل	له كتاب في صدوق لزم	الكا	دون الصدوق او صادوقها كذا	منها	الصادوق دون ما سمي	سمى
م	من الكتب وكذا عبد عليه عملة	في	الاصح لو فرضت حابة بكر لزمه	البكا	والسبح او ان لك مالا	الا
و	وهو ميراث ابي حكما	اليوم	بانه اقر على ابيه بدينه في يومه	نعت	فيه لا يلزمك ومتى	ى
ق	قال درهم درهم كان	التا	تاكيد درهم درهم درهم	لا	ن شرط التاكيد سقط	ط
و	ولو قال له على	من	المال درهم درهم فلا يرد	العلم	واما الثالث فاذا	ا
ص	صرح بانه تاكيد لولا فا	شهر	الوجهين بدينه وكذا ان اطلق ولو	و	كذا الثاني والثالث قالوا	وا
و	وجهه همان وان اقر في	الحرم	بالف وصغير ولم يذكر لهما	الفضل	يوصف ولا حصل	ل
ت	تميز بكتب بان قال	امد	منه ثلاث ولا يرد من اقل	منها	في الاكثر وان كانت	ت

مختلفة

المعروف المحدثه كذا

مختلفة كذا

م	مختلفة لزم الجمع وفي	اشهر	القولين لو قال له على الف درهم	جاء	ت من ثمن خيرا او كاله فوض	ض
ال	الف ففضيسته لزمه وعليه في	سنة	الاسنة لزمه ولو قال له الف درهم	يقض	نه بالنارعة فيها اشترها	م
ع	عاد مقرا ولو قال له على	اربع	مائة ثم قال ودعوه وان تلفها وا	ن	كان قد قال هي دين في	ى
ر	رقتى او في ثمنى وجا بالف	و	ديعة وقال له منازعة صدق	منا	رعه بيمينه ولو اقر من	ن
و	وجهه في يده مثلا	غان	انها لزيد فربها العبر واخذ باقرا	ره	زيد وغرم لعرو ولو وقع	ع
ض	ضرب من الاستثناء المتصل	في	الاقرار ولم يستغفر من عشرة الا تسعة	جعل	الاقرار بواحد وكفى	ى
و	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد	طعامهم الف الف الف في شرع	الله	جاير اذا كان من التوب	ب
ا	اقل من الف وند	ينه	في ذلك ويصح وانه شرط في	ذلك	ان يصدق له الحسب وايضا	ا
ل	لا يكتبه الشرع كنسبة	بعد	يها اليك وقد من غير ان يكتبه	لها	وان يصدق له الحسب ايضا ولو	و
ح	حصل استحقاق صغير ثبت و	المحرم	فعلا انه ذابح وكذبه لم يسلط و	لو	استلحقه بالغا فكذبه فلا	ا
مد	مدخله اليه الا بالبينة	و	استلحقا للبيت صح اذا اذيعه	جهم	وشروطه ويرثه بل	ل
ل	لو قال لولد امته هذا و	الحمد	ولدى ليدته في ملكي ثبت النسب	الكريم	دون الاستيلاء فلو قال	ل
له	له علفت به في ملكي	ول	اليها الاستيلاء ان لم تكن مزرعة	وغير	بنسب ولدا امته المزرعة	ة
ك	كنه لان الولد للزوج و	ما	في يمين من النسب شرط المحقق	ما	الشروط التي ذكرناها	ا
ث	ثم متى ان يكون	رب	النسب به ميتا او يكون	من	يلحقه بالميت بعلم	علم
ى	يوسف ذاته وارث بجوى	على	جميع ميراث جوى قال المحقق	حنا	بالقر ولا يشاركه ولو مات	ت
ر	رجل وخلف عليا و	محمد	استلحقه واحد لم يثبت فارما	ت	محمد وعلى طابرا لزمه لزم	م
ا	النسب وصلى الله على محمد	والله	غاية لشانكم للكرامة في جنات	النعم	كل الكتاب وشم	م



في غير موضع من كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم	صلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم	صلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم
أحمد الله المبدئ الذي المرح	أحمد الله المبدئ الذي المرح	أحمد الله المبدئ الذي المرح
دائما بنوالة وفضاله المتقين	دائما بنوالة وفضاله المتقين	دائما بنوالة وفضاله المتقين
سرمدا فهو من فضل وأطيب	سرمدا فهو من فضل وأطيب	سرمدا فهو من فضل وأطيب
الوفا الى جميع الخلائق	الوفا الى جميع الخلائق	الوفا الى جميع الخلائق
وسم وأرضي عن آل	وسم وأرضي عن آل	وسم وأرضي عن آل
على نمط العنوان في مجموع	على نمط العنوان في مجموع	على نمط العنوان في مجموع
من أوله جملة من للسائل	من أوله جملة من للسائل	من أوله جملة من للسائل
فضل من العائش وبليه من	فضل من العائش وبليه من	فضل من العائش وبليه من
بالكتاب الأخر اسم محترم هذه	بالكتاب الأخر اسم محترم هذه	بالكتاب الأخر اسم محترم هذه
بركب من اسم وعرفه في غير	بركب من اسم وعرفه في غير	بركب من اسم وعرفه في غير
الشعر والأشياء البهائم وكونه	الشعر والأشياء البهائم وكونه	الشعر والأشياء البهائم وكونه
من التواريخ والأفعال وصل	من التواريخ والأفعال وصل	من التواريخ والأفعال وصل
سبب اسم سبب الحرف	سبب اسم سبب الحرف	سبب اسم سبب الحرف
خفف وتبي على الفتح أيضا كضرب	خفف وتبي على الفتح أيضا كضرب	خفف وتبي على الفتح أيضا كضرب
علم والأفعال تتكون والحركات	علم والأفعال تتكون والحركات	علم والأفعال تتكون والحركات
نقل لم يدل الفعل بل	نقل لم يدل الفعل بل	نقل لم يدل الفعل بل
والفعل ما هو أمر أو مضارع زيدا	والفعل ما هو أمر أو مضارع زيدا	والفعل ما هو أمر أو مضارع زيدا
وتدبره وجوه الحروف التي	وتدبره وجوه الحروف التي	وتدبره وجوه الحروف التي
تجمع التوكل على الجمع والتوكل	تجمع التوكل على الجمع والتوكل	تجمع التوكل على الجمع والتوكل
معرفة المضارع بالناس على الجمع	معرفة المضارع بالناس على الجمع	معرفة المضارع بالناس على الجمع
وقالة التوكل وقالوا لعلوا في	وقالة التوكل وقالوا لعلوا في	وقالة التوكل وقالوا لعلوا في
وهي تأتي ظاهرة ومقدرة في	وهي تأتي ظاهرة ومقدرة في	وهي تأتي ظاهرة ومقدرة في
فما وجدوا لعلوا ولم يروا	فما وجدوا لعلوا ولم يروا	فما وجدوا لعلوا ولم يروا

أوله ياء نحو

فصل

في غير موضع من كتابه

فصل الرفع بالضم والنصب بالفتح هو	فصل الرفع بالضم والنصب بالفتح هو	فصل الرفع بالضم والنصب بالفتح هو
العلم من بواحيهم وفيه ان	العلم من بواحيهم وفيه ان	العلم من بواحيهم وفيه ان
الألف في المنزلة وكلاهما لها متنى	الألف في المنزلة وكلاهما لها متنى	الألف في المنزلة وكلاهما لها متنى
ذالة والباء عن الكيفية وفي غير هذا	ذالة والباء عن الكيفية وفي غير هذا	ذالة والباء عن الكيفية وفي غير هذا
والأفعال السابقة ما في هذا	والأفعال السابقة ما في هذا	والأفعال السابقة ما في هذا
جاءوا كسرًا على الأصل والكسر	جاءوا كسرًا على الأصل والكسر	جاءوا كسرًا على الأصل والكسر
دجوعا الباء حمله عليه كما في جمع	دجوعا الباء حمله عليه كما في جمع	دجوعا الباء حمله عليه كما في جمع
والنقص في الأسماء في اللغة	والنقص في الأسماء في اللغة	والنقص في الأسماء في اللغة
وحد للضم وكسر لا يستقال	وحد للضم وكسر لا يستقال	وحد للضم وكسر لا يستقال
والوقف عليه أحكام في غير هذا	والوقف عليه أحكام في غير هذا	والوقف عليه أحكام في غير هذا
وكشف عن النكرة والمعرفة مطلوب	وكشف عن النكرة والمعرفة مطلوب	وكشف عن النكرة والمعرفة مطلوب
والطى لا انتشار علة وضعه و	والطى لا انتشار علة وضعه و	والطى لا انتشار علة وضعه و
والنقص عن لفه زائدة أم لا	والنقص عن لفه زائدة أم لا	والنقص عن لفه زائدة أم لا
والقطع اه عن صلة خبرية وعائد	والقطع اه عن صلة خبرية وعائد	والقطع اه عن صلة خبرية وعائد
وكشف عن التقوية فيها الحسن	وكشف عن التقوية فيها الحسن	وكشف عن التقوية فيها الحسن
والعطف بانع ثمة ولا يجد	والعطف بانع ثمة ولا يجد	والعطف بانع ثمة ولا يجد
وتنبيه بانارة الحرف ذلك	وتنبيه بانارة الحرف ذلك	وتنبيه بانارة الحرف ذلك
والجزم من فعله فأخرج من المفعول	والجزم من فعله فأخرج من المفعول	والجزم من فعله فأخرج من المفعول
وليتفعله جازم وقد يجب	وليتفعله جازم وقد يجب	وليتفعله جازم وقد يجب
واقع مفعول بضم أول الفعل	واقع مفعول بضم أول الفعل	واقع مفعول بضم أول الفعل
الحق المفعول وقيل بل مع	الحق المفعول وقيل بل مع	الحق المفعول وقيل بل مع
والمبتدأ اسم لم يقع ما ليا	والمبتدأ اسم لم يقع ما ليا	والمبتدأ اسم لم يقع ما ليا
أنه الفائدة من النكرة فافاد	أنه الفائدة من النكرة فافاد	أنه الفائدة من النكرة فافاد
ولما ظهر المسلم والأصل أخره و	ولما ظهر المسلم والأصل أخره و	ولما ظهر المسلم والأصل أخره و

في قوله تعالى

فيلقى في قعره وجوارحه ما لم يمت	فصل	مشهورة وقد ثبت نحو ما تعد	في	فصل جميل ولو لا الفرق في الموضع
البحر كان رفيعا لمبتدا وتصب	الذي	تصرف منها ثبت هذا الحكم و	من	أخواتها ظلي في ج وما شبهها في
الطويلة وبو البحر بينهما من	نظم	وله نقد وقد أوتبعان	قر	في غير هذا ومن أخواتها ليس
فعلت معاملتها ما ولاوات ولات	كما	بسط مطولان في من زهر العر	يس	وإن كان وليت وعلو لكن
لن يعمل هذا العمل بل يعكس ما	نقد	ولا يسبق خبر الاسم إلا الظرف	وكيد	الكلام فهو من أوت و من عوجبه
مقاد ومن ثبت تيمنه واستدراكه	لكن	التبرية تركب في التصغير	الذي	لا فائدة فيه وخلف الخبر بلا فائدة
في ظن واري وأعلم وأخواتها	توصف	بأنها تضبط المبتدأ والخبر واحتضنت	بما	بسط في المطول المفعول معه
لن يقصر على التماع وهو تالي وأومع	بها	نصبه بعض بالتساوي من فعل وما	نصبه	الفعل المعجز في القول الشايع
ارتضا والمفعول سبق بأخصر	كلمة	المفعول المطلق المصدر و	المع	أفع من قد منه على المفعول به نحو
بعة بعاوسرت كل السير في	البع	عن أخفى خبر بر مشبه تشبيه	البحر	وهي ضربت زيدا ان ضربت صاحبها
اليسط والمعر في تالي ويلي وكل	اليسط	بالتضعف اتفاقهم على أنه مضاف	المع	له وبسط كل منهما في التثنية وذكر
أربعة الفا من هذا القبيل كل	به	هذا الخلف المنقول له	الذي	نابت له باتفاق في الواجب
مصدر اعتلا في تشاركه في	الكل	الزمانا لم يكن في ولا يعمل في	الذي	المعقوفة في المكان ضمن التمع
ست أجادت في نصب كذا في	الذي	العال عليه في فعل الفعل	الذي	وقد كلف في فضلة هيئة
فعل من نصب وليس كذا نصب	جيد	اعن الصوب كافرته والدي و	منه	وهو الغالب في جامدات من
فعلن ومفعول وما معا كما قر	ر	ابن الله في تفرع بعبارة نقله و	جنا	عليه فظهرنا بالنقل في تفرعنا وهو
الوافر بالحق في العرا في التفرع	الذي	وأعيا أرسلنا الأكافة للتسا	س	وخلصنا دعا وقايرنا عرو ومكت
مقاد التمييز التفسير للمقادير	كلا	تشرى لا غير من رطل والنسب	هو	بأن في قوله في المفعول به في العلم
على أن شرطه التكرير ودوا	من	فيه معنى ومن مما فسر من جامد	الذي	قد جربنا بالإضافة والبصير من ما
تأخر في منع تأخر عامله الذي	وه	ابن الكسائي في قوله في حاله	نام	الكلام بدو وهو لقب دون
ست مثلا لا غير كذا في	الذي	عقلاء دهر العديم النظير	الذي	في قوله في الموضع في العلم
الكافي في مرادف الكلام والحال	الذي	جنية جملة اسمية	الذي	الاستثناء أن كان موجبا
من لا فاعلا في نصب في التثنية	عم	وتالي التثنية والاستفهام يبدل	الذي	من الفاعل على حسب ما يأتي
من العمل قبل وغير كذا في	الذي	وفي أعيا بالبحث والاستثنى بالمرور	على	الأضواء في قوله في العلم

في قوله تعالى

نفا دحا وتضبط وأما خلا وعدا فع	معرفة	وحي النصب قال بعض أهل	الصد	الاول يجوز الجواب وما جاز نحو
على الأمثلة لا سرك وعد سرك و	اللفظ	المشتق مبسوطة في المطول	الذي	نحو الأول في غير هذا تحقيق
ست الخمس أربع كلوم فيها خمسة	العر	بوضعت الخبر كما كثرت من	البحر	والذي والدم ولعلو والبا كثر
المنج الذي ومنه وسجها المضمرا	في	ورب الكا والواو والتا	وهو	جاء في الأضواء في غير هذا
مقاد هذه الحروف بالإضافة هي	التي	بجرا لا اسم للمضاف اليه	في	قول الخليل وسيبويه وهو للمتع
على أنه المضاف إلى ما لا الذي	اللفظ	أنه بالمرور والمقدور هو من كظنية	النشر	واللام كغلام زيد وقال
يلي هذا في نحو مكر التلبي في فيه	نظم	لظنية فالأضافة الوصف	كما	تدري في تقييد تحقيقا وفي غير ذ
استد بها افادة التعريف في	الذي	سم لها ان كان الثاني معرفة و	فيه	ان كان في تقييد الأول تحقيق
الراعي نحو ذاهب في أفاد	سنا	بالأضواء تعريفة وقد ذكره محذور	في الشعر	أضادة الشيء لنفسه وكذا
جزية هو مؤنث بعض يلزم بالإضافة	جز	الأضواء في كذا في كذا في	الذي	منها التذكير ويكون البعض
مستد على في التثنية في	به	فلا يصح التثنية بالمرور وهي تفضي	الشيء	في الطلب بآياتها ويا
فعلن مضمرا في تقدم ادعوا	اللفظ	وهي الحروف قد خف كوقف أعرض	الذي	ضم المفعول شاع ومقد في التثنية
ست عشرة وباسيبيه وقس	العر	على المقدر في التثنية والمعرفة و	الذي	الأفراد بآياتها في كذا
الزل وكذا شبهه وهو كذا لم يفر	الذي	به يتم معناه وعوى في الخلف لأن	فصل	فصل جميل الوجه لم يحقق
فاعلا الا قول نصب ذلك	الفصل	من قول نصب التثنية غير المقصودة	الذي	كذلك من العريكة في جلاء المرض
تسبب أهلك وما جلا خديدي	الذي	لشعر في تفرع إلى تفرع المضموم	وهو	جاء في الضم والفتح فكل من الأرا
البحر معناها الحلي إلى الدهر فاعلم	الذي	ستد لا يجوز في غير المضموم	ان	يجوز في إذا نون للضرورة
مستد في ذلك لنا وقد قلنا	بها	منه ولم يصحوا بالفتح لكن	بضم	الذي الصحيح بالمرور في المزمع
فعلى اعتبار سكونه يفرق في هذا	الذي	نحو المضاف إلى التثنية في الأول	الذي	في الأعراب وهو الوصف وبذل
فتبينها وطف وتوكيد و	الفصل	الآن وهو وصف مبين	من	المشتقات وما يشبهها كاسم
مستعمل في قوله في العلم	الذي	شارة والنسب في الملح كأول	الذي	الذم والتوضيح وكذا
استأخران بآيات الفصح كريد الا	الذي	في منه تحقيق وهو الجارى على من له	الذي	كمرت بزيادة الفاضل والرجل
المنح في تفرع مع ما ذكر في	افاد	التذكير والأفراد وفروعها	لا	التي من كمرت بعد
مستعمل في قوله في العلم	الذي	فيما شبهه وضابطه في الجارى	على	غير من هوله ومنه هذا في

بعضهم يذهب الى ان النعت

مفعول حواشي وقامضيه	الوزم	احكامه وكلاهما يتبع التعريف وانه	يجوز النعت بحملة ولكن
مع رابطة كما لو كانت خبرا	ولما	لا يقتضي التوسط تفصيل الرابط و	منه المضمرة والاشارة ويستغنى ما
سبق لعموم او تفخيم عنه	وطي	قد ورد في الجايز مطرد الثاني	كقول بعضهم بمد وهل ريت لتبني
تفسير بمد مفعول فيه هو ما	فهم	شي قد يروى بالمصدر وهو عند	بعضهم على حذف مضاف فيلزم ان لا يجب
على الاول افراده تذكير وتقصيد	الناس	بالنعم والترحم مثال ذلك	قال زيد والمسكين وقال
نصوحا عند ظالم للحق	ونكاد	له ومثال التأكيد	ان في الشاهد قائم وعبد اقالا الحق
انما وكل من هذين	بهم	ما يجب في الميراث الوضوح وغير	سبي حتما لم يفت ومعونته في
للتفريق في بورت حقة	الظلال	ذلك انما هو من غلظ اعطاشا وخالق	لخلق قالوا عندهم قاصرات الطرف ولكن
علا حذف المنعوت وقيل في	الواقع	حذف النعت لكانه ورد ايضا	قد لعل على جوان وسنعمل اعني
لحسينا لا وجوبا قطع ما	وكذا	من النعت او غير المستغنى عنه في نكر	ان اعني البعض يقطع المستغنى نحو
نحمد الله الحميد بالضرورة	وما	ونقطع الرفع باضما مستدافان	قلت هل يجوز اظهار قلت لا وكذا ا
مستندهم اذا قطعوا بالنصب	الاستدلال	في ذلك المفعول وامرأة مما لا ارا	د ادم وانما تعدد كما قيل
فعل بلام المقام التوكيد	منه	معنوي وهو يكون بالعين وقد	عني بها الذوات النفس في الاستماع
فصل بينهما مطابقا ونقرا	حقيقة	اريد بقرينة لانه اذا	جهد عكس جاز ذلك ان نقول
فاجاز زيد اقلت مثله ان يكون حقيقة	وجاز	ان ترفع ذلك بالتوكيد منه رأت	الجنة يحتمل ان يريد شيئا من واجعهما
علا نعتي على الا فصح نحو	عقليا	جانا النفسها او عينها وقد	حفت الحلي وسمها انفسها فاعلم
تنبيه على ذلك افراد ثم التنبيه	الحوال	التوكيد في الاستماع	بحا با نعت وكلا اذ كره
للتقارب ثم عدم التمولد	الله	في عدم الالتفات لافعال علم و	لما نه وجب لها ان تقدم
رعاية على الجمع خواتمه وكل هذين	بالعلمية	كما قاله ابن الحاجب وقر	ره موبداه في الشرح
بما يمنع الصرف فراجع منه	ابلا	النوية كما قاله بن مالك وخواتمه	وحر وهو جمع الجمع وعند
فقد كل لا يمنع توكيد هذا	الافعال	حادث ورد ذلك ولفظ عا	مه ورد في التوكيد والتا
عوملت معاملة في التافهة	نما	في المذكور والتوت وعند	بعضهم مناجعا والمطلع على النقل
ان يمنع ثلثة في الكتاب في كل بقر	دق	جمع وكذا وكلتا وقد	شرا للمثنى ايضا التضمين كما عهد
م عطف البيان تابع كاشف	وتكره	مع متبوعه منعه الزحشي	جوز له ولان النكرات اخرج الى

بعض

بعضهم يذهب الى ان النعت

البيان غيرها وفضل بعضهم	ونفك	هو ورتب التتابع ممنوع و	التا مع بمفرد او مذكر او غير دين
لعطية احكام النعت من موقفته	وتبا	له في المثال ابو حفص عمر	ج والعالم بشرحا وكل ما
يصلح بيان يصلح اعرابه لا	لغة	هذا في سئلين واستشكل	ابن هشام الاستئنا وقال
هلا في الثاني ما يلزم وهو	الظا	وهما يا غلام بعمر والتارك	النقي بكر لنقصه المسالك
المضاهي عطف تسويا او نحو	قلوب	اقرا وفاد ثم واو و امر وحتى	في اللفظ والمعنى والواو لها
رعاية خصوصية وذلك لانها	التفا	على فلا يعطفه غيرها ثم ان	الطفا من العلم الا قليلا قالوا عرف
مفادها ان يطلق اللفظ بدل على	ما تقدم	او تاخر لفظا محتمل	وتسلك بملا يحصى عليه وسجد وادعى
على ان افادتها للتزويد بالجمع	احول	حرفا يعطف كثيرا وما لا يكون	لا قال من هذا الفن استخرج
يعطف بها في اللفظ لا المعنى	المسند	اليه عند الكوفيين لما قيل في	دليل ذلك ان تطول امام اشافعي
لن يخالف الفصح وقد نطق به	وكونه	لم يقبله لصيرورة لا يمنع اختياره	فيه ايضا شهد السماع نحو
فاجاز زيد ليس عمر و اعطف	اسما	مشتبه فعل على فعل المشتهر معروفة	وما اسم لفاعل واعطف ايضا
علا اسم مشبه اسما	او فلا	وفلا على فعل ان اتحد في الزما	الضمير للشواهد ولا مثله يورث تطويلا
تنبيه البدل تابع قصد له	بالحكم	بلا واسطة وهو بدل شيئا	والا التعبير بهذا ثم
ما هو بدل بعض من شي كالنوب	مفعول	بعضه وشمالا وعلط وفيه ذوا	مازنا وابدا وبدا الكل من البعض روي
فاستغنى عن الاول بلا ضمير	اولا	فولان صحت في الاول البديهي	بنكة ونصر اهل هذا العلم
على ان البدل يجري في فعله	مفعول	اسما لا فاعلا ما بمعنى افعلا منها	نحو منه كثرته وقلت مما افادت
يفعل كقوة وفعل كشتات	هذه	كفعلها ولزوما و اذا	عديت فخر ففعلها تحقيق
لن يجوز ان يتقدم ما لها من	المتعلق	وما تون منها كره وغيره لا من	الوهم فلهمة بمعنى كلف وفي
للفضيل والاشارة في مسائل في	الضمير	بها ووالا في حقيقتهما وغير ذلك مما	ابدا ه اهل الفن فراجعها
مفاد الترتيب التوكيد الفاعل الامر	على	كاضرين واهين وايتبت	لما تقرروا ويحل بفعل
علا على اقبله من الام واما	ونحو	او كان مثبتا في قسم مستقبلا و	ها ونحو من اسماء الفعل لا يؤكد
تنبيه لا يلزم الا في القسم	وحد	في الوصف وطلبها الفا نحو	ونحو قلا شايح فوق
موانع الصرف الفالتانين	وذكر	شامل لصور كثيرة	تذكر في المطولات وازيد افعلا
سواكنا في اسم او وصف	ونقد	ثلاثة احرقت ليل على زياد	ت ما ذكر ون فعل علا

